جمهوريـــــــــــة العـــــــــراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل/ كلّيّة التربية للعلوم الإنسانيّة
قسم اللّغة العربيّة/ الدّراسات العليا

الشَّاهِدُ القُرْآنِيُّ النَّحْوِيُّ فِي كِتَابِ مُنْتَهَى المَقَاصِدِ لِمَحْمُودِ بنِ عليّ أصغر التَّبْرِيزِيّ ت1310هـ

رسالةٌ قدَّمتها الطالبة

أفراح حمزة كاظم محيميد

إلى

مجلسِ كلّيّةِ التَّربيةِ للعلومِ الإنسانيّةِ في جامعةِ بابلَ وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللّغة العربيّة / اللّغة.

بإشراف

أ. د. محمد نوري محمد الموسوي

1445ه 2023م

بسم الله الرحمن الرحيم

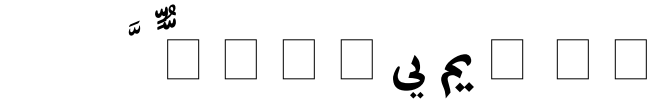

صدق الله العلي العظيم

سورة الاسراء آية ﴿9﴾

الإهداءُ

إلى روحِ والدي التي عانقتْ عنانَ السماءِ أدباً و خلقاً و التزاماً راجيةً المولى أن يُنزلَ عليه من رحمتِهِ.

إلى نبعِ العطاءِ المتدفّقِ ....أمي أمدَّ اللهُ في عُمُرِها.

إلى مَنْ تَغَلْغَلَ حُبُّهم في أعماقِ قَلبي....إِخوتي.

إلى زوجي الّذي أَهْوَى، وأَرى فيه النَّبْضَ الّذي يَخفِقُ في داخلي إلى نهايةِ الطريقِ...

إلى أولادي فَلَذَاتِ كَبِدي، والشُّموعِ التي تُضِيءُ لي الطّريقَ...

أُهدي ثمرةَ جهدي هذا.

الباحثةُ

شكرٌ وامتنانٌ

بعد شكري للهِ -عزَّ وجلّ- على عونِه وتيسيرِه إتمامَ هذه الرّسالةِ؛ أرى لِزاماً عليَّ أن أشكرَ من له فضلُ العونِ والمؤازرةِ ، وأبدأُ بالشّكرِ لأستاذي المُشرِف الدّكتور محمد نوري الموسويّ الذي وضعَ بصماتِه النّاقدةَ القيّمةَ، وملاحظاتِه العلميّةَ الدّقيقةَ التي أزالتْ عن هذا البحثِ كثيراً من شوائبِهِ، وعلى ما أبداهُ من صبرٍ على الباحثةِ والبحثِ، فله منّي دعاءٌ بعَدَدِ الدّقائقِ التي اجتمعْنا فيها على صَفَحاتِ هذا العملِ نقاشاً وقراءةً وتعديلاً وصياغةً وتحسيناً وحَبكةً منهجيّةً، عافاه اللهُ تعالى ومنحَه القوةَ في البصرِ والبصيرةِ.

وأتقدَّمُ بالشّكرِ والعرفانِ إلى قسمِ اللّغة العربيّة مُمثلاً بالسيّدِ رئيسِ القسمِ الدّكتور حمزة خضيّر أفندي، لما لمسْتُه من اهتمامٍ، وحسنِ تعاملٍ مع طلبةِ الدّراساتِ العليا لتذليلِ الصعوباتِ التي تواجهُهم فله منّي فائقُ الشكرِ والعرفانِ، وكذلك شكرٌ لكلِّ أساتذتي في قسمِ اللّغة العربيّة ولاسيَّما من تتلمذتُ عليه في السّنةِ التّحضيريّةِ، أطال اللهُ أعمارَهم ورزقَهم كلّ خيرٍ، وجزاهم عنّي أحسنَ الجزاءِ وزادَهم علما وتوفيقا ، وشكرٌ لكلِّ من مدّ لي يدَ العونِ بتوجيهٍ أو بإعارةِ كتابٍ، وزملائي في دفعتي في الدّراسات العليا، وغيرهم ممّن لا يسعُني تعدادُ أسمائِهم. جعلَ اللهُ ما أسدَوه لي في موازينِ حسناتِهم.

وأجد أنّ واجبَ الاعترافِ بالجميلِ يُحتّمُ عليَّ أن أذكرَ بالفضلِ الدّكتور مقدام محمّد جاسم ناصر البياتيّ لِما بذله من جهود في تحقيق الكتاب واخراجه بهذه الصورة. فجزاه اللهُ عنّي خيرَ الجزاءِ.
وأتقدّمُ بالشكرِ والامتنانِ إلى أعضاءِ لجنةِ المناقشةِ الذين تحمّلوا عناءَ قراءةِ الرّسالةِ وتسجيلِ الملاحظاتِ السّديدةِ، فجزاهم اللهُ عنّي خيرَ جزاءِ المحسنينَ إنّه هو السميعُ المجيبُ.

الطالبةُ

بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار المشرف

أشهد أنَّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ ((**الشَّاهِد القرآنيّ النَّحويّ فِي كِتَابِ مُنْتَهَى المَقَاصِدِ لمحمودٍ بنِ عليّ أصغر التَّبريزيّ ت1310هـ**)) التي أعدّتها الطالبة: (**أفراح حمزة كاظم محيميد**) قد جرى بإشرافي في قسم اللّغة العربيّة في كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة بابل، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في التربية/اللّغة العربيّة / اللّغة.

الإمضاء:

الاسم: أ. د. محمد نوري محمد الموسوي

التاريخ : / /

بناء على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

رئيس قسم اللّغة العربيّة

الإمضاء :

الاسم : أ. د. حمزة خضير أفندي

التاريخ : / /

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيسَ لجنة المناقشة وأعضاءَها أنَّنا اطَّلعنا على الرسالة الموسومة بـ**(الشَّاهِد القرآنيّ النَّحويّ فِي كِتَابِ مُنْتَهَى المَقَاصِد لمحمودٍ بنِ عليّ أصغر التَّبريزيّ ت1310ه)** التي أعدّتها الطالبة**(أفراح حمزة كاظم محيميد)** وناقشناها في محتوياتها، وفي ما له علاقة بها وهي جديرة بالقبول للحصول على شهادة الماجستير في اللّغة العربيّة وآدابها/ اللّغة وبتقدير ( ).

الإمضاء:

الاسم : أ. د. هاشم جعفر حسين

التاريخ : / 11 / 2023

رئيسًا

الإمضاء:

الاسم : أ. د. خليل خلف بشير

التاريخ : / 11 / 2023

عضوًا

الإمضاء:

الاسم: أ. م. د. عبد الهادي كاظم كريم

التاريخ : / 11 / 2023

عضوًا

الإمضاء:

الاسم : أ. د. محمد نوري محمد

التاريخ : / 11 / 2023

عضوًا ومشرفًا

أقرَّ مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية بما جاء في قرار لجنة المناقشة هذا وأمضاه.

الإمضاء:

الاسم : أ. د. محمود محمد حسن

عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة بابل

التاريخ : / /

المحـــتـــويات

الموضوع	رقم الصفحة
المحتويات.	أ-ج
المُقَدّمة.	4-1
الـــتمـــهيد : التّبريزيّ والشّاهِد القرآنيّ.	15-5
أولًا: التّبريزيّ حياته وآثاره.	5
اسمه ونسبه.	6
المولد والنشأة.	7
مؤلفاته (آثاره).	8-7
شيوخه وتلاميذه.	9-8
وفاته.	9
منهج التّبريزيّ في تأليف كتاب (منتهى المقاصد).	11-10
كيفية تعامل التّبريزيّ في تحليل المسائل النحوية.	12-11
ثانيًا: الشّاهِد القرآنيّ النّحويّ.	12
الشّاهِد في اللغةَ.	13-12
الشّاهِد في الاصطلاح.	14-13
أهمية الشّاهِد القرآنيّ.	15-14
الفصل الأوّل: الشّاهِد القرآنيّ النّحويّ في الأسماء.	86 -16
المبحث الأوّل: الشّاهِد القرآنيّ النّحويّ في المرفوعات.	44-16
أولاً: الشّاهِد القرآنيّ في باب الفاعل.	32-16
الفاعل.	17-16
تقديمِ المفعول وتأخير الفاعل.	20-17
وجوبِ تقدّم المَفعُولِ على الفعلِ والفَاعِلِ جميعاً.	22-20
تأنيث الفعل لتأنيث الفاعل.	24-22
حذف الفاعل.	27-24
ما ينوب عن الفاعل بعد حذفه.	30-27
مجيء الفاعل جملة.	32-30
ثانياً: الشواهد القرآنية في باب المُبتدأ والخبر.	42-32
المُبتدأ.	33-32
أنواع المبتدأ.	33
مجيء المبتدأ وصفاً.	33
العامل في المبتدأ والخبر.	35-34
الخَبر.	37-35
مجيء الخبر الجملة.	38-37

الخبر إذا جاء المبتدأ نكرة.	38
مجيء خبر المبتدأ إنْشاء.	38
تعدد الأخبار.	40-39
أولاً: حذف المبتدأ والخبر جوازاً.	41-40
ثانياً: حذف المبتدأ والخبر وجوباً.	42
المبحث الثاني : الشَّاهِد القرآنيّ النَّحويّ في المنصوبات.	76-43
أولاً: الشَّاهِد القرآنيّ في باب المفعول المطلق.	46-43
مجيء المفعول المطلق على غير مصدر الفعل.	45-44
تثنية المفعول المطلق وجمعه.	46-45
ثانياً: الشَّاهِد القرآنيّ في باب المفعول به.	50-46
حذف الفعل الناصب للمفعول به.	50-47
حذف المفعول به.	50-48
الاشتباه بين المفعول المطلق والمفعول به.	50
ثالثاً: المفعول له.	51
شروط نصب الاسم على أنّه مفعول لأجلِهِ.	54-51
رابعاً: المفعول فيه.	56-54
نصب الجنة في قوله تعالى:ُّ ثم جم َّ .	56-55
خامساً: المفعول معه.	57-56
سادساً: الحال.	64-57
مجيء الحال من المضاف إليه.	61-59
مجيء الحال جملة.	64-61
سابعاً: التّمييز.	66-64
الاتفاق والافتراق بين التّمييز والحال.	68-66
ثامناً: الاستثناء.	72-68
اتباع المُستثنى للمُستثنى منه في الإعراب.	71-69
وجوب نصب المستثنى.	71
تاسعاً: مميز العدد.	72
تمييز العدد الصريح.	76-72
المبحث الثالث: الشَّاهِد القرآنيّ النَّحويّ في المجرورات.	86-77
الإضافة المعنوية.	79-77
حذف التاء بسبب الإضافة.	80-79
تقديم معمول المضاف إليه.	81-80
اكتساب المضاف التذكير من المضاف إليه.	82-81
إضافة (غير و مثل) إلى ما بعدها.	83-82
اكتساب المضاف من المضاف إليه.	83
من أقسامِ المجرورِ الجرّ على الجوار.	86-84
الفصل الثاني: الشَّاهِد القرآنيّ النَّحويّ في الأفعال.	119-87
المبحث الأوّل: الأفعال التّامّة.	97-87
دلالة الفعل المضارع على الحال والاستقبال.	91-88
دخول (قد) على الفعل.	97-91

المحتويات .....

المبحث الثاني: الأفعال النّاسخة.	113-98
أولاً: الأفعال الناقصة.	99-98
سبب تسميتها بالناقصة.	103-99
استعمال كان واخواتها.	103
أولاً: استعمال كان.	115-103
ثانياً: استعمال (صار).	106-105
ثالثاً: استعمال(أصبح وأمسى وأضحى).	107-106
رابعاً: استعمال (ظلّ وبات).	107
خامساً: استعمال (ليس).	109-107
تقديم أخبار الأفعال الناقصة.	109
تقدّم أخبار الأفعال الناقصة على أسمائها.	110-109
تقدّم الأخبار على الأفعال الناقصة.	111-110
الأحرف المشبهة بـ(ليس) في النفي والدخولِ على المبتدأ والخبرِ.	113-111
ثانياً: أفعال المقاربة.	120-113
اقتران خبرها بـ(أنْ) المصدرية.	117-115
معنى كاد عند النفي والإثبات.	119-117
مجيء أفعال المقاربة تامَّة.	120-119
الفصل الثالث: الشَّاهِد القرآنيّ النَّحويّ في الحروف.	180-121
المبحث الأوّل: حروف الجرّ.	159-121
القسم الأوّل: حروف الجرّ التي تجرُّ الاسمَ الظاهرَ و المضمرَ.	154-121
الحرف الأوّل: الباء.	132-121
الحرف الثاني: مِنْ.	139-133
الحرف الثّالث: إلى.	141-139
الحرف الرَّابع: على.	143-141
الحرف الخامس: عن.	145-143
الحرف السَّادس: اللّام.	148-145
الحرف السَّابع: في.	154-148
القسم الثاني: حروف الجرّ التي تجرُّ الاسمَ الظاهرَ فقطَ.	159-154
التاء.	155-154
الكاف.	158-155
الواو.	159-158
المبحث الثاني: الأحرف المشبّهةِ بالفِعلِ.	171-160
إنَّ المشبّهة بالفعل.	167-162
مواضع كسر همزة إنَّ وفتحها.	166-162
المواضع التي المواضع التي يجب فيها كسر همزة (إن) .	164-162
المواضع التي يجب فيها فتح |همزة (أنَّ) .	165-164
المواضع التي يجوز فيها الوجهان أي الفتح والكسر.	166-165
جواز رفع المعطوف على اسم أنَّ.	166
لكنَّ.	169-167
لعل.	171-169

المحتويات .....

المبحث الثالث: حروف أخرى.	180-172
حروف الإيجاب.	173-172
لات.	174-173
(لا) العاملةَ عَمَلَ إنَّ.	176-174
(يا) النداء.	177-176
عدم جواز حذف (يا) مع اسم الإشارة.	178-177
الأحرف الزائدة.	179-178
حاشا.	180-178
الجمع بين حرفين متفقي المعنى.	180
الخاتمة.	183-181
المصادر والمراجع .	213-184
ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية.	A – B

المقَدّمة

لخ لم لى لي

المُقَدّمة

الحمدُ للهِ ربِّ العَالمينَ حمْداً يليقُ بجلالِهِ وكمالِه في الذّاتِ والصّفاتِ، والصّلاةُ والسّلامُ على أشرفِ الخلقِ أجمعينَ سيّدِنا محمّدٍ وعلى آلِهِ وصحبِهِ ومن اهتدى بهديهِ وسارَ على نهجِهِ واتّبعَ سنّتَهُ إلى يومِ الدّينِ. أمّا بعدُ:

فللشّاهدِ أهميّةٌ كبيرةٌ في علمِ النّحوِ على اختلافِ أنواعِهِ، فهو من المقوّماتِ الأساسيّةِ في بناءِ القواعدِ النّحويّةِ، ولاسيّما أنَّ الشّاهِدَ القرآنيَّ يُعدُّ منهلاً ثريّاً وينبوعاً لا ينضبُ لكلِّ طالبِ علمٍ في العربيّةِ، فيه الإعجازُ والبلاغةُ واللغةُ والفقهُ والتّشريعُ والعلومُ. فإنَّ القرآنَ الكريمَ يُعدُّ المصدرَ الأوّلَ لدراسةِ اللّغةِ بفروعِها؛ لأنّ اللّغةَ الواردةَ في القرآنِ أفصحُ ممّا في غيرِهِ، والقاعدةُ التي تحظى بمثلِ هذا النّوعِ من الشّواهدِ تقِفُ صامدةً في ميدانِ الخلافِ الذي يحصلُ بين النّحويّينَ، وغالباً ما تَرْجُحُ كَفَّتُهَا.

ولأثرِ الشّاهِدِ القرآنيّ في النّحوِ العربيّ وأهميتُهُ الكبيرةُ في تقعيدِ القواعدِ رغبتُ في أنْ يكونَ موضوعُ دراستي في الماجستير الشّاهِدَ القرآنيّ، إذ أرشدني أستاذي الدّكتور محمد نوري الموسويّ إلى اختيارِ كتابِ (مُنْتَهَى المَقَاصِدِ) لمحمودِ بنِ عليّ أصغر الطّباطبائيّ التَّبريزيّ (ت1310هـ) ؛ إذ فيه مِن الشّواهدِ ما يصلُحُ موضوعاً لدراسةٍ أكاديميّةٍ؛ إذ ضمَّ (مُنْتَهَى المَقَاصِدِ) شواهدَ قرآنيّةً كثيرةً، فلا تكادُ تخلو مسألةٌ من المسائلِ النّحويّةِ في الكتابِ إلا واستشهدَ التَّبريزيُّ عليها بشاهدٍ من الشّواهدِ القرآنيّةِ، لذا أحبَبْتُ أَنْ يكونَ بحثي فيه، وكان لاختيار هذا الموضوع أسباب منها:

1) إنَّها دراسة متصلة بكتاب الله عزَّ وجلَّ، وبها سينصرف كل جهدٍ وعناء في أثناء الدراسة إلى خدمة كتاب الله.
2) كثرة الشواهد القرآنية في هذا الكتاب، مما جعلها تمثل ظاهرة بارزة لا يُمكن إغفال دراستها، وأن هذه الدراسة تلقي بظلالها على مجموعة من المعارف المتصلة بالقرآن اتصالاً مباشراً، فالبحث في هذا الموضوع يتطلب الرجوع إلى علوم مختلفة كالتفسير وعلم القراءات وكتب الإعراب القرآني ومعانيه وغيرها، وأنَّ كثيراً من هذه الشواهد جاءت معها آراء كثير من العلماء الذين روى عنهم التَّبريزيُّ، فبدراستها ألقي الضوء على آرائهم.
3) كتاب (مُنْتَهَى المَقَاصِدِ) ليس شرحًا أو حاشية لكتاب آخر، بل هو كتابٌ مستقل.

إذ إنْ هذه الدراسة تشمل بيان ثقافة المؤلّف النحوية واللغوية والأدبية لكي نلقي ضوءًا على الدرس النحوي في بلاد فارس في تلك الفترة.

وقد بَنَيْتُ الدراسةَ على مقدّمةٍ وتمهيدٍ، وثلاثةِ فصولٍ، وألحقتُها بخاتمةٍ عرضتُ فيها النتائجِ التي توصلتُ إليها.

ولقد اتبعتُ منهجًا وصفيًا تحليليًا في دراستي، فبدأتُ بذكرِ عنوانِ المسألةِ، ثُمَّ تمهيدٍ لا يتجاوزُ بضعةَ أسطرٍ، ثُمَّ الشَّاهِدِ القرآنيّ، وبعدَها شرعتُ بذكرِ المسألةِ، وآراءِ العلماءِ فيها، فابتدأتُ بالقدماءِ مرورًا بالمتأخرينَ، وانتهاءً بالمُحدثينَ والمعاصرينَ إنْ كان لهم رأيٌ فيها، ثُمَّ رأيِ التَّبريزيّ، وأبديتُ ترجيحي للأقربِ من الآراءِ؛ لأسبابٍ معيّنةٍ موثّقةٍ في مواضعِها.

أمّا التّمهيدُ فكان بعنوانِ: التَّبريزيّ والشَّاهِد القرآنيّ وتناولتُ فيه فقرتينِ: الأولى: ترجمةٌ موجزةٌ للتبريزيّ تُبيّنُ اسمَه وحياتَه وأشياخَه، ومولدَه ونشأتَه، وتلاميذَه، وآثارَه، ومنهجَه في كتابِ (مُنْتَهَى المَقَاصِدِ)، والشَّاهِد القرآنيّ عند التَّبريزيّ، وكيفيةَ تعاملِهِ مع المسائلِ في الاستدلالِ به، والأخرى: الشَّاهِدِ القرآنيّ النَّحويّ في اللّغة والاصطلاحِ، وأهمّيةِ الشَّاهِدِ القرآنيّ لدى النّحويّينَ.

أمّا الفصولُ الثّلاثةُ فقد جاء الفصلُ الأوّل بعنوانِ(الشَّاهِدُ القرآنيّ النَّحويّ في الأسماءِ) ، وضمَّ ثلاثةَ مباحثَ، الأوّل: الشَّاهِد القرآنيّ في المرفوعات، والثاني: الشَّاهِد القرآنيّ في المنصوبات، والثالث: الشَّاهِد القرآنيّ في المجرورات.

أمّا الفصلُ الثاني فكان بعنوان(الشَّاهِد القرآنيّ النَّحويّ في الأفعال)، وقسّمتهُ على محثين: الأوّل: الشَّاهِد القرآنيّ في الأفعالِ التّامّة، والثاني: الشَّاهِدُ القرآنيّ في الأفعالِ النّاسخةِ، وأمّا الفصلُ الثّالثُ فعنوانُهُ:(الشَّاهِدُ القرآنيّ النَّحويّ في الحروفِ)، وكان على ثلاثةِ مباحثَ، ضَمَّ الأوّل: حروفَ الجرّ، والثاني: الحروفَ المشبّهةَ بالفعلِ: والثالث: حروفاً أخرى، أمّا الخاتمةُ فضمَّتْ أهمَّ النتائجِ التي توصلتْ إليها الدراسةُ.

ولا يخفى أنَّ مادة الدّراسةِ أملَتْ علينا الاقتصارَ على الموضوعاتِ التي استشهدَ لها التَّبريزيُّ بشاهدٍ قرآنيّ، وهناكَ تباينٌ في منهجيّةِ فصولِ الرّسالةِ؛ إذ تميّزَ الفصلُ الأوّلُ، والثالثُ بسعتِهما عن الفصلِ الثاني، والسببُ في ذلك أنَّ موضوعَ الرّسالةِ الذي يُعنى بالشّاهدِ القرآنيّ في كتابِ (مُنْتَهَى المَقَاصِدِ) أنماز بكثرةِ الشّواهدِ القرآنيّةِ في الموضوعاتِ المتعدّدةِ للفصلِ الأوّلِ والثالث هي التي حدّدَتْ عددَ صفحاتِهما؛ لذا كان التّباينُ واضحاً فيهما، وقدْ جرى ترتيبُ الفصولِ على وفْقِ ما سارَ عليه أغلبُ النّحويّينَ للموضوعاتِ التي يبحثونَها في كتبِهم، وهو جارٍ على ما هو معروفٌ منْ أنَّ الكلامَ: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ.

وفي الختامِ أودُّ القولَ: إنَّ هذه الدّراسةَ- مهما توافرتْ فيها جوانبُ إيجابيّةٌ- تبقى محتاجةً إلى كثيرٍ من النّظرِ والتّدقيقِ والملاحظةِ من ذوي الاختصاصِ؛ لتكونَ أكثرَ دقةً، وأقلَّ زللاً.

وأسألُ اللهَ العليَّ القديرَ أنْ يجعلَ في هذا الجهدِ منفعةً للدّارسينَ، وأنْ يكتبَهُ صدقةً تغنيني عن خَطَلِ الفكرِ والتّفكيرِ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ والصلاةُ والسلامُ على سيّدِنا محمدٍ وآلِهِ الطّاهرينَ، ولابُدَّ لي بعد شكري للهِ تعالى، أن أشكرَ أستاذي الفاضلَ الدّكتور محمّد نوري الموسويّ المشرفَ على رسالتي هذه، فوجدتُه نعمَ الأُستاذُ، ونعمَ العونُ للطالبِ؛ إذ كان متلطّفاً معي عطوفاً عليَّ، متحمّلاً مني عَنَتَ السؤالِ، فجزاه اللهُ سبحانَه وتعالى خيرَ الجزاءِ، وأن يغمرَه بالصّحّةِ والعافيةِ الدّائمتينِ، وأن يرزقَه حسنَ التّوفيقِ.

وآخرُ دعوانا أن الحمدُ للهِ ربّ العالمينَ.
والسلامُ عليكم ورحمةُ اللهِ وبركاتُهُ

الباحثةُ

التَّمهيدُ

(التَّبريزيّ والشَّاهِدُ القُرآنيُّ)

التَّمهيدُ
التَّبريزيّ والشَّاهِدُ القُرآنيُّ

أوّلاً :التَّبريزيّ حياته وآثاره:

اسمه ونسبه :

هو السّيّد محمود بن السّيّد عليّ أصغر بن السّيّد محمّد تقي بن الميرزا محمّد[1]. وقال الشيخ آغا بزرك الطهراني(ت1389هـ) في طبقاته: هو السّيّد الحاج ميرزا محمود بن الحاج ميرزا علي أصغر بن محمد تقي الطباطبائي شيخ الإسلام التَّبريزيّ، علّامة جليل جامع للفنون[2] ،وذكر المحقق الدكتور مقدام البياتي نسبه والقابة ((وينتهي نسبه إلى الإمام الحسن بن علي بن أبي طالب (عليه السلام) ، وله عدّة ألقاب، ذكرها من ترجم له، وهي: العلويّ الفاطميّ الحسنيّ الحسينيّ القاضي الطباطبائيّ التَّبريزيّ، وهذه هي ألقاب نَسَبيّة، أمَّا الألقاب الدينية فكان يُلّقب بشيخ الإسلام هو ووالده أيضاً))[3] .

لُقّبَ بالعلويّ نسبة إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالبٍ (عليه السلام)، والفاطميّ نسبة إلى فاطمة الزهراء بنت رسول الله (صلّى الله عليه وآله وسلّم)، أو إلى فاطمة بنت الحسين بن علي (عليه السلام)، زوج الحسن المثنّى وأمّ إبراهيم الغمر[4] .

والحَسَني نسبة إلى الإمام الحسن بن علي الزكي المجتبى (عليه السلام)، وهذه النسبة من جهة الأب، أمّا الحسيني فهو نسبة إلى الإمام الحسين بن علي السبط الشهيد (عليه السلام)، وهي نسبة من جهة الأمّ[5] .

من ألقابه أيضاً القاضي نسبة إلى أحد أجداد الأسرة، قال الشيخ آغا بزرك الطهراني: ((آل القاضي أسرة علم وفضل قديمة في تبريز، كانت لرجالها شيخوخة الإسلام، ولُقّبوا بالقاضي من زمن جدهم الأعلى لتصدّره للقضاء، نبغ في هذا البيت علماء كبار))[6].

أمّا لقب الطباطبائي فهو نسبة إلى أحد أجداد الأسرة، وهو لقب إبراهيم بن إسماعيل ابن إبراهيم ابن الحسن المثنى بن الحسن السبط بن علي بن أبي طالب[7].

وأمّا لقب التَّبريزيّ فجاء نسبة إلى مدينة تبريز، بكسر أوّله، وسكون ثانيه، وكسر الراء، وياء ساكنة، وزاي [8]، وهي من أشهر مدن أذربيجان[9] .

---

(1) ينظر: منتهى المقاصد، قسم الدراسة:1.
(2) ينظر: منتهى المقاصد، قسم الدراسة:1، طبقات أعلام الشيعة: 12/ 164- 165.
(3) منتهى المقاصد، قسم الدراسة:1.
(4) ينظر: منتهى المقاصد ، قسم الدراسة:2.
(5) ينظر: المصدر نفسه: المكان نفسه.
(6) طبقات أعلام الشيعة: 13/ 217.
(7) ينظر: مجمع البحرين مادة (طباطبا): 1/ 169، وريحانة الأدب: 4/ 28، والمشجّر الوافي: 9/ 254.
(8) ينظر: معجم البلدان مادة (تبر): 2/ 13.
(9) ينظر: منتهى المقاصد، قسم الدراسة:1، وطبقات أعلام الشيعة: 12/ 164- 165.

أمّا ألقابه الدينية فأوّلها شيخ الإسلام فهو لقب ديني، وهذا اللقب عُرِفَ به والده السّيّد علي أصغر، ومجموعة من أعلام أسرته، وهو لقب السّيّد غفّار جد آل الطباطبائي الساكنين في تبريز، عُرِفَ به في عهد السلطان أوزون حسن (ت883هـ)[1]، وهذا اللقب يعدّ رتبةً ومَنْصِبًا يُقرَّرُ من سلاطين العصر للعلماء الكبار[2]، وذكر هذا اللقب للسيد محمود التَّبريزيّ ناسخ كتابه (إبداءُ البداء)، إذ قال في الخاتمة: ((قد استكتبتُ من خطّ مؤلّفه الموسوم بميرزا محمود والملقّب بشيخ الإسلام، سلّمه الله تعالى، وأنا الجاني أبو الحسن الحسيني))[3]، وذكره له الخياباني التَّبريزيّ(ت1367هـ)، وصدر الإسلام محمد أمين الإمامي الخوئي (ت1367هـ)، إذ وصفه بـ(شيخ الإسلام في عهده)، والشيخ آغا بزرك الطهراني وغيرهم[4].

المولد والنشأة:

ولد السّيّد محمود التَّبريزيّ في 16 شهر رمضان (1240ه) في تبريز [5]، من أسرة علمية، وتخرّج فيها علماء قد ملأوا الساحة العلمية بنتاجاتهم[6]،إذ ذكر صدر الإسلام محمد أمين الإمامي الخوئي أنّه من أسرة ذات علم وفضل ونباهة[7] .

وكان والده السّيّد علي أصغر شيخ الإسلام الطباطبائي التَّبريزيّ، المتوفى سنة (1278ه) ذا مرتبة علمية معروفة، وهيبة ووقار وحَبْوةٍ عند الحكّام، وكان له حضورٌ في المناقشات العلميّة، وهو من كبار رجالات العصر القاجاري[8]، وذَكَرَ الشيخ آغا بزرك الطهراني ((أنّه ناظر الميرزا علي محمد الشيرازي(ت1266 ه) المعروف بـ(الباب)، الذي تُنْسَبُ له الفرقة البابيّة، بمحضر ناصر الدين شاه، أوان ولاية عهده بتبريز، وأمر بقتل الباب))[9].

مؤلفاته(آثاره):

فمؤلفاته متنوعة في علوم عدة منها التفسير والحديث والرجال، والعقائد، والفقه، والأصول، والنحو، واللغة، وذكرها له صدر الإسلام محمد أمين الإمامي الخوئي[10]، والشيخ آغا بزرك الطهراني في طبقاته[11].

وهي كما يأتي:

(1) ينظر: منتهى المقاصد، قسم الدراسة: 3.
(2) ينظر: المصدر نفسه: المكان نفسه.
(3) ينظر: المصدر نفسه: المكان نفسه.
(4) ينظر: مرآة الشرق: 2/ 1247، وطبقات أعلام الشيعة: 17/ 319-320.
(5) ينظر: منتهى المقاصد، قسم الدراسة: 4.
(6) ينظر: المصدر نفسة: المكان نفسه.
(7) ينظر: مرآة الشرق: 2/ 1248.
(8) ينظر: منتهى المقاصد، قسم الدراسة: 4.
(9) طبقات أعلام الشيعة: 12/ 164- 165.
(10) ينظر: منتهى المقاصد، قسم الدراسة: 3، ومرآة الشرق: 1248/2.
(11) ينظر: طبقات أعلام الشيعة: 17/ 320.

1- كتاب القضاء والشهادات بالاستدلال المبسوط، لقبه دكّة القضاء.
2- حاشية على كتاب قوانين الأصول للمحقّق القمّي.
3- رسالة تمييز الصّحيح من الجريح في التّعادل والترجيح في الأخبار المتعارضة.
4- كتاب المنهل الصافي تعليق على مقدمات التفسير الصافي للعلامة الفيض القاساني.
5- كتاب كاشفة الكشاف حاشية على تفسير الكشاف لجار الله الزّمخشريّ (ت538ه).
6- رسالة الرقية في مسائل التقية.
7- رسالة عجب العاجب في مسألة أخذ الأجرة على الواجب.
8- منتهى المقاصد وهو موضوع الرسالة.
9- رسالة مفتاح البسملة.
10- إبداء البداء في حقيقة القدر و القضاء وهو في تحقيق مسألة البداء.
11- كتاب على طرز مجمع البحرين تعرض فيه لحلّ مشكلات قسم من الأحاديث المشكلة وبيان مجملها.

شيوخه وتلاميذه: لم تذكر المصادر التي ترجمت للسيد محمود التبريزي أساتذته في تبريز كما ذكر المحقق الدكتور مقدام البياتي بقوله: ((المصادر التي ترجمت للسّيّد محمود الطباطبائي التَّبريزيّ لم تذكر أساتذته في تبريز، الذين تلقّى العلم على يديهم في مرحلة المقدّمات، وهي المرحلة الأولى للدراسات الحوزويّة)) [1]، وتلقى التَّبريزيّ العلم على عدد كبير من العلماء عندما هاجر إلى النجف الأشرف ، ومنهم ما يأتي[2]:

1- محسن بن محمد بن خَنْفَر الباهلي (ت1270هـ)[3].
2- مشكور بن محمد الخاقاني الحولاوي (ت1272هـ)[4].
3 – الشيخ مرتضى بن الشيخ محمد أمين الأنصاري (ت1281ه) [5].
4- مهدي بن علي بن جعفر آل كاشف الغطاء (ت1288هـ)[6].
5- الفاضل محمد بن محمد باقر الإيرواني (ت1306هـ)[7].

ولم تذكر المصادر من تتلمذ على يديه من الأعلام، الا أن المحقق الدكتور مقدام البياتي قال بأنه ذكر في باب الاختصاص من كتابه (منتهى المقاصد) أنّه أورد هذا الباب استجابة لطلب أحد تلامذته[8]، ذاكراً قوله: ((هذا آخرُ ما أردْنَا ذكره من باب

(1) منتهى المقاصد، قسم الدراسة: 9.
(2) ينظر: المصدر نفسة: المكان نفسه.
(3) ينظر: طبقات أعلام الشيعة: 297- 299، وريحانة الأدب: 2/ 163، موسوعة طبقات الفقهاء: 14/ 817.
(4) ينظر: تكملة أمل الآمل: 6/ 56- 57، وطبقات أعلام الشيعة: 12/ 503- 504.
(5) ينظر: مرآة الشرق: 2/ 1248، وموسوعة طبقات الفقهاء: 14/ 817- 818.
(6) ينظر: طبقات أعلام الشيعة: 12/ 566- 567، وموسوعة طبقات الفقهاء: 14/ 818.
(7) ينظر: طبقات أعلام الشيعة: 17/ 171- 173، ومرآة الشرق: 2/ 1248، وموسوعة طبقات الفقهاء: 14/ 818.
(8) ينظر: منتهى المقاصد، قسم الدراسة: 23.

الاختصاص، وحرّرْتُهُ إجابةً لسؤالِ بعضِ الطلبةِ، وهو منّي بمنزلةِ مُهجتي، أنْ أكتبَ فيهِ كلامًا مبسوطًا مشروحًا مفيدًا))[1].

وفاته: اختَلفَ المؤرخون في تاريخ وفاة التَّبريزيّ، فذهب جمهورهم إلى أن وفاته سنة (1310) هجرية، وعمره سبعون سنة، وقيل توفي سنة 1309 هجرية[2] . واختُلِفَ في مكان وفاته فقيل: قيل في تبريز[3]، وقيل في مكّة المكرّمة، بعد الحجّ[4]، وهو ما ذكر المحقق الدكتور مقدام البياتي بأنه المُرجّح إذ ذكره أغلب من ترجم له[5]، ودُفِنَ في مقبرة المعلّى، مقابل مقبرة أبي طالب (ﷺ)، في مقبرة أمّ المؤمنين خديجة الكبرى[6].

منهج التَّبريزيّ في تأليف كتاب (منتهى المقاصد):

بدأ التَّبريزيّ بعد البسملة والصلاة على النبي وآله بذكر الدافع لتأليف كتابه هذا، ثُمَّ أورد مقدّمةً بيّن فيها تعريف النّحو في اللغة والاصطلاح، بعد ذلك قسّم الكتاب على مقاصد:

مقصدٌ أوّلٌ في تعريف الكلمة، وهو يشتمل على ثمانية فصول، فعرّف المؤلّف بها، وذكر أقسامها الثلاثة: الاسم والفعل والحرف، معرّفًا بها أيضًا، ومبيّنًا خواص كلّ قسم منها[7].

ومقصدٌ في بيان الكلام والجملة، والفرق بينهما، وبيان أقسام الجملة وحكمها بعد النكرات والمعارف، فتركيب الكلمات يؤسّس للكلام والجمل، وكأنَّه يرى أنَّ الغرض الحقيقي للنّحويّ هو دراسة الكلمات مركّبة، أي دراسة الجملة، فلا معنى لدراسة المفردات من دون تركيب[8].

ومقصدٌ في المرفوعات، ويشتملُ على أصولٍ بحث فيها الأصلُ الأوَّلُ: الفَاعِل ونائبَ الفاعل والأصلُ الثاني: المُبتدأُ والخبرُ، ومقصد في باب التنازع، ومقصدٌ في نواسخِ المبتدأ والخبرِ[9] .

ومقصدٌ في المنصوبات، جعله على عشرة أقسام هي: المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول له،والمفعول فيه،والمفعول معه،والحال، والتمييز، والمشتغل عنه العامل، والمنادى، ومن ضمنه بحث الاختصاص، والمستثنى[10]، ومَقْصَدٌ في مُمَيَّزِ أسْمَاءِ العَدَدِ

(1) منتهى المقاصد: 553.
(2) مكارم الآثار: 1125.
(3) ينظر: مرآة الشرق: 2/ 1248، وقال أنّه توفّي في أواخر القرن الثالث عشر.
(4) ينظر: مصفى المقال: 452، الذريعة: 1/ 64
(5) ينظر: أعيان الشيعة: 10/ 107، وريحانة الأدب: 3/ 298، ومكارم الآثار: 1125، ومصفى المقال: 453، والأعلام : 7/ 178.
(6) منتهى المقاصد، قسم الدراسة: 3 ، وينظر: أعيان الشيعة: 10/ 107، وريحانة الأدب: 3/ 298.
(7) ينظر: منتهى المقاصد، قسم الدراسة: 18.
(8) ينظر: المصدر نفسه: المكان نفسه.
(9) ينظر: المصدر نفسه: المكان نفسه.
(10) ينظر: منتهى المقاصد، قسم الدراسة: 19.

تناول المؤلّف تعريف العدد، ومميّز كلّ نوع من أنواع العدد، ووصف مميّز العدد، وأصول العدد، والفرق بين الواحد والأحد، وتعريف العدد، وصياغته على (فاعل)، وصياغته على (فُعال) و(مَفعَل) [1].

ومقصدٌ في المجرورات تناول فيه المؤلّف المجرور بالإضافة، والمجرور بحرف الجرّ، وقسّم الأخير على قسمين: الحروف التي تجرّ الظاهر والمضمر، والحروف التي تجرّ الظاهر فقط، ذاكرًا لكلّ حرف معانيه التي يؤدّيها[2].

كيفية تعامل التَّبريزيّ في تحليل المسائل النحوية.

ذكر الدكتور المحقق مقدام البياتي الطريقة التي اتبعها التَّبريزيّ في بيان بعض المسائل المتعلّقة بالموضوعات التي تشكّل منها الكتاب بقوله:((فكان يضع هذه المسائل تحت عناوين مختلفة، كأن يقول: فائدة، إعلام، تنبيه، تحصيل، تنقيح، تذنيب، تعليم، تذييل، تبصرة، تقسيم، فروع، تقويم، تنبيهات، درس، تهذيب، إكمال، تتمّة، تقريع، تفريع، إمرار، إشارة، درك المطلب، تحقيق وتنقيح، قاعدة نفيسة، إيقاظ وتعلّم، بسط وشرح.

أمّا الاستطرادات التي يوردها غالبًا في أثناء الكتاب فقد جعلها تحت عنوان فائدة))[3] .

وكان التَّبريزيّ حريصاً على بيان المعنى اللّغويّ لبعض المصطلحات النّحويّة، ، كما في تعريفه اللّغويّ لكلمة (نحو)[4]، و(تنوين)[5]، و(معرب)[6]، و(حال)[7]، و(المنادى)[8]، و(مستثنى)[9]، وغير ذلك.

وكان التَّبريزيّ كما ذكر الدكتور المحقق مقدام البياتي ((في كلّ باب يبدأ بحدِّه، وإذا كان ثمّة خلاف في الحدِّ يبيّنه، ثُمَّ يُبيِّنُ ألفاظَ الحدِّ لفظةً لفظةً، وقد يذكرُ المؤلّف جملة من الحدود ويفنّدها، ثُمَّ يبدأ بصياغة حدٍّ خاصٍّ به يختلف عمّا يتقدّم))[10] .

وكان للتبريزي عناية بالخلاف النَّحويّ بين النّحويّينَ أنفسهم، أو بين المذاهب النّحويّة، إذ أورد الدكتور المحقق مقدام البياتي مثال لذلك وهو ((ما أورده في رافع المبتدأ والخبر[11]، إذ أورد في المسألة سبعة أقوال، واختار منها ثانيها، ثُمَّ أخذ بتفنيد سائر الآراء واحدًا واحدًا))[12] .

---

(1) ينظر: منتهى المقاصد، قسم الدراسة: 19.
(2) ينظر: المصدر نفسه: المكان نفسه.
(3) ينظر: المصدر نفسه: المكان نفسه.
(4) ينظر: منتهى المقاصد: 3.
(5) ينظر: المصدر نفسه: 38.
(6) ينظر: المصدر نفسه: 56.
(7) ينظر: منتهى المقاصد: 406.
(8) ينظر: المصدر نفسه: 466.
(9) ينظر: المصدر نفسه: 554.
(10) ينظر: منتهى المقاصد، قسم الدراسة: 19.
(11) ينظر: منتهى المقاصد: 222- 223.
(12) ينظر: منتهى المقاصد، قسم الدراسة: 20.

ثانيًا: الشَّاهِد القرآنيّ النَّحويّ:

الشَّاهِد في اللغةً:

للشّاهِد في الّلغة معانٍ متعددة منها: الحاضر، واللسان، والمخبر، والمبيِّن، وهو مِنْ (شَهِدَ- يشْهَدُ) فهو(شاهدٌ وشهيد) قال الخليل(ت170ه):((والشّهادة أن تقول: استُشْهِد فلانٌ فهو شهيد، وقد شهد عليّ فلانٌ بكذا شَهادةً، وهو: شاهد وشهيد))[1]، وذكر الجوهري (ت393ه) أن شاهد هو ((اسم فاعل من الفعل شَهِد، ومصدُره الشّهادة: بمعنى الخبر القاطع، والمشاهَدة: المعاينَة، وشهده شهوًدا، أي حضره، فهو شاهٌد. وقوٌم شهوٌد أي: حضوٌر))[2] ، وقال ابن فارس (ت395ه): أن الشاهد هو((الشِّينُ والهاءُ والدَّالُ أَصلٌ يدُلُّ على حضورٍ وعلمٍ وإِعلامٍ))[3]، وألمع ابن منظور(ت711ه) إلى أن الشاهد هو ((اللِّسانُ مِنْ قولِهم: لفلانٍ شاهدٌ حسنٌ أَي عبارةٌ جميلةٌ))[4] ، وعرّف (الشهيد) بأنه ((الذي لا يَغيب عن عِلْمه شيء والشهيد الحاضر))[5]، و ذكر أحمد رضا (ت1372ه) أن الشَّاهد هو ((بين ما علمه وأخبر به. وأدّى ما عنده من الشهادة، فهو شاهد))[6].

فالشّاهد هو الحاضر الذي شهد الواقع، والمخبر بما شهد ووقع من الأمر، أو هو الذي سمع ورأى وتكشّفت له دقائق الأمور كلّها أو بعضها. وتأتي (شهد) في القرآن الكريم بمعنى (حكم) [7] كما في قوله تعالى: ﭐﱡ ☐☐ين☐☐☐☐☐☐☐بجبحبخبمبهﱠ [يوسف: الآية ٢٦]، وبمعنى (عَلِمَ) [8] كما في قوله تعالى:ﭐﱡ ﱠ [آل عمران: الآية 70] ، وتأتي بمعنى الإقرار والاعتراف[9]، كما في قوله تعالى:ﭐﱡ ☐ ☐ ☐ ☐☐ ☐☐ ☐ ☐ ☐ ☐ ﱠ [الأنعام الآية 130] ، وتأتي أيضًا بمعنى: أدّى ما عنده من الشهادة، وأخبر بها خبراً قاطعاً، كما في قوله تعالى: ﭐﱡ ﱠ [فصلت الآية 20] [10].

الشَّاهِدُ في الاصطلاح:

لظهور الشَّاهِد واستعماله في العربيّة أثرٌ كبيرٌ جداً في إثراء حركة التأليف والتّصنيف منذ القرن الثاني الهجري، إلى يوم الناس هذا، ولم تقتصر الإفادة من الشَّاهِد على فنّ من دون آخر، وإنْ كانت البداية لتسخير الشَّاهِد، والإفادة منه عند المفسرين قبل

(1) كتاب العين، مادة (شهد): 3/ 398.
(2) الصحاح للجوهري، مادة (شهد): 494/2.
(3) معجم مقاييس الّلغة، مادة (شهد): 3 /221.
(4) لسان العرب، مادة (شهد): 3 /324.
(5) لسان العرب ، مادة (شهد): 3 /324.
(6) معجم متن الّلغة، مادة (شهد): 3/ 385.
(7) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 172/9، و معجم الّلغة العربيّة المعاصرة: 1240/2.
(8) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 427/1، ومعجم الّلغة العربيّة المعاصرة: 1240/2.
(9) ينظر: البحر المحيط في التفسير: 648/4 ، ومعجم الّلغة العربيّة المعاصرة: 1240/2.
(10) ينظر: معجم الّلغة العربيّة المعاصرة: 1240/2.

غيرهم من أرباب العلوم الأخرى، إذ وُضعت الشواهد الشعرية في بادئ أمرها وسيلة لفهم مفردات القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف[1].

عرّفه الجرجانيّ(ت816ه) بأنّه:((عبارة عما كان حاضرًا في قلب الإنسان، وغلب عليه ذكره؛ فإن كان الغالب عليه العلم فهو شاهد العلم، وإن كان الغالب عليه الحق، فهو شاهد الحق))[2]، وذكر التّهانويّ (ت: بعد 1158هـ) أنّ الشَّاهِد عند أهل العربيّة هو ((الجزء الذي يستشهد به في إثبات القاعدة؛ لكون ذلك الجزء من التنزيل، أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم، وهو أخصُّ من المثال))[3].

أهميةُ الشَّاهِدِ القرآنيّ : يُعَدُّ السماعُ أصلًا من أصول النّحو واللّغة، ودليلًا من أدلتها، فهو ((الكلام العربي المنقول النقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة))[4]، وهو أيضًا ((ما ثبتَ في كلام من يُوثَق بفصاحتهِ، فشمِل كلامَ الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيّه صلى الله عليه واله وسلم وكلام العرب قبل بعثتهِ وفي زمنهِ وبَعدَهُ إلى أنْ فسدتِ الألسنةُ بكثرةِ المولَّدين، نظماً ونثراً عن مسلم وكافر))[5].

اعتمد علماء العربيّة الأوائل على السّماع في تدوين اللّغة التي كان يتكلم بها العرب الخُلَّص، وكانت غايتُهم من ذلك المحافظةَ على لغة العرب من التّأثر باللّغات الأعجميّة الذي يؤدي إلى الجهل بلغة القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، والعجز عن استنباط الأحكام التي أحوجتهم إليها الحياة الجديدة، ولاسيما بعد اختلاط العرب بالأعاجم الذين جاءت بهم الفتوحات الإسلامية الواسعة، يُزاد على ذلك حاجة هؤلاء الأعاجم الداخلين، ولا يبدو أنَّ هناك خلافاً بين أهل العلم في أنّ التعبير القرآنيّ تعبيرٌ فريدٌ في علوه وسموّه وأنّه أعلى الكلام وأرفعه، وأنه أبهرَ العرب وهم أهل الفصاحة والبلاغة فلم يستطيعوا مداناتِهِ والإتيان بمثله مع أنّه تحدّاهم أكثر من مرة [6]، قال تعالى:ﭐﱡ □ □ □ □ □ □ □
□ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ ﱠ: [البقرة الآية 23]، فهو أفصح حُجَّة وأعلى بياناً، ((وقد أعجز الخلق قاطبة ... وأخذ منافذ القول عليهم أخذاً)) [7].

---

(1) ينظر: الشواهد القرآنية والشعرية للزمخشري: 34.

(2) التعريفات: 124.

(3) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 1002/1.

(4) الإغراب في جدل الإعراب: 45.

(5) الاقتراح في أصول النّحو وجدله : 67.

(6) ينظر: التعبير القرآنيّ:9، والشَّاهِد القرآنيّ النَّحويّ في كتاب: الفاخر في شرح جمل عبد القاهر لأبي الفتح البعليّ (ت: 709 هـ)، رسالة ماجستير، جامعة بابل، كلية الدراسات القرآنية ، 1444 ه-2022 م :6 .

(7) دلائل الإعجاز: 9 .

لذا نال النصُّ القرآنيّ عنايةً كبيرةً من علماء العربيّة، وهم يضعون قواعدَها وأصولَها؛ لأنّه أوثقُ نصٍّ لغويٍّ؛ ((فهو النص العربي الصحيح المتواتر، المُجْمَع على تلاوته بالطرق التي وصل إلينا بها في الأداء والحركات والسكنات)) [1].

ولما كانت مادة النّحو العربي تقتضي كثرة الشواهد والأمثلة وأَنَّ القرآن الكريم نال اهتماماً كبيراً في الميدانِ اللّغويّ، فهو كما قال تعالى: ﴿ نم نى ﴾ [فصلت الآية 3]، فالقرآن الكريم في الاستشهاد اللّغويّ حجة لا تضاهيها حجة، بل هو الدّعامة التي ترتكز عليها أصول الاستشهاد الأخرى، والأصل الذي يجب أن يقاس عليه[2]؛ لذلك كان النصُّ القرآنيّ النصَّ ((الصحيحَ الذي أجمع النحاة والعلماء على الاحتجاجِ بهِ في اللّغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة، وقراءاته جميعاً الواصلة إلينا بالسندِ الصحيح حُجة لا تماثلها حجَّة)) [3].

(1) في أصول النّحو: 28.

(2) ينظر: الشَّاهِد القرآنيّ فِي كِتَابِ البَسِيطِ لِرُكنِ الدِّينِ الأَستَرَآبَاذِي (ت:715ه) دِراسَة نَحْوِيَة، رسالة ماجستير، جامعة بابل، كلية الدراسات القرآنية ،1439ه - 2017 م : 4.

(3) في أصول النّحو: 28.

الفصلُ الأوّلُ

الشَّاهِدُ القرآنيُّ النَّحويّ في الأسماءِ

(المرفوعاتُ والمنصوباتُ والمجروراتُ)

المبحث الأوّل: الشَّاهِد القرآنيّ النَّحويّ في المرفوعات

يضم هذا المبحث خمسة وخمسين شاهداً قرآنياً على مسائل نحويّة في الأسماء التي حكمها الإعرابي الرفع وإن اختلفت علامة إعرابها، قسمَتها قسمين، وهي الشواهد القرآنية في باب الفاعل والشواهد القرآنية في باب المبتدأ والخبر، رتّبتُها بهذا الشكل استنادا إلى ما جاءت عليه في كتاب (منتهى المقاصد)، وهذا التّرتيب نجده عند الزّمخشريّ (ت538هـ) في (المفصّل)، وابن الحاجب (ت646هـ) في (الكافية)، وابن هشام (ت761هـ) في (شرح شذور الذهب) وغيرهم، قال الرَّضيّ(ت686هـ): ((وإنما قدم الفاعل على سائر المرفوعات بناء منه على أنّه أصل المرفوعات))[1] .

أوّلاً: الشَّاهِدُ القرآنيّ في بابِ الفاعل.

الفاعل هو ((ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدماً عليه أبداً كقولك بضرب زيد وزيد ضارب غلامه وحسن وجهه، وحقه الرفع. ورافعه ما أسند إليه)) [2]، وقد أشارت بعض الروايات إلى أنَّ هذه الاصطلاح كان ضمن ما وصفه أبو الأسود الدؤلي (ت69هـ) من أبواب النّحو، إذ قال الزبيدي(ت379هـ) فيه: ((وهو أول من اسس العربية، ونهج سُبُلَها، ووضع قياسها؛ وذلك حين اضطرب كلام العرب، وصار سَراة الناس ووجوههم يلحنون، فوضع باب الفاعل، والمفعول به، والمضاف، وحروف النصب والرفع والجر والجزم))[3]، غير أنّ سيبويه ذكر مسائله وأحكامه التي تشير إليه، وهو القائل:((باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعلهُ إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعد إليه فِعْلُ فاعلٍ ولا يتعدى فعلهُ إلى مفعول آخر، وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدى إلى مفعول، وما يعمل من المصادر ذلك العمل.....))[4] .

وتابع المُبرّد سيبويه فلم يعطِ أيّ تعريف له، وقد ذكر مسائله وأحكامه وقال: ((هذا باب الفاعل. وهو الرفع، وذلك قولك: قامَ عبد الله وجلس زيدٌ، وإنَّما كَانَ الْفَاعِل رفعاً؛ لأنّه هُوَ وَالْفِعْل جملةٌ يحسن عَلَيْهَا السُّكُوت)) [5]، وقدّمَ ابن عصفور(ت699هـ) تعريفاً أشمل، إذ قال:((الفاعلُ هو اسم أو ما في تقريره متقدم عليه ما أُسْنِدَ إليه لفظاً أو نيةً على طريقه فَعَلَ أو فَاعِل))[6] ، ويزيد ابن مالك(ت672ه) كلمة (تام) وقال: ((هو المسند إليه فعل أو مضمن معناه، تام مقدم فارغٍ مصوغ للمفعول))[7] ، وذكر ابن هشام تعريفاً دقيقاً إذ قال: ((اعلم أنّ الفاعل عبارة عن اسم صريح أو مؤوّل به أسند إليه فعل، أو مؤوّل به مقدم

(1) شرح الرَّضيّ على الكافية: 201/1.
(2) المفصّل في صنعة الإعراب: 38.
(3) ينظر: طبقات النّحويّينَ واللّغويّين: 21، ومراتب النّحويّينَ:20 .
(4) كتاب سيبويه: 33/1.
(5) المقتضب: 8/1.
(6) المقرب: 53/1.
(7) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 57.

عليه بالأصالة، واقعاً منه أو قائماً به))[1] حكمه الرفع. وعرّفه التَّبريزيّ بقوله: ((المؤخّرُ المسندُ إليه فعلٌ أو فاعِلٌ نحو: ضَرَبَ زيدٌ، وزيدٌ ضاربٌ غلامُهُ))[2].

وقد تبين لي أنّ تعريفات النحاة كانت واضحة ومنطقية، ولكنها ليست شاملة؛ لأنّ كلّ واحد منهم يذكر أشياء ويترك أشياء؛ وتعريف ابن هشام أكثرها دقة؛ لأنَّه تعريف أكثر شمول من الأخرى. وقد استشهد التَّبريزيّ للفاعل بشواهد قرآنية في مسائل مختلفة، هي:

تقديمِ المفعول وتأخير الفاعل: الموقع الأصليّ للمفعول به أنّ يأتي بعد الفاعل، ولكن قد يتغير موقعه فيتوسط الفعل والفاعل أو يتصدر الجملة، فنجد المفعول به يتقدم على الفاعل وحده، وقد يتقدم على الفعل والفاعل معاً ويحصل ذلك وجوباً أو جوازاً.

وفي مسألة التقديم والتأخير قال سيبويه في باب الفاعل الذي يتعدى فعله إلى مفعول: ((وإنْ قدمت المفعول وأخَّرْت الفاعل جرى اللفظ كما جَرى في الأوّل وذلك كقولك :"ضَرَبَ زيداً عبدُ الله", لأنَك إنّما أردت به مُؤخِراً ما أردت به مُقدماً ولم ترد أنْ تَشْغَلَ الفِعْل بأوَّل منه وإنْ كان مؤخراً في اللفظ))[3].

وأشار المُبرّد(ت 285 ه) إلى عدة مسائل فيما يخص التقديم والتأخير منها قوله: ((ضرب غُلامَه زيدٌ، فالغلام في المعنى مؤخَّر، والفاعل في الحقيقة قبل المفعول، وهذا جائز؛ لأنّ المفعول به يتقدّم على الفاعل))[4]، وقال أيضاً: ((لو قلت: ضرب غلامه زيداً كان محالاً، لأنّ الغلام في موضعه، لا يجوز أن ينوى به غير ذلك الموضع))[5]، والمقصود بهذا أنّ الغلام كان لا بدّ أنْ يقع مفعولاً به، ويقع عليه فعل الفاعل؛ لأنّه غلام زيد، فلا يجب أن يُعلى عليه منزلة [6].

وبَيّنَ عبد القادر الجرجاني(ت 471 ه) التقديم والتأخير بقوله: ((هو بابٌ كثير الفوائد، جمُّ المحاسن، واسع التصرّف، بعيد الغاية، لايزال يفْتَرُّ لَكَ عن بديعةٍ، ويُفْضِى بك إلى لطيفةٍ، ولا تزال ترى شِعْرًا يروقك مسْمَعُه و يَلْطُف لديك موقعُهُ، ثُمَّ تنظر فتجد سببَ أنْ راقك ولطُف عندك، أنْ قُدَّم فيه شيء وحوَّل اللَّفظ عن مكانٍ إلى مكانٍ))[7].

مِمّا سبق نستخلص أنّ (سيبويه) و (المُبرّد) يتفقان على جواز تقديم المفعول على الفاعل فيبقى اللفظ نفسه إذا كان الفاعل قبل المفعول، وأنّ التقديم والتأخير يمكن أن يطرأ على الجملة العربيّة ويكون لأجل الغاية والاهتمام. وما نفهمه أيضاً من قول (عبد القاهر الجرجاني) أنّ للتقديم والتأخير فوائد كثيرة، تزيد الكلام حسناً و بلاغة، ولكن لا يكون إلا

(1) شرح قطر الندى وبلّ الصدى: 180.
(2) منتهى المقاصد: 124.
(3) كتاب سيبويه : 34/1.
(4) المقتضب: 4/ 155.
(5) المصدر نفسه:155/4.
(6) ينظر: المقتضب: 4/ 155، والأصول في النّحو: 87/1.
(7) دلائل الإعجاز: 106.

لعللٍ لغويّة يقتضيها ترتيب معاني الكلام، فيحوّل فيها اللفظ من مكان إلى مكان آخر، و ذلك لأغراض وأسباب ضرورية.

من مواضع تقديم المفعول وجوباً هو أنْ يتّصل بالمفعول به ضمير يعود على الفاعل، نحو قول ابن السراج (ت316 ه) : ((ضَربَ غلامَه زيدٌ" كان الأصل: ضَرَبَ زيدٌ غلامَهُ، فقدمتَ ونيتُكَ التأخير، ومرتبةُ المفعول أن يكون بعد الفاعل، فإذا قلت: "ضَربَ زيدًا غلامُه" كان الأصل: "ضَرَبَ غلامُ زيد زيدًا" فلما قدمتَ "زيدًا" المفعول فقلت: ضَربَ زيدًا، قلت: غلامهُ وكان الأصل: "غلامُ زيدٍ" فاستغنيت عن إظهارهِ لتقدمِه)) [1].

استشهد التَّبريزيّ على وجوب تقديمِ المفعول على الفاعل إذا اتّصل بالفاعل ضمير المفعول بشاهدين هما قوله تعالى: ﴿ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٖ فَأَتَمَّهُنَّۖ ﴾ [البقرة من الآية 124]، وقوله تعالى: ﴿ وَعَدَ رُسُلَهُۥٓۚ ﴾ [غافر من الآية 52]، ليُبيّنَ تقدّم المفعول به(إبراهيم) في الآية الأولى و(الظالمين) في الآية الثانية على الفاعل؛ لِاتصال ضمير يعود إلى المفعول بالفاعل؛ وحكم تقدّم المفعول في هذه الحالة الوجوب؛ أذ قال:((وذلكَ لعدمِ جوازِ عودِ الضَّميرِ على المتأخّرِ لفظًا ورتبةً)) [2]، وذكر أغلب النّحويّينَ هذين الشاهدينِ في حديثهم عن وجوب تقديم المفعول على الفاعل منهم ابن السراج وابن جني(ت 392 ه) وأبو البركات الأنباري(ت 577 ه) وابن الحاجب(ت 646 ه) وغيرهم[3].

وذكر التَّبريزيّ في مسألة وجوب تقديمِ المفعول على الفاعل أن يحصر الفاعل بـ(إنَّما) واستشهد على ذلك بقولهِ تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْ ﴾ [فاطر من الآية 28]، ليُبيّنَ تقدّم المفعول به الواقع لفظ الجلالة في الآية الكريمة على الفاعل (العلماء) وحكم تقدمه الوجوب؛ لانحصار الفاعل بـ (إنما) [4]. وقال أيضاً: ((إنّ هذا الحكم يطبق في المحصورِ بـ(إلا) أيضاً، وكذا الحُكْمُ في المحصورِ بـ(إلّا) عندَ غيرِ الكسائيّ[5]، وهم البصريُّونَ والكوفيُّونَ وقومٌ منهم ابنُ الأنباريّ[6] والجُزُوليُّ[7] والشَّلَوبِينُ[8]))[9].

وجوبِ تقدّم المَفعُولِ على الفعلِ والفَاعِلِ جميعاً:

---

(1) ينظر: الأصول في النّحو: 2/ 238.

(2) منتهى المقاصد : 139.

(3) ينظر: الأصول في النّحو: 2/ 238، والخصائص: 1/ 195، والإنصاف في مسائل الخلاف:1/ 59 ، مسألة (9) ، وأمالي ابن الحاجب: 534/2.

(4) ينظر: منتهى المقاصد : 139.

(5) ينظر رأيه في: شرح التسهيل لابن مالكٍ: 2/ 134، وارتشاف الضرب: 1349.

(6) وهو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن الأنباري(ت 328ه)، ينظر: طبقات النحويين واللغويين:153، وينظر رأيه في: شرح التسهيل لابن مالكٍ: 2/ 134، وارتشاف الضرب: 1349.

(7) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو:51.

(8) وهو الأُسْتَاذ، العَلاّمَة، إمَام النَّحْو، أَبُو عَلِيٍّ عُمَر بن مُحَمَّدِ بنِ عُمَرَ الأَزْدِيّ، الإِشْبِيْلِيّ، الأَنْدَلُسِيّ، النَّحْوِيّ، المُلَقَّب بِالشَّلَوْبِيْنِ (ت645هـ)، ينظر: سير أعلام النبلاء: 23/ 207، وينظر رأيه في: التوطئة: 165، وارتشاف الضرب: 3/ 1349.

(9) منتهى المقاصد : 139.

وجب تقديم المفعول به عن الفعل والفاعل في صور كثيرةٍ منها ما ذكرها السيوطي(ت911ه)، وهي أنّ يكون المفعول به من أسماء الصدارة، كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام، نحو: ما تقرأ تستفْد، و نحو: أيّ طريقٍ سلكتَ؟ أو كان مضافاً إلى اسم له الصدارة نحو: كتابَ من قرأتَ؟ وكذلك إذا نصبه جواب (أمّا) [1]، استشهد التَّبريزيّ في مسألة وجوب تقدّم المفعول على الفعل والفاعل جميعاً إذا كان المفعول ممَّا لَهُ الصَّدر، بشاهدين قرآنيين هما قولهُ تعالى: ﴿أَ□□□□□□□□□□﴾ [غافر الآية 81] ، وقوله تعالى: ﴿أَ□□□□□□□□﴾ [الإسراء من الآية 110]، ليُبيّنَ تقدّم المفعول به الواقع اسم استفهام (أي) في الآية الأولى وتقدم المفعول به الواقع اسم شرط جازم، وهو (أيا) في الآية الثانية على الفعل والفاعل معاً[2] ؛ وحكم هذا التقدم الوجوب؛ لأنّ أسماء الاستفهام وأسماء الشرط لها الصدارة في الكلام [3].

وذكر التَّبريزيّ شاهدين لوجوب تقدّم المفعول على الفعل والفاعِل جميعاً إذا كان الفعل بعد الفاء الجزائيَّة في جواب (أمّا)، ظاهرةً أو مقدّرةً، ولم يحصل الفصل بين (أمّا) والفاء بشيءٍ آخر غير المفعول، هما قولهُ تعالى: ﴿أَبخبحبهبجتحتخ﴾[الضحى الآية 9] و قولهُ تعالى: ﴿أَبهتجتحتخ﴾ [المدّثّر الآية 3][4]. وقال الدّمشقي النّعماني[5] (ت775ه) في اللّباب مبيّناً علّة التّقديم بقوله متحدّثاً عن هذه الآية :((قدم المفعول، وكذا ما بعد، إيذاناً بالاختصاص عند من يرى ذلك، أو للاهتمام به، قال الزّمخشريّ: ((واختص ربَّك بالتكبير))[6]))[7] . وذكر التَّبريزيّ علة التقديم، إذ قال: ((فيجبُ تقديمُ المَفعُولِ فيهِما حذرًا من أن تليَ الفاءَ أمّا الملفوظةُ أو المقدّرةُ، وما قبلَ الفاءِ ليسَ ما قبلَها حقيقةً، لأنَّ رتبتَهُ التأخيرُ فلا يرد أنَّ ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها))[8] .

وأجاب خالد الأزهريُّ (ت905ه) بأنَّهُ كان حقّها أنْ تدخل على المفعول المتقدّم لطلبها الصَّدر ما أمكن ولكنَّها دَخَلَتْ على الفعل حذراً من إيلائها أمّا [9]، واعترض التَّبريزيّ على خالد الأزهريُّ بقوله:((بأنَّ حقَّها إنَّما هو الدُّخولُ على صورةِ الجملةِ، وتقديمُ المَفعُولِ لا ينافي صدارتَها فتدبَّرْ، وأمّا إذا حَصَلَ الفصلُ بينَهما بشيءٍ آخرَ نحو: أمّا اليومَ فاضربْ زيدًا، وأمّا زيدًا فاكسُ جُبّةً، فلا يجبُ تقديمُ المَفعُولِ)) [10].

---

(1) ينظر: همع الهوامع: 8/2 .
(2) ينظر: منتهى المقاصد : 139.
(3) ينظر: مغني اللبيب: 421/2، وأوضح المسالك: 115/2، ومتممة الأجرومية : 18.
(4) منتهى المقاصد:139.
(5) هو أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى: 775هـ) مؤلف كتاب (اللباب في علوم الكتاب)، ينظر: الأعلام للزركلي:58/5.
(6) الكشاف: 645/4.
(7) اللباب في علوم الكتاب: 493/19.
(8) ينظر: منتهى المقاصد: 139.
(9) ينظر: شرح التصريح: 1/ 418.
(10) منتهى المقاصد: 140 .

وقد علل الدكتور فاضل السامرائي التقديم بالتوجيه والإرشاد، فهو يرى أنّ هذا ((ليس من باب الحصر كما هو واضح، إذ المعنى على الحصر يكون أنّه منهي عن قهر اليتيم دون غيره أي يباح له أن يقهر غير اليتيم)) [1]، وهذا المعنى غير مراد، وإنما قدم ما قدم للاهتمام، وذلك لأنّ اليتيم ضعيف وأنه مظنة للقهر، وكذلك (السائل) في قوله تعالى:ﱡ تحتختهثمﱠ [الضحى الآية 10]، فقدمهما للاهتمام بأمرهما[2].

مِمّا سبق يتبيّن لي أنّ ظاهرة التقديم والتأخير تطرق إليها كلّ من البلاغيين و النّحويّينَ سواء القدماء أم المحدثين، وتعود هذه الظاهرة إلى مسوغات نحوية وبلاغية، وأنّ التَّبريزيّ كان مؤمناً بكلّ صور وجوب تقديم المفعول به عن الفعل والفاعل التي ذكروها [3]، وأميل إلى العلة التي ذكرها العلماء في توجيه الشَّاهِد القرآنيّ وهي بالتوجيه والإرشاد.

تأنيثُ الفعلِ لتأنيثِ الفاعلِ:

ذهبَ النّحاة إلى أنّ مطابقة الفعل لفاعله في التأنيث والتذكير تكون واجبة وجائزة، وذكروا لذلك قواعد وأصولاً[4]، لكنهم أوردوا شواهد جاءت مخالفةً لما قرروه؛ تقول: جاءَ زيدٌ ، وجاءَتْ فاطمةُ، ولكن هذه المطابقة ليست واجبةُ في العربيّة دوماً، فيجوز مثلاً أنْ تقول: طلعَ الشمسُ، واجتمعت العربُ، فقد ذكّرتَ الفعل في المثال الأوّل وفاعله مؤنث، وأنّثته في الثاني وفاعله مذكر، وأجاز سيبويه هذا ، فقال: ((وقد يجوز في الشعر موعظةُ جاءنا))[5] ، إلّا أنّه يفهم من قوله هذا أنّه أجاز ذلك في الشعر فقط. وأجازه ابن السّراج في الجموع فقط، فقال: ((لك أنْ تُذكِّر إذا أردتَ الجمع وتؤنث إذا أردتَ الجماعة))[6].

قال التَّبريزيّ: ((إنّ المؤنّثُ الحقيقيُّ لأصالته أقوى من غيره، فأوثر معه إلحاق علامة التَّأنيث بالفعل المسند إليه كـ (جاءَتْ هندٌ)، ولم يجز جاء إلّا في ضرورة الشعر، وغير الحقيقيّ إن وقع مبتدأ يجب تأنيث خبره نحو: الشَّمسُ طلعَتْ، وإن وقع فاعلًا فأنت بالخيار بين تأنيثِ فعله وتذكيره، فلك أن تقول: طلعتِ الشَّمسُ، وطَلَعَ الشَّمسُ))[7]. هنا أصبح لدينا خلاف هل نقول طلعتِ الشَّمسُ؟ أو طلعَ الشَّمسُ؟، قالوا طلعتِ الشَّمسُ أحسن من طَلَعَ الشَّمسُ، وقيل: ليسَ بصحيح ، وقال الرضي:((الإلحاقُ أجودُ؛ لأنَّ المسندَ إليهِ في الحقيقةِ هو المرتفعُ في الظَّاهرِ، وأمَّا الحذفُ فإنَّما اغْتُفِرَ لطولِ الكلامِ، ولكونِ الإتيانِ

(1) معاني النّحو:91/2.
(2) ينظر: معاني النّحو:252/2.
(3) ينظر: همع الهوامع :**2**/7-8.
(4) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 2/ 88-89.
(5) الكتاب لسيبويه: 2/ 45.
(6) الأصول في النّحو: 2/ 412.
(7) منتهى المقاصد : 159.

بالعلامة إذنْ وعدًا بالشَّيءِ مَعَ تأخُّرِ الموعودِ)) [1] ، وقال الزمخشري: ((امتنع في حال السعة جاء هند، وجاز طلع الشمس، وإن كان المختار طلعت. فإن وقع فصل استجيز نحو قولهم حضر القاضي اليوم امرأة))[2] ، والشَّاهِد في ذلك ﴿ثم تهتم تخ﴾ [القيامة أية 9] [3]، أجاب التَّبريزيّ عن الشَّاهِد بأنَّهُ بقوله:((يجوز أنْ يكون التَّذكير لمكان المعطوف، والفرق خفاء الضَّمير المتَّصلِ مرفوعًا، وكونُهُ كجُزءِ المُسندِ بخلافِ الظَّاهرِ))[4].

يتضح لي من ذلك أنّ التَّبريزيّ يؤيّد الرأي الأوّل وهو(طلعتِ الشَّمسُ) إنّ وقع في نحوِ: طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَصْلٌ بين الفعل والفاعل نحو: طَلَعَ اليومَ الشَّمْسُ، فأنتَ بالخيار بين إتيان العلامة وتركها، إلّا أنّه يؤيد إتيان العلامة[5] مستشهداً بقول الرَّضيّ ؛ ولأنَّهُ إذا كان جائزاً بغير الفصل من غير قُبْحٍ، فمع الفصل يَحْسُنُ، وذهب الرَّضيّ، وتبعهُ الدَّماميُنيُّ، إلى أنَّ الأوّل في الأوّل أحسنُ[6]؛ وذلك لكثرته في الكتاب الكريم. فهو يرى أنّ كَثْرَة أحد الاستعمالين دليل أرجحيَّته، فينبغي الذهاب إلى القول بأنَّ الإتيان بالعلامة في ذلك أحسن وأفصح، وتركها حسنٌ فصيحٌ[7].

أورد التَّبريزيّ جملةً من الشواهدِ تأييداً لإلحاق العلامة ، منها قوله تعالى : ﴿بن بى بي تر تن تى تي﴾ [البقرة من الآية 60]، وقوله تعالى: ﴿ثن ثى فى﴾ [البقرة من الآية 61]، وقوله تعالى:﴿ثن تى تي﴾ [البقرة من الآية80]، وقوله تعالى: ﴿ثن ثى فى﴾ [البقرة الآية 156]، وهو يرى أن هناك ما يزيد على مئتَي موضعٍ [8].

أمّا الشواهد الواردة لتأييد حذف علامة التَّأنيث من الفعل مع الفصل فقد ذكر أنّها تقارب خمسينَ موضعاً تقريباً، استشهد منها بشاهدين[9]، هما قوله تعالى: ﴿ثن ﴾ [البقرة من الآية 275]، وقوله تعالى: [آل عمران من الآية 105].

مِمّا سبق يتضح لي أن التَّبريزيّ يؤيد تأنيث الفعل لتأنيث الفاعل؛ وذلك لكثرة الشواهد الواردة في القرآن الكريم التي تؤيد ذلك، وتماشياً مع ما ذكره التَّبريزيّ في الأخذ بالخيار بين إتيان العلامة وتركها، أؤيد تأنيث الفعل لتأنيث الفاعل؛ وعلة ذلك كثرة الشواهد القرآنية الواردة في القران الكريم.

حذفُ الفاعلِ :

(1) شرح الرَّضيّ على الكافية: 2/ 170.
(2) المفصّل في صنعة الإعراب:247.
(3) ينظر: المفصّل في صنعة الإعراب:247 ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك 397/1 ، والفصول المفيدة في الواو المزيدة: 62، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:89/2.
(4) منتهى المقاصد: 159.
(5) ينظر: المصدر نفسه : المكان نفسه.
(6) ينظر: شرح الرَّضيّ على الكافية: 2/ 170، والمنهل الصافي: 2/ 204.
(7) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك :231/4، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: 2/ 74.
(8) ينظر: منتهى المقاصد: 161.
(9) ينظر: المصدر نفسه: 162.

يعدّ الفاعل ركناً أساسياً رئيساً من ركني الجملة الفعلية، فلا يستغني تركيب من التراكيب التي تضمنت فعلاً أو شبه فعل عن فاعل يقوم بهذا الفعل، ولذلك لم يجز حذفه. وهذا مذهب البصريين، وأجاز الكسائي حذفه[1] وتبعه السهيلي (ت581 ه)[2] . استشهد التَّبريزيّ بقوله تعالى: ﴿ بجبحبخبهَ [يوسف من الآية 41] ، ليُبيّنَ أن من المواضع التي يطّردُ فيها حذف الفاعل في باب النَّائب عن الفاعل، فترك الفاعل هنا لكونه معلومًا وقد ناب عنه المفعول به[3].

وفي (أفعل)، بكسر العين، في التعجُّبِ إذا دَلَّ على متقدّمٍ مثله، استشهد بقوله تعالى: ﴿أنخنهَ [مريم من الآية 38]، وفي المصدر، استشهد بقوله تعالى:﴿ حم خم ﴾ [البلد، من الآية14-15]، مبيناً، أنّ المصدر إذا لم يذكر معه الفاعل مُظهراً يكون محذوفاً، ولا يكون مضمراً؛ لأنّ المصدر غير مشتق عند البصريين، فلا يتحمل الضمير[4]، ويرى بعض آخر منهم السُّيوطِيّ(ت911ه) أنّه جامد مؤول بمشتق فهو محتمل الضمير، ففاعله مستتر فيه كأسدٍ بمعنى شجاعٍ، يتحمَّلُهُ، فـ(إطعامٌ) في تأويل: أنْ يُطعمَ[5]، يميل التَّبريزيّ إلى أنَّ الفاعل فيه محذوف وليس مضمراً؛ لأنّ المصدر لا يتحمّل الضمير [6].

وأميل الى رأي البصريين و رأي التَّبريزيّ للسبب الذي ذكره البصريون وهو المصدر لا يتحمّل الضمير.

وذكر التَّبريزيّ أنّ هناك موضعاً لحذف الفاعل، وهو فاعل فعل الجماعة المؤكّد بالنُّون أجازه بعضهم ، منهم الزرقاني، كما نسبه اليه الشيخ يس العليمي(ت 1061ه) [7]، إذ استشهد لذلك بقوله تعالى:﴿ بن بى بيَّ [القصص من الآية 87]، فقد حذفت واو الجماعة لالتقاء الساكنين والضمة قبلها دليل عليها[8] ، والفاعل عمدةٌ في الكلام، ولكنّه يحذف ببناء الفعل للمجهول وإقامة المفعول به مقامه؛ وذكر السُّيوطِيّ دواعيَ لحذف الفاعل بقوله: ((يحذف الفاعل لغرضٍ كعلمٍ، وجهلٍ ،وضعةٍ، ورفعةٍ، وخوفٍ وإيهامٍ، ووزنٍ، وسجعٍ، وإيجازٍ))[9] .

أوردَ التَّبريزيّ جملةً من الشواهدِ القرآنية لتوضيح حالات (نائب الفاعل) ؛ منها قوله تعالى:﴿ ﴾ [الحجّ من الآية 60] ، وقوله تعالى:﴿ سم ﴾

(1) ينظر: أوضح المسالك: 84/1، وشرح التصريح: 272/1.
(2) ينظر: نتائج الفكر في النّحو:127، وشرح التصريح: 272/1.
(3) ينظر: منتهى المقاصد : 140، وشرح التسهيل لابن مالك: 125/2.
(4) ينظر: حاشية الشيخ يس العليمي على شرح التصريح: 1/ 272.
(5) ينظر: النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة: 1/ 342- 343.
(6) ينظر: منتهى المقاصد:140.
(7) ينظر: حاشية الشيخ يس العليمي على شرح التصريح: 1/ 272.
(8) ينظر: منتهى المقاصد:162، وشرح التصريح : 1/ 53 ، وتعجيل الندى بشرح قطر الندى :20.
(9) همع الهوامع: 362/1.

[النحل من الآية 126] ليُبيّنَ أن الفاعل يُترَك لغرض لفظيٍّ كالإيجازِ، قال:((قد يُترَك الفَاعِل للجَهْلِ بِهِ، كَسُرِقَ المتاعُ، أو لغرضٍ لفظيٍّ كالإيجازِ))[1] .

وذكر أغلب النّحويّينَ هذين الشاهدين في حديثهم عن أغراض حذف الفاعل منهم المرادي(ت749ه)، وابن هشام(ت761ه)، وابن عقيل(ت769ه)، الأزهري(ت911ه)، وغيرهم[2].

أمّا إذا كان الفاعل معلوماً وكان سبب تركه لغرض معنوي ففي هذه الحالة استشهد التَّبريزيّ بقوله تعالى: [النساء من الآية 28] ، إذ يلاحظ أن الفاعل هنا هو لفظ الجلالِ الله، وهو معلوم[3]، وذكر بعض النّحويّينَ هذا الشَّاهِد في حديثهم عن حذف الفاعل غرضاً معنوياً منهم ابن مالك ، وابن عقيل ، وناظر الجيش (ت 778ه) ، وخالد الأزهري وغيرهم[4]، وجاء التَّبريزيّ أيضاً بثلاثة شواهد، في حال ترك الفاعل لغرضٌ معنوي وهو الأعمام، نحو: قوله تعالى: [البقرة من الآية 196]، وقوله تعالى: [النساء من الآية 86]، وقوله تعالى: [المجادلة من الآية 11] [5] ، ووجه الاستشهاد: بناء الأفعال (أحصر، حييتم ، قيل) للمجهول، وحذف الفاعل لغرض معنوي؛ لأنّه لا يتعلق بذكره غرض أو قصد؛ وليس الغاية من هذا الفعل إسناده إلى فاعل مخصوص؛ بل إلى أيّ فاعل كان[6]. وذكر بعض النّحويّينَ هذه الشواهد الثلاثة لغرض الأعمام، منهم ابو حيان(ت745 ه) وابن هشام (ت761 ه) و المواهبي[7] (ت ١١١٩ هـ) وغيرهم[8].

مِمّا سبق يبدو لي أنّ الفاعل يحذف في المواقع المذكورة خلافاً للبصريين، ولكن لابدّ من أن تتوافر قرينة، ولولا القرينة لكان الحذف نقصاً، فحذف الفاعل يكون لدلالات منها ما يتصل باللفظ ومنها ما يتصل بالمعنى أو قد يكون للجهل به أو بنية الإيجاز بالعبارة[9].

ما ينوب عن الفاعل بعد حذفه:

ينوب عن الفاعل، نائب الفاعل بعد تركه جارياً مجراه في كلّ ما له من وجوب الرَّفع والتأخُّر عن الرَّافعِ و التنزُّل منزلة الجزء منه إلى غير ذلك، فينوب عنه في أحكامه كِلّها مفعولٌ به، فإن لم يوجدْ فما اختص وتصرَّف من ظرف أو مجرور، أو مصدر.

قال ابن مالك:

---

(1) منتهى المقاصد: 166.

(2) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 598/2، وأوضح المسالك 119/2.

(3) ينظر: منتهى المقاصد: 166.

(4) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 125/2، والمساعد على تسهيل الفوائد: 397/1، وشرح التصريح: 422/1.

(5) ينظر: منتهى المقاصد: 167.

(6) ينظر: أوضح المسالك: 120/2.

(7) وهو عبد الجليل بن أبي المواهب محمد بن عبد الباقي الحنبلي البعلي الدمشقي الشهير بـ المواهبي (١٠٧٩ - ١١١٩ هـ) مؤلف كتاب الكوكب المنير في شرح الألفية بالتشطير، ينظر: الأعلام – الزركلي 276/3.

(8) ينظر: التذييل والتكميل: 226/6، أوضح المسالك: 120/2.

(9) ينظر: الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز:56/2، وشرح مائة المعاني والبيان: 9/8.

يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ فِيمَا لَهُ كَـ «نِيلَ خَيْرُ نَائِلِ»[1]
وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ اوْ مِنْ مَصْدَرِ أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِي [2]

ومن شروط نيابة الظرف أنْ يكون مختصًا، وأنْ يكون متصرفًا، وألّا يكون المفعول به موجوداً، وهذه اختلف فيها أصحاب المدارس النّحويّة، يرى البصريون إلّا الأخفش[3] أنّه إذا وجد بعد الفعل المبني لما لم يسم فاعله مفعول به، ومصـــدر، وظرف، وجار ومجرور؛ تعين إقامة المفعول به مقام الفاعل فتقول: ضُرِبَ زيدٌ ضرباً شديداً يـوم الجمعة أمام الأمير في داره ، ولا يجوز إقامة غيره مقامه مع وجوده، وما ورد من ذلك شاذ أو مؤول، ومذهب الكوفيّينَ أنّه يجوز إقامة غيره، ومذهب الأخفش أنّه إذا يتقدّم غير المفعول به عليه؛ جاز إقامة كلّ واحد منهما، فتقول: ضُرِبَ في الدارِ زيدٌ، وضُرِبَ في الدارِ زيداً، وإنْ لم يتقَّدم تعيَّن إقامة المفعول به، نحو ضُرِبَ زيدٌ في الدار، فلا يجوز ضُرِبَ زيداً في الدار[4].

يحذف الفاعل ويقام المفعول به مقامه فيعطى ما كان للفاعل من لزوم الرفع ووجوب التأخر عن رافعه وعدم جواز حذفه وذلك نحو نيل خير نائل؛ لأجل ذلك ساق التَّبريزيّ قوله تعالى: ﴿ □ □ □ □ ﴾ [هود من الآية 44]، مستشهداً بكون المفعول به من ينوب عن النائب الفاعل[5]، ووجه الاستشهاد حذف الفاعل وأنيب عنه المفعول به في الموضعين؛ لِلعلم به، والأصل: أغاض الله الماء، وقضى الله الأمر؛ فصار المفعول به مرفوعاً عمدة واجب التأخير عن الفعل[6]، والتبريزي لا يؤيّد أن يكون الجار والمجرور من ينوب عن الفاعل، وإنّما يرى أنَّ النَّائب ضمير المصدر المفهوم من الفعل المستتر فيه والتَّقدير في قوله تعالى: ﴿ □ □ □ □ ﴾ [الأعراف من الآية 149] : ولمَّا سُقِطَ هو، أي: السُّقوطُ؛ لأنّ المجرور بحرف جر أصلي إذا ناب عن الفاعل لا يتبع محلَّه بالرَّفع، فلا يقال: مُرَّ بزيدٍ الظَّريفُ، ولا: ذُهِبَ إلى زيدٍ وعمرٌو، برفعِ التَّابع فيهما، ولو كان المجرور نائباً لجاز الرَّفعُ في تابعه كما جاز في تابعِ الفاعل المجرور بالمصدر[7]، إذ استشهد على ذلك ابنُ دُرُسْتُويَهِ (ت 347 ه) وأبو عليٍّ الرُّنْدِيّ[8] (ت616 ه) وغيرُهُمَا[9]، فكان الشَّاهِد قوله تعالى: ﴿ □ □ □ □ ﴾ [الأعراف من الآية 149].

(1) ينظر: ألفية ابن مالك :171 رقم (242).
(2) ينظر: المصدر نفسة :173 رقم (250).
(3) ينظر: شرح الرَّضيّ على الكافية: 1/ 85.
(4) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 120، وينظر رأي الأخفش في معاني القرآن 1/ 240.
(5) ينظر: منتهى المقاصد: 166.
(6) ينظر: أوضح المسالك: 2/ 138، وشرح التصريح: 1/ 422- 423.
(7) ينظر: منتهى المقاصد: 167.
(8) هو أبو البقاء صالح بن يزيد بن صالح بن موسى بن أبي القاسم بن علي بن شريف الرُّنْدِي الأندلسي 684- هـ / 1204 م) هو من أبناء مدينة رندة بالأندلس وإليها نسبته، ينظر: الإحاطة في أخبار غرناطة:565/4.
(9) ينظر: ارتشاف الضرب: 1336- 1337، وأوضح المسالك: 2/ 138، وهمع الهوامع: 2/ 268،.

استشهد الجمهور بالآية الكريمة على مجيء الجار والمجرور نائب فاعل؛ لأنّ المجرور بالحرف مفعول به معنى؛ ولذا تصحّ نيابته عن الفاعل خلافاً لابن دُرُسْتُوَيهِ والسّهيلي(ت 581ه) وتلميذه الرّنديّ، إذ قالوا أن النائب ضمير المصدر لا المجرور [1].

وساق التَّبريزيّ قوله تعالى: ﴿لِنَجْزِيَ﴾ [الإسراء من الآية 36] في معرض حديثه حين يكون الجارُّ والمجرور هو نائباً عن الفاعل بأنَّ (عنهُ) ليس هو النَّائب عن الفاعل، خلافًا للزَّمخشريّ[2]، ولا ضمير المصدر كما قالوا، وإنّما النَّائبُ ضمير راجع إلى ما رجع إليه اسم كان، وهو المكلّف المدْلول عليه بالمعنى، والتَّقدير: مسؤولاً هو [3]. يميل التَّبريزيّ إلى رأي المخالفين للجمهور القائلين بعدم مجيء (الجار والمجرور) نائب فاعل؛ لأنّه لو كان (عنه) نائب فاعل؛ لما تقدّم على عامله (مسؤولاً)؛ ومعلوم أن الفاعل لا يتقدم على عامله، فنائبه كذلك؛ لأنّه لا يتقدم الفرع إلا حيث يتقدم الأصل [4].

أميل الى رأي الرضي في هذه المسألة وهو إذا لم يوجد في الكلام مفعول به فما سواه، فإن النائب مناب الفاعل ينبغي أنْ يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى وأن جاز ألّا يُذكر لفظاً كما أنّ الفاعل من ضروريّات الفعل [5].

مجيء الفاعل جملة: أورد التَّبريزيّ ثلاثة شواهِد، وهي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم﴾ [يوسف من الآية 35]، وقوله تعالى: ﴿أَبَى بَعْضُ﴾ [إبراهيم من الآية 45]، وقوله تعالى: ﴿أَمْ نَحْنُ﴾ [البقرة من الآية 11]، أراد بها أنْ يوضح مسألة من المسائل الخلافية المشهورة بين المذهبين الكوفيّ والبصريّ وهي الفاعل ونائبه هل يكونان جملةً أو لا؟ [6]، والمشهور المنعُ مطلقًا، وعن هشامٍ وثعلبٍ جوازُهُ مطلقًا[7]، نحو: يعجبُنِي قَامَ زيدٌ، وعن الفرّاءِ وجماعةٍ التَّفصيلُ[8]، ونسبوهُ إلى سيبويهِ، وهو أنّه إن كان الفعل قلبيّاً، ووُجِدَ معلِّقٌ عن العمل نحو: ظهر لي أقامَ زيدٌ ؟ و: عُلِمَ هل قَعَدَ عمرٌو ؟ صحَّ، وإلّا فلا[9] . إذ حملوا هذه الآيات القرآنية على هذا الرأي وأوَّلَ الأكثرُونَ نحو النصوص المذكورة، فقالُوا: في (بدا) ضمير البداء، قال الزّمخشريّ في تفسيرِهِ: ((فاعلُهُ مضمرٌ لدلالةِ ما يفسِّرُه عليهِ وهو (لَيَسْجُنُنَّهُ)، والمعنى: بدا لهم بداءٌ، أي: ظَهَرَ لَهم رأيٌ))[10]، وقد ذهب الزّمخشريّ إلى جواز مجيء الفاعل جملة ففي قوله تعالى: ﴿أَأَنتُمْ﴾ [السجدة من الآية

(1) ينظر: أوضح المسالك: 121/2.
(2) ينظر: الكشاف: 667/2.
(3) ينظر: منتهى المقاصد :167.
(4) ينظر: منتهى المقاصد : 167، وأوضح المسالك 121/2.
(5) ينظر: شرح الرَّضيّ على الكافية: 1/ 85.
(6) ينظر: البحر المحيط في التفسير: 2/ 289، ومغني اللبيب: 2/ 448- 449.
(7) ينظر: البحر المحيط في التفسير: 2/ 289، ومغني اللبيب: 2/ 448- 449 ، وهمع الهوامع: 2/ 272.
(8) ينظر: معاني القرآن للفراء: 2/ 195.
(9) ينظر: منتهى المقاصد:180
(10) الكشّاف: 3/ 282.

26] ، أجاز أنْ يكون (كم أهلكنا) فاعلاً لـ(يهد)[1]، وردّه ابن هشام ؛ بأنّ الفاعل لا يكون جملة[2].

وما ردّ به ابن هشام سبقه إليه أبو حيان[3]، وما اختار الزمخشري من جواز كون الجملة فاعلاً في الآية أجازه الفراء من قبل[4]. وأيّد الدسوقي(ت1230ه) ما ذهب إليه ابن هشام[5]، واختار ذلك آخرون[6]، وأيّد الزّمخشريّ جملة من المفسرين[7]، واعتُرض على ابن هشام؛ بأنّ المراد من الجملة في الآية الكريمة معناها لا لفظها، إذ لو كان المراد لفظها لحكم عليها بحكم المفردات وجاز وقوعها فاعلاً، وبذلك لا يصحّ الاعتراض الذي قال به ابن هشام[8]. والتَّبريزيّ من المعترضين على ابن هشام في هذه المسألة إذ يرى أنّ ((هذه الآية الكريمة ليس من باب الإسناد إلى الجمل، إذ التي يراد بها لفظها يُحْكَمُ لها بحكمِ المفردات، ومن هنا لم يحتج الخبر إلى رابطٍ)) [9].

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ ما ذهب إليه الزّمخشريّ في جواز وقوع الفاعل جملة هو مذهب الكوفيّينَ الذين احتجوا بما جاء في التنزيل[10]، وأمّا ابن هشام فقد أخذ بمذهب البصريين القائل بمنع ذلك مطلقاً اعتماداً على أدلة القياس[11]، ولكنّه عدل إلى مذهب آخر يجيز مجيء الفاعل جملة بشرطين ؛ أحدهما: أن يكون الفعل المسند إلى الجملة قلبياً، والآخر: أن تقترن الجملة بأداة معلّقة ونُسب هذا المذهب إلى سيبويه[12]، لكنّه يشترط التعليق مع الاستفهام بشكل خاص من دون سائر المعلقات، وأن يكون الإسناد إلى محذوف مضاف إلى الجملة[13].

نستخلصُ مما سبق أن التَّبريزيّ يؤيد الزّمخشريّ بوقوع الجملة فاعلاً ويعارض ابن هشام، وأميل إلى رأي التَّبريزيّ في ذلك، لأنّ ما قال به الزّمخشريّ هو المذهب الكوفي معتمد على النص القرآنيّ[14]، وأمّا ما أخذ به ابن هشام هو المذهب البصري فهو مستند إلى القياس، إذ إنّ القاعدة النّحويّة العامة تقتضي جواز إضمار الفاعل، ولا يضمر الفاعل

(1) ينظر : شرح شذور الذهب لابن هشام :217، والكشاف :516/3 .
(2) ينظر: مغني اللبيب :349/2 .
(3) ينظر: البحر المحيط في التفسير:267/6 .
(4) ينظر: معاني القرآن للفراء :109/2 ، 224.
(5) ينظر: حاشية الدسوقي :315/3 .
(6) ينظر: شرح التصريح :292/1-293 ، وهمع الهوامع :590/1، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني:60/2.
(7) ينظر: التفسير الكبير :132/18، وتفسير أبي السعود :87/7 ، والتحرير والتنوير :369/5 .
(8) ينظر: المنصف من الكلام :237/2، وحاشية الدسوقي :315/3 .
(9) منتهى المقاصد : 181.
(10) ينظر: وشرح التصريح :292/1-293، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني :60/2 .
(11) ينظر: ارتشاف الضرب :1320/3 ، همع الهوامع :590/1، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني:60/2 .
(12) ينظر: همع الهوامع :590/1.
(13) ينظر: مغني اللبيب:449/2.
(14) ينظر: ارتشاف الضرب:1320/3، وشرح التصريح:292/1-293.

حتى يكون مفرداً معرفة، والجمل ليست كذلك[1]، ثُمَّ إنّ الرَّضيّ أجاز وقوع الجملة في مقام الفاعل؛ لأنها في الحقيقة مؤولة بالاسم الذي تضمنته[2].

ثانياً: الشواهد القرآنية في باب المُبتدأُ والخبرُ:

المبتدأ والخبر ((الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك زيد منطلق، والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل التي هي كان وإنَّ وحسبت وأخواتها))[3].

1) المُبتدأُ: عرفه التَّبريزيّ بأنّه ((ما أُخبِرَ عنهُ مُجرّداً عن العواملِ اللَّفظيَّةِ معنىً، أو أُخبرَ بِهِ كذلك نعتاً، أو بمنزلتِهِ، رَافعاً لمكتفٍ بِهِ عن الخبرِ، واقعاً بعدَ النَّفي أو الاستفهامِ))[4].

هو الاسم أو المؤول به المجرد من العوامل اللفظية مسند إليه، أو الصفة الواقعة بعد حرف استفهام أو حرف نفي، ويحتاج إلى مسند يكون معه جملة مفيدة، وهذا المسند هو الخبر، وهما ما لا يغني أحدهما عن الآخر وهو مرفوع أيضاً[5]. والعوامل اللفظية هي أفعال وحروف تختص بالمبتدأ والخبر، فأما الأفعال فنحو كان وأخواتها، والحروف نحو إنّ وأخواتها وما الحجازية وإنما اشترط أنْ يكون مجرداً من العواملِ اللفظيةِ، لأنّ المبتدأ شرطه أن يكون مرفوعاً[6]، وعرّفه ابن الحاجب بأنّه ((الاسم المجرّد عن العوامل اللفظيّة، مسندا إليه، أو الصّفة الواقعة بعد حرف النّفي وألف الاستفهام، رافعة لظاهر مثل (زيد قائم)، و (ما قائم الزّيدان)، و (أقائم الزّيدان؟)، فإن طابقت مفرداً جاز الأمران)) [7].

أنواع المبتدأ: الأصل في المبتدأ أنْ يكون معرفة؛ لأنّ النكرَة مَجْهُولَة غَالِباً، وَالْحكم على الْمَجْهُول لَا يُفِيد، وإنْ كان نكرة فلابد من مسوغ يقربه من المعرفة [8]، فالمبتدأ على نوعين معرفة، وهو القياس، نحو: زيدٌ قائمٌ، ونكرة إمّا موصوفة كما في قوله عز وجل: ﴿ ﴾ [البقرة من الآية 221]، وإما غير موصوفة كما في قولهم (أرجل في الدار أم امرأة)، و(ما أحد خير منك)، (وتحت رأسي سرج)[9] . وقد يأتي المبتدأ من مصدراً مؤوّلاً من (أن والفعل)، واستشهد النّحويّونَ[10] ومنهم التَّبريزيّ بقولهِ تعالى: ﴿ ﴾ [البقرة من الآية 184]. هنا أرادَ التَّبريزيّ أن يوضّح عبارة (ما أُخبِرَ عنهُ) في

(1) ينظر: المسائل البغداديات: 525، وشرح المفصّل لابن يعيش:4/3، وارتشاف الضرب:1320/3.
(2) ينظر: شرح الرَّضيّ على الكافية:160/1 .
(3) المفصّل في صنعة الإعراب : 43.
(4) منتهى المقاصد: 205.
(5) ينظر: كتاب سيبويه:24/1، والكناش في فني النّحو والصرف: 140/1.
(6) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش: 1/ 221.
(7) الكافية في علم النّحو: 15.
(8) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى:117، والنحو المصفى:207.
(9) ينظر:المفصّل في صنعة الإعراب : 43.
(10) ينظر: كتاب لسيبويه :24/1، والمقتضب: 367/2.

التعريف تشمل الاسم المقدَّر وهو هنا المصدر المؤول (أن تَصُومُوا) في محلِ رفع مبتدأ، والتقدير الصيامُ خير لكم[1].

مجيءُ المبتدأ وصفاً: قد يأتي المبتدأ وصفاً مسنداً إلى الفاعل أو نائبه فيستغنى عن الخبر[2]، ويجوز فيه الوجهان وهما: أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلاً سد مسد الخبر، والآخر: أن يكون الوصف خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ مؤخرا[3]، أمّا التَّبريزيّ فقد ساقَ هذه الآية الكريمة، وهي قوله تعالى:ﱡ [مريم من الآية 46]، لتوضيح جواز الوجهين فقال: ((لإخراج نحو: أقائمٌ أبوهُ زيدٌ؟ ؛ لعدم الفائدة مع قطع النظر عن زيد؛ وعدم سبق ذكره، فزيدٌ مبتدأ مؤخّر والوصف خبر مقدّم، وأبوه فاعله، وقيل: أو زيد مبتدأ وقائم مبتدأ ثانٍ وأبوه فاعل أغنى عن الخبر والجملة خبر عن زيد، نظير زيد قائم أبوه))[4]. أمّا عند الزّمخشريّ فالوصف خبر مقدّم، إذ قال:((وقدّم الخبر على المبتدأ في قوله:ﱡ ، لأنّه كان أهم عنده وهو عنده أعنى، وفيه ضرب من التعجَّب والإنكار لرغبته عن آلهته، ما ينبغي أن يرغب عنها أحد))[5] .

العامل في المبتدأ والخبر: اختلف النّحويّونَ في عامل المبتدأ والخبر؛ إذ ذهب البصريون إلى أنَ المبتدأ يرتفع بالابتداء، واختلفوا في الرافع للخبر، إذ قال بعضهم: إنّه يرتفع بالابتداء وحدهُ، وقال بعضهم الآخر: إنّه يرتفع بالمبتدأ والابتداء معاً[6]، أمّا الكوفيّونَ فيرون أنّ العامل في المبتدأ هو الخبر، والعامل في الخبر هو المبتدأ، بمعنى: أنَهما يترافعان[7]. ويرى التَّبريزيّ أنْ يكون الابتداء هو الرافع للمبتدأ والخبر كليهما[8]، وهو مذهب الأخفش[9] (ت 215ه) وابن السراج[10] وأبي البقاء العكبري[11] ومتأخّري البصريّين[12].

جاء التَّبريزيّ بالشّاهد السابق نفسه، وهو قوله تعالى:ﱡ لموضوع آخر؛ إذ يرى أنَّ الضمير في الآية مبتدأ، كما جاء عن الزّمخشريّ[13]، وهو مؤدٍّ إلى فصل

---

(1) ينظر: منتهى المقاصد: 205.
(2) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 76.
(3) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني :282/1.
(4) منتهى المقاصد: 208.
(5) الكشاف: 20/3.
(6) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:38/1، مسألة (5)، والشَّاهِد القرآنيّ فِي كِتَابِ البسيط لِرُكنِ الدِّينِ الأَستَرَآباذِي (ت:715ه) دِراسَة نَحْوِيَة: فاطمة موسى عبد العباس عبد الحسن الدُليمي ،(رسالة ماجستير، جامعة بابل ،كلية الدراسات الفرآنية، 1439ه- 2017 م.
(7) ينظر: معاني القرآن للفراء191/1، والإنصاف في مسائل الخلاف:38/1، مسألة (5).
(8) ينظر: منتهى المقاصد : 222- 223.
(9) ينظر: معاني القرآن للأخفش:549/2.
(10) ينظر: الاصول في النحو:230/1.
(11) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب:130/1.
(12) ينظر: الإيضاح في شرح المفصّل: 1/ 182، والمساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 205.
(13) ينظر: الكشّاف: 4/ 25.

العامل عن معموله بالأجنبي، واعترض التَّبريزيّ على ذلك بأنَّه يحتمل تعلّق الجار في الآية بمحذوف، والتقدير: أراغبٌ أنتَ ترغبه عن آلهتي، فلا يوجد فصل بين العامل ومعموله بالأجنبي[1]، يخالف التَّبريزيّ مذهب الكوفيّينَ في القسم الثاني من المبتدأ؛ لأنّ مذهبهم لا يرفع الضمير المنفصل، فقال: ((ولا يجوز أنْ يقال: إنَّ ما هو جوابهم في قولهِ تعالى: ﴿ ﴾ هو جوابنا هاهنا؛ لأنّه بعدما جاز هذا قياساً عليه يجوز غيره أيضاً وهكذا، فلا يظهر للمنع ثمر))[2].

2) الخَبرُ: هو ((الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة))[3] ، وعرّفه التَّبريزيّ ((هو المجرّد عن العوامل المسند إلى المتقدّم لفظًا أو معنًى. قولنا: المجرّد يشمل الخبر الواقع مفردًا وجملة))[4]، أورد التَّبريزيّ قوله تعالى: ﴿ ﴾ [البقرة من الآية 221] راداً تعريف الخبر عند ابن الحاجبِ في الكافية بأنَّه: ((هو المجرّد المسند به المغاير للصفة المذكورة))[5]، مبيّناً أنّ هذا التّعريف ينتقضُ بشمولِهِ المضارع في نحو: يَضْرِبُ زَيدٌ، والماضي في: ضَرَبَ زَيدٌ، وعلى صفة المبتدأ كما في الآية الكريمة[6].

وفي قوله تعالى: ﴿ ﴾ [الإسراء من الآية 110] ، أراد التَّبريزيّ أنْ يوضّح اعتراضه على قول: (إنّهما يترافعان) أي: المبتدأ والخبر، هذا القول الذي اختاره الرَّضيّ ونسبهُ إلى الكسائي والفرّاء[7]، وابن الحاجب وابن عقيل و الكوفيّينَ[8]، وحجّة ذلك أنَّ كلّ واحد منهما طالب للآخر ومحتاج، فعمل فيه، ونظير ذلك أدوات الشرط فإنَّها عاملة في أفعالها الجزم وأفعالها عاملة فيها النصب مستشهداً بالآية الكريمة المذكورة[9].

ويوضّح كيف يحصل ذلك بقوله: ((وأمّا عمل أدوات الشرط في أفعالها وعمل أفعالها فيها فلأنَّها إنّما عملت من جهة تضمها معنى إنْ، وكانت معمولة من جهة معنى الاسمية فاختلفت الجهتان؛ ولأنَّ كلّ واحد من (أيّ) و(تدعوا) عامل بلا خلاف فعملا))[10] واعترض التَّبريزيّ على القول بأنّهما يترافعان بأنَّ المبتدأ قد يرفع الفاعل نحو: القائم أبوه ضاحك، فلو كان رافعاً للخبر لأدّى إلى رفع شيئين لم يكن أحدهما تابعاً للآخر، وبأنَّ الخبر قد يكون المبتدأ نفسه في المعنى نحو: زيد أخوك، فلو رفع أخوك بزيد كان رافعًا لنفسه بنفسه[11]، وقال التَّبريزيّ: ((والرَّاجحُ في نَظَرِي هو ارتفاعُهما بالابتداءِ))[1] ،

(1) ينظر: منتهى المقاصد : 210.
(2) المصدر نفسه: المكان نفسه.
(3) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 95/1.
(4) منتهى المقاصد:221.
(5) الكافية في علم النّحو: 15.
(6) ينظر: منتهى المقاصد:221.
(7) ينظر: شرح الرَّضيّ على الكافية: 1/ 87.
(8) ينظر: الإيضاح في شرح المفصّل: 1/ 182، والمساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 206.
(9) ينظر: منتهى المقاصد: 225.
(10)المصدر نفسه: المكان نفسه.
(11) ينظر: المصدر نفسه:226.

ونسب هذا القول ابنُ عقيل إلى الأخفش[2] وابن السراج[3] والرمّاني [4]، ونسبه الأزهريّ إلى ابن السّرّاج والعكبري[5]ونسبه ابن الحاجبِ في الإيضاح إلى متأخّري البصريين[6].

مجيء الخبر الجملة:

يأتي الخبر جملة، ويحتاج إلى رابط يربطه بالمبتدأ، ويكون على نوعين: إمّا جملة اسمية، نحو: زيدٌ أبوهُ قائمٌ، أو جملة فعلية، نحو: زيدٌ قامَ أبوهُ، أو قد يأتي الخبر شبه جملة إذ يكون الخبر ظرفاً إمّا زمانياً أو مكانياً أو جاراً ومجروراً نحو: العصفورُ فوقَ الشجرةِ. واستشهدَ التَّبريزيّ بقوله تعالى: ﴿ٱبن ىى يي ترَّ[هود من الآية 111]، في معرضِ حديثه عن الخبر قد يكون جملة إذ يرى ثعلب(ت291ه) أنّه لا تقع جملة القسم خبراً [7]، ويرى ابن هشام: بأنه ليس بشيء؛ لأنّه إنّما منع وقوع الخبر جملة قسميّة لا جملة هي جواب القسم، ومراده من أنَّ القسم وجوابه لا يكونان خبراً، إذ لا تنفكّ أحداهما عن الأخرى[8]. أمّا التَّبريزيّ فإنّه يؤيّد رأي ابن هشام لكنّه يرى أنَّ الجملتين مرتبطتان ارتباطاً صارتا به كالجملة[9]، وإن لم يكن بينهما عمل، وأورد الآية الكريمة لما زعم ابن عصفور أنَّ السّماع قد جاء بوصل الموصول بالجملة القسمية وجوابها قال: فـ(ما) موصولة لا زائدة وإلّا لزم دخول اللام على اللام[10]، يرى ابنُ هشام أنّ هذا ليس بشيء لأنّ امتناع دخول اللام على اللام إنَّما هو لأمر لفظيّ، وهو ثقل التّكرار، والفاصل يزيلُهُ، ولو كان زائداً[11].

الخبر إذا جاء المبتدأ نكرة: ساق التَّبريزيّ هذه الآية الكريمة في حديثه عن الخبر إذا وقع المبتدأ نكرة؛ إذ أورد قوله تعالى:﴿ٱ □ □ □ □ ً [القيامة الاية22]، ليُبيّنَ أن المبتدأ يقع نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع منها الآية الكريمة، وسوغ الابتداء بالنكرة لأن الموضع موضع تفصيل. وساق التَّبريزيّ قوله تعالى:﴿ٱ □ بر □ّ[البقرة من الآية 5] في حديثه عن الخبر إذا وقع المبتدأ نكرة، إذ يرى أنّه إذا بلغك أنَّ إنساناً من أهل بلدك تاب، ثُمَّ استخبرت من هو؟ فقيل: زيد التائب[12]، هذا الجواب يناظر قوله تعالى في الآية الكريمة، وهنا استوى المسند والمسند إليه[13].

---

(1) المصدر نفسه: المكان نفسه.
(2) ينظر: معاني القرآن للأخفش:549/2.
(3) ينظر: الاصول في النحو:230/1.
(4) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني :972.
(5) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب:130/1.
(6) ينظر: الإيضاح في شرح المفصّل: 1/ 182، والمساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 205.
(7) ينظر: شرح الرَّضيّ على الكافية: 1/ 91، ومغني اللبيب: 2/ 453.
(8) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 453- 454، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني: 91/3.
(9) ينظر: منتهى المقاصد:235.
(10) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 453.
(11) ينظر: منتهى المقاصد: 235 ، ومغني اللبيب: 2/ 453، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني: 3/ 91.
(12) ينظر: الكشّاف: 1/ 161.
(13) ينظر: منتهى المقاصد: 232.

مجيء خبر المبتدأ إنشاءً:

يرى كثير من النحاة منهم ابن الأنباريّ وبعض الكوفيّينَ أنَّ الجملة الطلبيّة لا تقع خبراً، ولأجل ذلك ساق التَّبريزيّ شاهداً وهو قوله تعالى: ﱡ □ ﲂ ﲃ ﲄ ﲅ ﲆ ﲇ ﲈ ﲉ ﲊ ﲋ ﲌ ﲍ ﱠ [ص من الآية 60] ليُبيّنَ أن من الممكن أن يكون خبر المبتدأ إنشاءً، فهنا جملة "لا مرحبا بكم" في محل رفع خبر[1]، فهو يرى ((توهّم كثير من النّحاة أنَّ الجملة الواقعة خبر مبتدأ لا يصحّ أن تكون إنشائيّة؛ لأنّ الخبر ما يحتمل الصدق والكذب، ولأنَّه يجب أن يكون ثابتاً للمبتدأ، والإنشاء ليس بثابت في نفسه، فلا يكون ثابتًا لغيره[2]))[3].

تعدد الأخبار:

وردت في كلام العرب شواهد تَعَدّد فيها خبر المبتدأ، وجاء ذلك في القرآن الكريم أيضاً، واختلف النّحويّونَ في جواز تعدد الخبر للمبتدأ الواحد بغير حرف عطف، إذ جعلوا ذلك على قسمين[4] : **الأوّل:** أنْ يكون معنى الأخبار، معنى خبرٍ واحد متحصّل منهمْا معاً، من ذلك قولهم: (هذا حُلوٌ حامضٌ)، فمعنى الحلو والحامض معاً هو معنى يجمع بين هذين المعنيين معاً. **الثاني:** أن يكون معنى كلّ خبر من هذه الأخبار يختلف عن معنى الخبر الآخر، نحو: زيدٌ قائمٌ ضاحكٌ، ثُمَّ اختلف النحاة في ذلك، فذهب البصريّونَ إلى جواز القسم الأوّل فقط؛ لأنّ المعنى واحد فيها جميعاً ونسب محمد محيي الدين هذا إلى الخليل [5] أيضاً.

أما القسم الثاني فهم يرون فيه لكل خبرٍ منها مبتدأ محذوفاً[6] ، ومن ذلك ما استشهد به التَّبريزيّ، وهو قوله تعالى: ﱡ ﳋ □ ﳌ □ ﳍ □ □ □ ﳎ □ □ □ ﱠ[البروج: الآيات 14-16]، إذ جاء بهذا الشَّاهِد ليوضح رأيه في تعدّد الأخبار لفظاً ومعنىً لمبتدأ واحدٍ بعطف أو بدون عطف فهو يرى جواز تعدد الخبر بعطف[7]، وصرّح به ابن عقيل في المساعد على تسهيل الفوائد[8]، واستشهد غير واحدٍ من النّحويّينَ بهذه الآية على جواز تعدُّد الخبر[9].

(1) ينظر: شرح الفارضي على ألفية ابن مالك: 320/1، والإعراب المفصل كتاب الله المرتل: 124/10.
(2) ينظر: شرح الوافية نظم الكافية: 177، و تسهيل الفوائد: 48، وشرح التسهيل لابن مالك: 1/ 309.
(3) منتهى المقاصد: 235.
(4) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 257/1.
(5) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:725/2، مسألة (104).
(6) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 724/2-725، مسألة (104).
(7) ينظر: منتهى المقاصد:238.
(8) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 242.
(9) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: 46، والبديع في علم العربيّة: 84/1.

أمّا تعدّده بدون عطف فيرى التَّبريزيّ أنّ الأصحّ جوازه وفاقاً للزَّمخشريّ [1]،وابن الحاجبِ [2]، وابن مالك [3] وابن هشام [4]، وقال التَّبريزيّ: ((لم يوجد مخالفاً في المسألة الثانية أي: تعدد الخبر بلا عطف إلّا ابن عصفور على قول ابن هشام في المغني والأزهري في التصريح))[5]، إذ قال ابن عصفور: ((ولا يقضى المبتدأ أزيد من خبر واحد من غير عطف، وإلّا أنّ يكون الخبران فصاعداً بمعنى واحد)) [6] ، وهو يدّعي تقدير (هو) للثاني من الخبرين أو أنَّ المبتدأ جامع للصفتين لا الأخبار بكلٍّ منهما[7]، فهو يرى أنّه إذا كان تعدّد الخبر بلا عطف، ولم تكن الأخبار المتعدّدة متضادّة كما في الآية الكريمة ففي كلّ واحد ضمير يرجع إلى المبتدأ، إن كان مشتقاً، وهذا لا إشكال فيه [8].

مِمّا سبق يتضح لي أنّ التَّبريزيّ يجيز تعدّد الأخبار لفظاً ومعنىً لمبتدأ واحدٍ بعطف أو بدون عطف، ونرى أنّ أغلب النحاة يُقّرون بتعدّد الخبر والمبتدأ واحد، ولكنّ بعضهم اشترط أن تكون تلك الأخبار مؤدية لمعنى واحد، وهذا المعنى هو الخبر الحقيقي للمبتدأ، فمعنى (حلوٌ حامضٌ) أنّه جمع بين الطعمين[9]. وما لم يصحّ فيه إرجاع هذه الأخبار إلى معنى واحد، ولم تكن معطوفة تأوّلوا لها مبتدأات محذوفة[10].

حذفُ المبتدأ و الخبر:

أوّلاً: حذف المبتدأ والخبر جوازاً: ساقَ التَّبريزيّ جملةً من الشواهِد لتوضيح جواز حذف كلّ من المبتدأ والخبر إذا دلّت القرينة عليه بقوله: ((يجوز حذف كلّ من المبتدأ والخبر إذا دلّت القرينة عليه)) [11]. أمّا (حذف المبتدأ) فنحو: ﴿ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □﴾ [فصّلت الآية 46]، وجه الاستشهاد: حذف المبتدأ جوازاً في موضعين، هما (فَلِنَفْسِهِ)، (فَعَلَيْهَا) ؛لأن التقدير: فعمله لنفسه، وإساءته عليها، وحكم حذف المبتدأ في هذا الحال الجواز للعلم به، وطريقة العلم به أن "عمله وإساءته" مصدران مأخوذان من فعلهما السابق، ودخول الفاء على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ قرينة دالة على حذفه. ونحو قوله تعالى:﴿ □ □ □ □ □ □ □﴾ [الهمزة، الآية5 و 6]، أي: هِيَ نَار الله و قوله تعالى:﴿ □ □ □ □ □ □﴾ [القارعة الآيات 10-11]، أي: هِيَ نَار الله، قوله تعالى:﴿ □ □ □ □ □ □ □ □﴾

(1) ينظر: المفصّل في صنعة الإعراب: 52.
(2) ينظر: الكافية في علم النّحو: 16، والإيضاح في شرح المفصّل: 1/ 202- 203.
(3) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 50.
(4) ينظر: أوضح المسالك: 1/ 228.
(5) منتهى المقاصد: 238 .
(6) المقرّب: 1/ 86.
(7) منتهى المقاصد: 238.
(8) ينظر: المقرّب: 1/ 86.
(9) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 725/2، مسألة (104).
(10) ينظر: الشّاهِد الشعري النَّحويّ عند الفرّاء (ت:207هـ) في كتابه(معاني القرآن) دراسة نحوية، عبد الهادي كاظم كريم الحربيّ: رسالة ماجستير، جامعة بابل، كلية التربية، 2005م :51.
(11) منتهى المقاصد: 239.

[لواقعة الآيات27-28]، وقوله تعالى:ﱡﱠ [الواقعة الآيات41-42]، وقوله تعالى:ﱡﱠ [الحج من الآية 72]، وقوله تعالى:ﱡﱠ [البقرة من الآية 220]، أَي: فهم إخْوَانكُمْ، وقوله تعالى:ﱡﱠ [البقرة من الآية 265]، وقوله تعالى:ﱡﱠ [فصّلت من الآية 49]، أي: فهو يؤوس، وأمّا (حذف الخبر)، فأورد التبريزي قوله تعالى:ﱡﱠ [الرعد من الآية 35] [1]، ليبين مجيء "ظلها" مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: أكلها دائم: وظلها كذلك؛ أي دائم، وحكم حذف الخبر في هذه الحالة الجواز، لدلالة ما قبله عليه[2].

ثانياً: حذف المبتدأ والخبر وجوباً: يرى التَّبريزيّ أنَّه قد يُحْذَفُ المبتدأ وجوباً مع وجود القرينة أيضاً، واستشهد لذلك بقوله تعالى: ﱡﱠ [ص الآية 30] [3]،لِيُبيّنَ أنّ (نعم العبد) جملة فعلية في محلّ رفع خبر مقدم لمبتدأ مؤخّر محذوف لدلالة السياق عليه، والتقدير:(أيوب نعم العبد العبدُ أيوب)، و(أيوب) هو المخصوص بالمدح مبتدأ مؤخر، لكنّه محذوف لتقدّم ذكره، إنّه أوّاب[4].ذكر هذا الشَّاهِد لبيان حذف المبتدأ لوجود قرينة دالة عليه المُبرّد والفارسي والزمخشري وابن الحاجب وغيرهم[5].

ويحصل الحذف إذا أخبر عنه بنعت مقطوع لمجرّد مدح نحو: الحمدُ للهِ الحميدُ، أو ذمّ نحو: أعوذُ باللهِ من إبليسَ عدوُّ المؤمنين، أو مخصوص بمعنى نعم أو بئس مؤخّراً عنهما نحو: نعم الرجلُ زيدٌ، وبئس الرجلُ عمروٌ، إذا قُدِّرَا خبرين، وفي هذه الحالة تكون الآية الكريمةﱡﱠ من حذف المبتدأ والخبر معاً، وأمّا من جعل للمخصوص مبتدأ مخبراً عنه بالجملة السابقة فلا يكون منه، بل من الأوّل أي حذف المبتدأ فقط، ولا: نعم الرجل زيدٌ منه [6]. نستخلصُ مِمَّا سبق أنّ حذف المبتدأ والخبر جوازاً أو وجوباً يتطلّب وجود قرينه تؤيّد الحذف، وهو ما صرّح به التَّبريزيّ وأغلب النّحويّينَ في ذلك.

المبحثُ الثاني : الشَّاهِدُ القرآنيُّ النَّحويّ في المنصوبات:

(1) ينظر: منتهى المقاصد: 239.
(2) ينظر: منتهى المقاصد: 239، وأوضح المسالك:327/1.
(3) منتهى المقاصد: 240.
(4) ينظر: منتهى المقاصد: 240، والمفصّل في صنعة الإعراب :363 ، والبديع في علم العربية:489/1.
(5) ينظر: المقتضب 145/2، الإيضاح العضدي :88 ، والمفصّل في صنعة الإعراب :363.
(6) ينظر: تسهيل الفوائد: 45- 46، وشرح التسهيل لابن مالك: 1/ 287، والمساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 215.

يضمّ هذا المبحث ثلاثة وسبعين شاهداً قرآنياً على مسائل نحويّة خاصة بالأسماء التي حكمها الإعرابي النصب وإن اختلفت علامة إعرابها، وقسمت الشواهد فيها على تسعة أقسام هي المفعول المطلق والمفعول به والمفعول معه والمفعول له والمفعول فيه والحال والتمييز والاستثناء والعدد. رتبتها بهذا الشكل استنادا إلى ما جاءت عليه في كتاب (منتهى المقاصد).

أوّلاً: الشَّاهِدُ القرآنيُّ النَّحويّ في باب المفعول المطلق: المفعول المطلق: يعنى به المصدرَ؛ لأنّ الفعل يصدر عنه، ويسميه سيبويه الحدث والحدثان[1] ، وقال ابن الورّاق (ت 381 ه):((اعْلَم أَن الْمصدر إِنَّمَا ينصب لأنّه مفعول، أَلا ترى أَنَّك إِذا قلت: ضربت ضربا، فَقيل لَك: مَا فعلت؟ فَقلت: أحدثت ضرباً، فقد بَان لَك أَن الْمصدر مفعول، فَلهَذَا انتصب))[2] ، فإن ابن الورّاق بين علّة نصب المصدر بتقدير (أحدثت)، وبهذا التّقدير يسوغ النصب، وعرّفه ابن الحاجب في الكافية بقوله: ((اسمُ ما فَعَلَهُ فاعلُ فِعلٍ مذكورٍ بمعناه))[3]، وقال التَّبريزيّ بأن: ((هذا التعريف ليس بجامع ولا مطّرد، أمَّا الأوّل فلخروج نحو: ضربًا في: ما ضربتُ ضربًا؛ لأنَّه لم يفعل فاعلُ الفعلِ المذكور هاهنا فعلًا، وكذا نحو: ماتَ موتًا، وفنى فناءً)) [4]، وهو يرى ((الأَولى في تعريفه أن يقال: هو المصدر المذكور في الكلام للتأكيد أو العدد أو النوع، أو الجاري مجراه)) [5].

وعلى رأي القدماء ومنهم ابن الوراق المصدر مفعول، أمّا تسمية (المطلق) ؛ لأنّه يقع عليه اسم المفعول بلا قَيْدٍ تقول (ضَرَبْتُ ضَرْباً) فالضرب مفعول؛ لأنّه نفس الشيء الذي فعلته بخلاف المفعول به، نحو قولك (ضَرَبْتُ زَيداً) فإن زيداً ليس الشيء الذي فعلته، ولكنك فعلت به فعلاً، وهو الضرب. فلذلك سمّي مفعولاً به[6]. وهو على أنواع ثلاثة، منها ما كان توكيداً لعامله أو بياناً لنوعه أو لعدده، استشهد التَّبريزيّ بشواهدَ قرآنيةٍ في مسائل مختلفة للمفعول المطلق، نذكر منها ما يأتي:

مجيء المفعول المطلق على غير مصدر الفعل: أورد التَّبريزيّ قوله تعالى:ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ [نوح الآية 17]، ليُبيّنَ أنّ المفعول المطلق جاء لتوكيد الفعل على غير مصدر الفعل، والحال أن مصدر الفعل (أنبت) هو (إنباتًا) [7]. وقد جعل النّحويّونَ (إنباتًا) نائباً عن المصدر، وليس مصدراً، وجعلوهما بمعنى واحد في الدلالة، واستشهدوا لذلك

---

(1) ينظر: كتاب سيبويه:34/1، والمفصّل في صنعة الإعراب: 55، والبديع في علم العربية:122/1، وشرح المفصّل لابن يعيش: 272/1.
(2) علل النحو:359.
(3) الكافية في علم النّحو: 18.
(4) منتهى المقاصد: 371.
(5) المصدر نفسه: المكان نفسه.
(6) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام:292/1.
(7) ينظر: منتهى المقاصد: 371.

بهذه الآية الكريمة ﴿ بي تر ﴾ [المزمل من الآية 8] [1]، قال المُبرّد: ((لأنّ تبتَّل وبتَّل بِمَعْنى وَاحِد وَقَالَ ﴿بنبىبيتر﴾ وَلَو كَانَ على أَنبتكم لَكَانَ إنباتا))[2] ، وقال ابن يعيش: ((ألا ترى أنّ (التبتيل) ليس بمصدر (تَبَتَّلَ)، وإنّما هو مصدر (بَتَّلَ)، فهو فَعَّلَ مثل (كَسَّرَ). ومصدره الجاري عليه (التَّكْسِيرُ) و(تَبَتلَ): تَفَعَّلَ مثل (تكسّر) و(تجرّع)، ومصدره إنّما هو(التبَتُّلُ) مثل (التجرُّع)، فجرى (التبتيل) على (تَبَتَّلَ) وليس له في الحقيقة؛ لأنّ معناهما يؤوّل إلى شيء واحد، ومنه قوله تعالى:﴿بنبىبيتر﴾ ، فـ(نباتٌ) في الحقيقة مصدر (نَبَت)، وقد جرى على (أَنْبَتَ)، وفي قراءة ابن مَسْعُود {وأَنْزَلَ تَنْزِيلًا}، إذ معنى (أَنْزَلَ) و(نَزَّلَ) واحدٌ))[3].

وقد أورد الدكتور فاضل السامرائيّ هذا الشَّاهِد في الحديث عن اتساع الدلالة القرآنية القائمة على الجمع بين الألفاظ والصيغ ذات الدلالات المختلفة، فنبات مصدر الفعل (نَبَتَ) والمعنى: أي طاوعتم أمر ربكم ولو قال (إنباتا) لما زاد على المعنى، فجمع بذلك بين معنى الإنبات المفهوم من الفعل، ومعنى النبات المفهوم من المصدر، فكسبنا المعنيين في آن واحد، وهذا هو الاتساع في المعنى[4].

مِمّا سبق يتضح أنّ النيابة التي قال بها النحويون بسبب الاشتراك في الاشتقاق مقبولة، وأنّ التَّبريزيّ أراد أنْ يعبر عنها بالتعريف بإضافة (الجاري مجراه)، وهذه النيابة على سبيل الاتساع في الدلالة القائم على الجمع بين معنى الفعل ومعنى المصدر المستعمل معه من دون المصدر الأصليّ بإرادة المعنيين معاً كما ذكر الدكتور فاضل السامرائيّ[5].

تثنية المفعول المطلق وجمعه: اختلف النحاة في هذه المسألة على رأيين هما: **الأوّل:** جواز التثنية والجمع ؛ فيقال: ((ضربت ضربتين ضرباً عنيفًا وضرباً رقيقًا و ضربت ضروبًا مختلفة)) [6]. **الثاني :**أنّه لا يجوز أنْ يُثنّى ولا أنْ يُجمع؛ ويقتصر في ذلك على السماع، وهذا هو ظاهر مذهب سيبويه؛ إذ قال: ((واعلم أنّه ليس كلّ جمع يجمع، كما أنّه ليس كلّ مصدر يجمع، كالأشغال والعقول والحلوم والألبان: ألا ترى أنّك لا تجمع الفكر والعلم والنَّظر)) [7]،واستشهد التَّبريزيّ بقوله تعالى:﴿ ﴾ [الأحزاب من الآية 10]، وقال ((ولعلَّ عدم التفات من لم يلتفت إلى ذكر الخلاف لعدم قبوله هذا القول، كيف وفي التنزيل:﴿ ﴾)) [8]، ليُبيّنَ أنّ الرأي الأوّل هو المشهور عند النحاة، وذلك لمجيئه في

(1) ينظر: كتاب سيبويه: 81/4، والأصول في النّحو: 134/3، والمفصّل في صنعة الإعراب: 55.
(2) المقتضب: 73/1-74.
(3) شرح المفصّل لابن يعيش:1/ 274، 275.
(4) ينظر: الجملة العربيّة والمعنى: 175- 176، ومعاني النّحو 164/2.
(5) ينظر: الجملة العربيّة والمعنى: 175- 176.
(6) شرح التصريح:1/ 497.
(7) كتاب سيبويه: 3/ 619.
(8) منتهى المقاصد: 372.

القرآن الكريم؛ فإنّ ﴿ ﴾ مفعول مطلق مبيناً للنوع وقد جمعت. ومن أجاز تثنيته وجمعه قياساً، ابن هشام[1] ومن منع ذلك سيبويه[2]، واختاره الشلوبين[3].

ثانياً: الشَّاهِدُ القرآنيّ النَّحويّ في باب المفعول به: يعرف المفعول به ((هو ما وقع عليه فعل الفاعل، مثل: (ضربت زيدا)، وقد يتقدّم على الفعل وقد يحذف الفعل لقيام قرينة: جوازا، كقولك: (زيدا) لمن قال: (من أضرب؟) ووجوباً في أربعة أبواب)) [4].

وهذه الأبواب الأربعة هي كما ذكر أبن الحاجب: الأول: سماعي، والثّاني: المنادى، والثّالث: ما أضمر عامله على شريطة التّفسير، والرّابع: التحذير، الأصلُ في المفعول به تأخّره عن الفعل؛ رعاية لحقّ العامل والمعمول، وقد يتقدّم عليه عند وجود قرينة لفظية أو معنوية تدلّ على كونه مفعولًا به نحو: زيداً ضربتُ، ووجهَ الحبيبِ أتمنّى، والكمثرى أكَلَ موسى[5]، اختلف في ناصب المفعول[6]، ونُسب إلى هشام[7] من الكوفيّينَ أنّه الفاعل وحده، وإلى الفرّاء أنّه مجموع الفعل والفاعل، وإلى الأخفش أنّه معنى الفاعلية، وذهب خلف الأحمر (ت 180 ه) وهومن الكوفيّينَ إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية[8]، وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول.

يرى التَّبريزيّ أن يكون الفعل وحده هو ناصب المفعول به، وجعله مذهب البصريين، واستشهد بقوله تعالى: ﴿ ﴾ [العنكبوت من الآية 44] فالسماوات مفعول به منصوب والناصب هو الفعل خلق[9]، وقد استشهد التَّبريزيّ بشواهد قرآنية في مسائل مختلفة للمفعول به، وهي كما يأتي:

حذف العامل في المفعول به: الأصل في عامل المفعول به أنْ يكون مذكوراً، وقد يُحْذَف الفعل الناصب للمفعولِ إذا كان معلوماً بقيامِ قرينةٍ، جوازاً نحو: ماذا حصدت؟ فتقول: قمحاً، التقدير: حصدت قمحاً، و نحو: مَنْ زرتَ اليوم؟ فتقول: صديقي، التقدير: زرت صديقي، فحذف الفعل (زرت) لدلالة ما قبله عليه، و وجوباً في أبواب معينة منها الاشتغال والنداء والتحذير والإغراء وبشروط مدونة في باب كلّ منها، ومنها الأمثال

(1) أوضح المسالك: 2/ 215.
(2) كتاب سيبويه: 1/ 30.
(3) ينظر: أوضح المسالك: 2/ 215، والمقاصد الشافية: 231/3 ، وإعراب القرآن وبيانة:7 /613.
(4) الكافية في علم النحو ابن الحاجب: 18.
(5) ينظر: منتهى المقاصد: 374.
(6) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 66- 67، مسألة (11)، والتبيين عن مذاهب النّحويّينَ مسألة (36): 263- 265، والتذييل والتكميل: 7/ 6- 7، وائتلاف النصرة: 34- 35، وهمع الهوامع: 2/ 5.
(7) ينظر: هو هشام بن معاوية (ت 209 ه)، أَبُو عبد الله، الكوفي: نحوي، ضرير، من أهل الكوفة. من كتبه " الحدود " و " المختصر " و " القياس " كلها في النحو عرف بمصاحبة الكسائي. ينظر: الأعلام للزركلي:88/8.
(8) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 66، مسألة (11)، وائتلاف النصرة: 34- 35.
(9) ينظر: منتهى المقاصد: 374.

المسموعة عن العرب بالنصب[1]، أورد التَّبريزيّ قوله تعالى: ﴿ٱنتَهُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [النساء من الآية 171]، ليُبيّنَ حذف الفعل الناصب للمفعول به ووجوبًا في مواضع سماعية [2]، وأورد التقدير عن سيبويه، أي: انتهوا عن التثليث و ائتوا خيرًا لكم [3]. ففي الآية الكريمة ذهب سيبويه إلى ((وإنَّما نصبتَ خيراً لك وأَوسَعَ لك، لأنَّك حين قلت: " انْتَه " فأنت تريد أن تخْرِجَه من أَمْرٍ وتُدخِلَه في آخرَ)) [4] معنى ذلك أن في معنى (انتهوا) خروج من أمر ودخول من أمر وطلب الدخول في شيء وهو (ائتِ خيرًا). وعن الكسائي يكن الانتهاء خيراً لكم[5]، وعن الفرّاء أنَّ الكلام جملة واحدة (خيرًا) نعت لمصدر محذوف، أي: انتهاءً خيراً وأنَّه لو كان على إضمار كان لجاز: اتّقِ الله محسنًا، أي: تكن محسنًا[6]، وقال المُبرّد متحدثاً عن هذه الآية: ((زعم الْخَلِيل أنّه لما قَالَ: (انْتَهوا) علم أنّه يدفعهم عن أَمر، ويغريهم بِأَمْر يزجرهم عَن خِلَافه، فَكَانَ التَّقْدِير: ائْتُوا خيراً لكم وَقد قَالَ قوم: إِنَّمَا هُوَ على قَوْله: يكن خيراً لكم، وَهَذَا خطأ في تَقْدِير العربيّة؛ لأنّه يضمر الْجَواب وَلَا دَلِيل عَلَيْهِ، وَإِذا أضمر (ايتُوا) فقد جعل (انْتَهوا) بَدَلا مِنْهُ)) [7]، ويرى التَّبريزيّ أنّ رأي سيبويه هو الصحيح لمطابقة التوجيه الإعرابي لتفسير المعنى، ولسلامته من مخالفة القياس وضعف الفائدة كما في قولي الكسائي والفراء[8] .

حذف المفعول به:

يرى ابن عصفور(ت 669ه) أنّ حذف المفعول به نوعان: اختصاراً، أي الحذف لدليل، واقتصاراً، أي: الحذف لغير دليل[9]، أورد التَّبريزيّ قوله تعالى: ﴿أَ ... ﴾ [البقرة من الآية 60] مبيناً حذف المفعول به في هذه الآية[10]، والمفعول به قد يحذف لدواعٍ وأغراض بلاغية، شأنه في ذلك شأن المسند إليه والمسند ومن أهم هذه الدواعي والأغراض[11] ما يأتي:

١) إفادة العموم مع الاختصار، أورد التَّبريزيّ قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَدْعُوٓا۟ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [يونس من الآية 25] ، والتقدير يدعو جميع الناس؛ لأنّ حذف المعمول يؤذن بالعموم[12].

(1) ينظر: منتهى المقاصد: 373، والنّحو الوافي 2/ 181، ودليل السالك إلى ألفية ابن مالك: 1/ 209.
(2) ينظر: منتهى المقاصد: 373.
(3) ينظر: كتاب سيبويه: 1/ 282- 283.
(4) ينظر: كتاب سيبويه: 1/ 283.
(5) ينظر: مجالس ثعلب: 307، وشرح التسهيل: 2/ 159، والتذييل والتكميل: 7/ 48.
(6) ينظر: معاني القرآن: 1/ 295- 296.
(7) المقتضب: 3/ 283.
(8) ينظر: منتهى المقاصد: 382.
(9) ينظر: المقرّب: 114/1، وتوضيح المقاصد والمسالك: 627/2.
(10) ينظر: منتهى المقاصد: 383.
(11) ينظر: علم المعاني:130.
(12) ينظر: منتهى المقاصد: 373.

2) تنزيل الفعل المتعدي منزلة الفعل اللازم، وذلك لعدم تعلق الغرض بذكر المفعول، لأنّ المراد في مثل هذه الحالة هو إفادة ثبوت الفعل للفاعل أو نفيه فحسب[1]، أورد التَّبريزيّ قوله تعالى: ﴿تخ تم ته ثم جم﴾ [البقرة من الآية 13] والتقدير: لا يعلمون أنَّهم السفهاء، فالمصدر المؤول من أنّ ومعموليها في محل نصب مفعول به محذوف[2]، وجاء التَّبريزيّ بشاهد آخر، وهو قوله تعالى: ﴿بر بز﴾ [الواقعة الآية 85] ، والتقدير: لا تبصرون الله وقت خروج الروح[3]، وذكر عبد السلام الراغب أنّ في هذه الآية لمسة نفسية عن قرب الله من الإنسان في تلك الساعة، مع تصوير عجز الناس عن مساعدته، لتكون صورة قرب الله منه، تقابل صورة بعد الناس عنه، وعجزهم أمام خروج الروح، فالمفعول به هنا محذوف للعلم به[4].

3) الاختصار أو الإيجاز: نحو: أصغيت إليه، أي أصغيت إليه أذني، واستشهد التَّبريزيّ لذلك بشاهدين، هما قوله تعالى: ﴿ ﴾ [النساء من الآية 92، والمجادلة من الآية4]، والتقدير: فمن لم يجد عتق رقبة، و قوله تعالى: ﴿ ﴾ [المجادلة من الآية 4] ، التقدير: فمن لم يستطع الصيام[5].

ومن هذا الضرب أيضًا: حذف المفعول الوارد بعد المشيئة، أورد التَّبريزيّ قوله تعالى: ﴿ ﴾ [الأنعام من الآية 149] [6]، فمفعول: (شَاءَ) هنا محذوف، وتقديره(لو شاء هدايتكم لهداكم أجمعين) [7]. وكذا يحذف المفعول به إذا وقع عائدًا لموصولٍ، أورد التَّبريزيّ قوله تعالى: ﴿تم ته ثم جم﴾ [الفرقان من الآية 41]، إذ لا بدّ من أن نقدر: خلقته وحيداً، وبعثه الله رسولاً، لأنّ الاسم الموصول لا بدّ له من عائد، لفظاً أو تقديراً[8]، إذ قال تعالى: ﴿ ﴾[المدثر الآية 11].

وعلل الأنباري سبب الحذف في هذا الشَّاهِد بقوله: ((لأنّ العائد ضمير المنصوب المتّصل والضمير المنصوب المتصل يجوز حذفه (وإنما جاز حذفه) ؛ لأنّه صار الاسم الموصول، والفعل، والفاعل، والمفعول بمنزلة شيءٍ واحد؛ فلمّا صارت هذه الأشياء

(1) ينظر: علم المعاني:130.
(2) ينظر: منتهى المقاصد: 383.
(3) ينظر: المصدر نفسه: المكان نفسه.
(4) ينظر: وظيفة الصورة الفنية في القرآن: 125.
(5) ينظر: منتهى المقاصد: 385.
(6) ينظر: المصدر نفسه : المكان نفسه.
(7) ينظر: علم المعاني: 131.
(8) ينظر: منتهى المقاصد:385، أمالي ابن الشجري: 39، شرح المفصّل لابن يعيش: 391/2.

بمنزلة الشيء الواحد؛ طلبوا لها التَّخفيف، وكان حذف المفعول أولى؛ لأنّ المفعول فضلة، بخلاف غيره من هذه الأشياء؛ فكان حذفه أولى)) [1].

وذكر التَّبريزيّ من مواضع حذف المفعول به، حذف المقول وإبقاء القول واستشهد لذلك بقوله تعالى:ﱡ [يونس من الآية 77]، أي: هو سحر[2]، بدليل:ﱡ ﱠ على أحد الأوجه التي ذكرها الزّمخشريّ ، قال: ((فإنْ قلتَ: هم قطعوا بقولهم: (إنَّ هذا لسحرٌ مبينٌ)، على أنّه سحرٌ)) [3]، ومن هذا يتبيّن لي أنّ التَّبريزيّ سار على ما سار عليه النّحويّونَ في حذف المفعول به عند وجود دليل، أو قرينة عليه.

الاشتباه بين المفعول المطلق والمفعول به:

أورد التَّبريزيّ قوله تعالى:ﱡ ﱠ [العنكبوت من الآية 44]، زَعَمَ ابن هشام أنَّ السماوات مفعول مطلق وليس بمفعول به[4]، إذ قال: ((لأنّ المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد كقولك: ضربتُ ضرباً، والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك إلّا مقيَّداً بقولك (به)، كضربْتُ زيداً، وأنت لو قلتَ السماوات مفعول كما تقول الضرب مفعول كان صحيحاً، ولو قلتَ السماوات مفعول به كما تقول زيد مفعول به لم يصحّ))[5]، وكذا البحث في نحو: أنشأتُ كتاباً، وعَمِلَ فلانٌ خيراً، وقوله تعالى:ﱡ ﱠ [البقرة من الآية 25]، وأول من قال بإعراب (السماوات) مفعولا مطلقاً هو عبد القاهر الجرجاني [6]، والزمخشري[7]، وابن الحاجب [8]، ثُمَّ جاء ابن هشام فكرّر قولهم [9].

وقد خالف التَّبريزيّ ابن هشام وأجاز كونه مفعولاً به؛ لأنّ ما ذكره بعد المقدّمة مجرّد دعوى مجرّدة عن الدليل، واستشهد لما يؤيد كونه مفعولاً به قوله تعالى:ﱡ ﱠ [الأنعام من الآية 2] ، وقوله تعالى:ﱡ ﱠ [الأعراف من الآية 12]، فهو يرى بأنّه لو كان وجوب وجود المفعول به قبل الفعل الواقع به متعيّنًا فما الذي يفرّ إليه في خصوص أمثال هذه النصوص ؟ وثانيًا عدم جواز كونه مفعولًا مطلقًا إذ لا شبهة في أنَّ المفعول المطلق إمّا للتأكيد أو العدد أو النوع، وفي أنّه لا معنى لكون لفظ السماوات واردًا للتأكيد او للعدد ، وكذا لا معنى لوروده في بيان النوع[10].

مما سبق يبدو أن التبريزي يخالف ابن هشام في هذه المسألة ألا أني لا أميل الى ما مال إليه؛ لأن هذه المسألة تحتاج إلى تدقيق، والخلاف في هذه المسألة اختلاف ذو طابع عقدي

(1) أسرار العربيّة: 264.
(2) ينظر: منتهى المقاصد: 385.
(3) الكشاف: 2/ 361.
(4) ينظر: منتهى المقاصد: 276.
(5) مغني اللبيب: 2/ 736.
(6) ينظر: أسرار البلاغة : 368-369 ، وشرح التصريح: 1/ 80.
(7) ينظر: المصدران أنفسهما.
(8) ينظر: أمالي ابن الحاجب: 2/ 702، وشرح التصريح: 1/ 80.
(9) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 736.
(10) ينظر: منتهى المقاصد: 373.

(الخلق أزلي أم مخلوق) وفي هذه المسألة اراء وهي: الرأي الأول: أن الاسم يُعدُّ مصدراً وهو ما لم يؤلفه الدارسون[1]. والرأي الثاني: المخلوق غير الخلق بل هو متعلق من متعلقاته وإعراب (السموات) مفعولاً به ،أي: وقع تأثير خلق الله على السموات لأنها من متعلقات الخلق وخلق عامل فيها[2].

ثالثاً: المفعول له: يسمى المفعول لأجلِهِ، ومن أجلِهِ، وهو المصدر، المُفهِمُ علةً، المشاركُ لعاملهِ، قال ابن جني: ((اعْلَم أَن الْمَفْعُول لَهُ لَا يكون إِلَّا مصدرا وَيكون الْعَامِل فِيهِ فعلا من غير لَفظه وَإِنَّمَا يذكر الْمَفْعُول لَهُ لِأَنَّهُ عذرٌ وعلةٌ لوُقُوع الْفِعْل تَقول زرتك طَمَعا فِي بِرّكَ وقصدتك ابْتِغَاء لمرضاتك أَي زرتك للطمع وقصدتك للابتغاء)) [3]، وحكمهُ جواز النصب إنْ وجدت فيه الشروط الثلاثة، وهي: المصدرية، وإبانة التعليل، واتحادهُ مع عامله في الوقت والفاعل[4]. فإن فقد شرطاً من هذه الشروط تعين جره بحرف التعليل وهو اللام أو من أو في أو الباء[5].

شروط نصب الاسم على أنّه مفعول لأجله: شروط نصب الاسم على أنّه مفعول لأجله التي ذكر لها شاهداً قرآنياً هو أولا:اتحاده بالمعلل به فاعلاً بأن يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحدًا، نحو (ضحكَ النّاسُ ابتهاجاً بالمسرحيّة)، الضّحك هُنا هو الابتهاج، وفي جملة (قصدتك ابتغاء مرضاتك)، وعلة القصد هنا الابتغاء**(6)**.

واستشهد التَّبريزيّ لذلك بقوله تعالى:ﱡ ﱠ [البقرة من الآية 19]، فـ(الحذر) في الآية الكريمة مصدر، ذكر علة لجعل الأصابع في الآذان، وفاعل (الجعل) و(الحذر) واحد، وهم الكفار[7]. فإنْ اختلف الفاعلان امتنع النصب، فلا يجوز: جئتُك محبّتُك إيّاي، وفيه خلاف ينسب إلى ابن خروف(ت609ه)[8] ، الذي أجاز النصب مع اختلاف الفاعل محتجاً بقوله تعالى:ﱡ ﱠ [الرعد من الآية 12] ففاعل (الإراءة) هو الله تعالى، وفاعل (الخوف) و(الطمع)، وأجاب عنه ابن مالك فقال: معنى يريكم يجعلكم ترون[9]، ففاعل الرؤية على هذا هو فاعل الخوف والطمع، وقيل هو على حذف مضاف، أي: إراءة الخوف والطمع، ويرى ابن مالك بأنه لا يلزم جعل خوفاً وطمعاً

(1) ينظر: أمالي ابن الحاجب: 703.
(2) ينظر: المصدر نفسه: المكان نفسه.
(3) ينظر: اللمع في العربية: 58.
(4) ينظر: المفصّل في صنعة الإعراب:87/1، وشرح بن عقيل على ألفية ابن مالك:186/2.
(5) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 186/2.
(6) ينظر: المفصّل في صنعة الإعراب: 78، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 186/2.
(7) ينظر: منتهى المقاصد: 387 ، وتوجيه اللمع: 196، وشرح المفصّل لابن يعيش 449/1.
(8) ينظر: شرح التسهيل: 2/ 197، وأوضح المسالك: 2/ 226، وشرح التصريح: 1/ 511.
(9) قاله ابن مالك في شرح التسهيل: 2/ 197.

حالين كما زعم الزّمخشريّ[1]، وعن الجَرْمي (ت225ه) [2]، أنَّ ما يسمّى مفعولًا له منتصب نَصْبَ المصادر التي يكون حالًا فيلزم تنكيره، ويقدّر نحو قوله تعالى: ﴿ ﴾ [البقرة من الآية 19] بـ(حاذرينَ الموت)، والإضافة هنا لفظية، وتابع التَّبريزيّ قول الرَّضيّ في هذه المسألة: ((ومذهب البصريين أولى من الباقين؛ للسلامة من الحذف والتقدير اللازمينِ لغيره)) [3].

أورد التَّبريزيّ شاهداً آخر لبيان ذلك وهو قوله تعالى: ﴿ ﴾ [الحجرات من الآيتين 7، 8]، فقيل هنا: إنَّما انتصب المفعول له مع أنَّ الفضل ليس من فعلهم؛ لأنّ رشدهم إنَّما حصل بتوفيق الله سبحانه، فصار الفعلان كأنَّهما مستندان إلى فاعل واحد وهو الله تعالى[4]، **الثاني:** كونه مقارنًا له في الوجود بأن يقع الفعل في بعض زمن المصدر، كجئتُك رغبةً، وقعدتُ عن الحربِ جبنًا، أو يكون أوَّل زمان الفعل آخر زمان المصدر نحو: جئتُك خوفًا فرارَك، أو بالعكس نحو: جئتُك إصلاحًا لك [5]. وأورد التَّبريزيّ قوله تعالى: ﴿ ﴾ [النحل من الآية 8]، ليُبيّنَ أسباب نصب المفعول له حين يقع الفعل في بعض زمن المصدر[6]، وذكر ما قاله الزّمخشريّ في الكشاف في تفسير: ((فإن قلتَ: لم انتصب (وزينةً) ؟ قلتُ: لأنّه مفعول له، وهو معطوف على محلّ (لتركبوها)، فإن قلتَ: فهلّا ورد المعطوف والمعطوف عليه على سَنَنٍ واحد ؟ قلتُ: الركوب فعل المخاطبين، وأمّا الزينة ففعل الزائن وهو الخالق))[7]، كما قالَ الزَّجّاجُ: نُصِبَ قَوْلُهُ: ﴿ ﴾ عَلى أنّه مَفْعُولٌ لَهُ، والمَعْنى: وخَلَقَها لِلزِّينَةِ[8]، ومن هذا يتبيّن لي أنّ التَّبريزيّ ليس له جهد فهو متابع للزّمخشريّ في هذه الآية وهو مناسب لاختيار المسألة الأولى من مسائل الخلاف في هذه الآية التي ذكرها الرازي في تفسيره[9].

رابعاً: المفعول فيه:

المفعول فيه اسم منصوب على الظرفية جاء ليدل على الزمان، أو المكان، يُراد فيه معنى (في) ذلك نحو: "صمت اليوم، وقمت الليلة، وجلست مكانك" والتقدير فيه: "صمت في اليوم، وقمت في الليلة، وجلست في مكانك" وما أشبه ذلك [10]. وسميت أسماء الزمان

(1) ينظر: الكشاف: 2/ 282.
(2) نسبه الرَّضيّ إليه في شرح الكافية: 1/ 192، والسيوطيُّ في همع الهوامع: 3/ 133، وزاد عليه المُبرّد والرياشي.
(3) شرح الرَّضيّ على الكافية: 1/ 192.
(4) ينظر: منتهى المقاصد:387 .
(5) ينظر: المفصّل في صنعة الإعراب: 78.
(6) ينظر: منتهى المقاصد: 389.
(7) ينظر: الكشاف: 336/3.
(8) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج 3/ 192 و مفاتيح الغيب(التفسير الكبير): 177/19.
(9) ينظر: مفاتيح الغيب (التفسير الكبير): 177/19.
(10) ينظر: اللمع في العربيّة:55، وشرح الرَّضيّ على الكافية:465/1، وهمع الهوامع: 137/2.

والمكان ظروفاً[1]؛ لأنّ الأفعال تقع فيها وتحلُّها ولا تؤثر فيها فهي كالإناء والحال فيه غيرُه ولذلك سمّاها بعضهم(أوعية)[2]، وبعضهم الآخر (المحل)[3].

نصب الجنة في قوله تعالى:ﭐ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ: أورد التَّبريزيّ قوله تعالى:ﭐ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ [البقرة من الآية 35 و الأعراف :19] معترضاً على ما جاء عن سيبويه أَنَّ انتصاب ما بعد نحو (دَخَلَ) على الظرفية ،إذ قال: ((وقال بعضهم: ذهبْتُ الشامَ، يشبّهه بالمبهم، إذ كان مكانًا يقع عليه المكان والمذهب، وهذا شاذٌ؛ لأنَّه ليس في (ذَهَبَ) دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان، ومِثْلُ ذهبْتُ الشامَ: دخلْتُ البيتَ)) [4] ، فهو لا يرى أنّ الفعل هنا متعدٍّ بل لازم [5].

وقال التَّبريزيّ: ((وعندي إنَّه وإن لم يكن مساغ للقول بكونه متعدّيًا لكن مقتضى النظر الصافي والفهم الوافي أنَّ القول بكون نحو (الدار) مفعولًا فيه بُعْدٌ عن السداد وتعسّف عن سبيل الرشاد، بل لا معنى له أصلًا وهذا ما لا يحتاج إلى البيان، فالحقّ الحقيق بالقبول أن نقول بما ذكره في مجمع البحرين نقلًا عن الجوهري أنَّ الصحيح في نحو: دَخَلْتُ البيتَ، أنَّك تريد: دَخَلْتُ إلى البيتِ، فحذفت حرف الجر فانتصب انتصاب المفعول[6]))[7]، وما لا يصحّ فيه معنى المفعول فيه بملاحظة فعله، كدَخَلَ ونَزَلَ، لا يصحّ أن يقال أنَّه مفعول فيه، بخلاف (سكن)، ذكر التَّبريزيّ: ((أنّه يصحّ أنْ يقال: فُعِلَ في الجنة السّكون ولا يصحّ: فُعِلَ في البيت الدخول، ولا مانع من كون الجنّة في قوله تعالى:ﭐﯗﯘﯙﯚ مفعولًا فيه، إذ يصحّ ان يقال: فُعِلَ في الجنة السّكون ولا يصحّ: فُعِلَ في البيت الدخول))[8]. ويرى أيضاً أنّ الفعل(سكن) هو فعل لازم وليس متعدياً، قال: ((والعَجَبُ ممّا في حاشيةِ التَّصريحِ للعُلَيمِيّ الحِمْصِيّ منسوبًا إلى ابنِ هشامٍ من أنَّ (سَكَنَ) مُتعدٍ، والقاصرُ إنَّما هو سَكَنَ ضد تَحَرَّكَ، ولهذا جاء مصدره على السكون ولم يجئ مصدر هذا إلّا على السُكنى مثل الرجعى والبشرى[9]، وما رأيته منصوصًا لأحدٍ من أهل اللّغة)) [10]. أميل الى رأي التبريزي في أن الفعل(سكن) هو فعل لازم وليس متعدياً.

خامساً: المفعول معه: هو اسم فضلة، منصوب، يأتي بعد (واو) بمعنى (مع)، وقبلها جملة فعلية، أو أسمية مشتملة على فعل، أو ما يشبهُهُ، نحو: سرتُ والنيلَ، وأنا سائرٌ

(1) ينظر: شرح الكافية الشافية:674/2 وتوضيح المقاصد: 657/2.
(2) ينظر: الأصول في النّحو: 53/1، وحاشية الاجرومية: 101.
(3) ينظر: معاني القرآن للفراء: 119/1.
(4) كتاب سيبويه: 1/ 35.
(5) ينظر: منتهى المقاصد: 398.
(6) ينظر: مجمع البحرين مادة (د خ ل): 3/ 233.
(7) منتهى المقاصد: 398.
(8) منتهى المقاصد: 398-399.
(9) ينظر: حاشية الشيخ يس العليمي على شرح التصريح: 1/ 339.
(10) منتهى المقاصد: 399.

والنيل، وأعجبني سيرُكَ والنيل[1].اختلف النّحويّونَ في عامل المفعول معه، فذهب البصريون إلى أنّه منصوب بالفعل الذي قبلهُ بتوسط الواو[2]، وذهب أبو إسحاق الزجاج من البصريين إلى أنه منصوب بتقدير عامل، فالتقدير في قولهم: استوى الماءُ والخشبة: ولابَسَ الخشبة؛ وعللّ ذلك بأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو[3].

وأورد التَّبريزيّ قوله تعالى:ُ□ □ □ ً [يونس من الآية 71]، ليُبيّنَ أن الواو بمعنى (مع) و(شُرَكَاءَكُمْ) مفعول معه، وتابع في هذه الآية أن العطف غير جائزٍ ظاهراً؛ لأنّه لا يقال: أجمعت شركائي بل يقال: أجمعتُ أمري، وجمعتُ شركائي[4]، ويميل إلى الوجه الثاني الذي ذكره العكبري في البيان إذ قال إن إعراب (شُرَكَاءَكُمْ) عَلَى النَّصْبِ هو رأي الجمهور وَفِيهِ أَوْجُهٌ: ((أَحَدُهَا: هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى «أَمْرَكُمْ» تَقْدِيرُهُ: وَأَمَرَ شُرَكَائِكُمْ ؛ فَأَقَامَ الْمُضَافَ إليه مَقَامَ الْمُضَافِ. وَالثَّانِي: هُوَ مَفْعُولٌ مَعَهُ تَقْدِيرُهُ: مَعَ شُرَكَائِكُمْ. وَالثَّالِثُ: هُوَ مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ؛ أَيْ وَأَجْمِعُوا شُرَكَاءَكُمْ. وَقِيلَ: التَّقْدِيرُ: وَادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ)) [5]، وذهب الفراء إلى نصب الشركاء بفعل مضمر، إذ قال: ((ونصبت الشركاء بفعل مضمر؛ كأنك قلت: فأجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم)) [6]، إلّا أنّ أبا إسحاق الزجاج ردَّ عليه بأنَّ((زعم الفراءُ أنَّ معناه: فاجْمَعُوا أمرَكم وادْعُوا شركاءكم، وهذا غلط لأن الكلام لا فائدة فيه، لأنهم إن كانوا يدعون شركاءهم لأنْ يجمعوا أمرهم))[7]. ومِمّن ذهب إلى أنه منصوب بعد الواو الكائنة بمعنى (مع) ابن فارس(ت:395ه)[8]، والزمخشري[9]، وابن يعيش[10]، والرضي في شرح الكافية[11].

مِمَّا سبق يتضح لي أن (الشركاء) هو مفعول معه لأنه أنسب للمعنى (اجمعو امركم مع شركائكم) وفيه من المبالغة في الثقة باللَّهِ والاعتماد عليه ما لا يخفى.

(1) ينظر: أوضح المسالك: 212/2، وشرح التصريح: 528/1، ومعاني النّحو: 204/2.
(2) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 200/1 مسألة (30) ، وشرح المفصّل لابن يعيش: 49/2، وهمع الهوامع:238/2.
(3) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:200/1 مسألة (30)، وشرح الرَّضيّ على الكافية: 496/1، والجنى الداني في حروف المعاني:155.
(4) ينظر: منتهى المقاصد: 402.
(5) التبيان في إعراب القرآن:681/2.
(6) معاني القرآن للفراء: 473/1.
(7) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 3/ 27.
(8) ينظر: الصاحبي في فقه اللّغة:79.
(9) ينظر: المفصّل في صنعة الإعراب:83.
(10) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش:437/1.
(11) ينظر: شرح الرَّضيّ على الكافية:497/1.

سادساً: الحال : يعرّف النّحويّونَ الحال ((بأنّها وصفٌ فضلةٌ، يُذكرُ لبيانِ هيأة الاسمِ الذي يكون الوصف له، وهو صاحب الحال، كقولنا: جئتُ راكبًا))[1]، ولا يكون الحال إلّا نكرة؛ لأنّه زيادة في الفائدة، والفائدة في الخبر نكرة؛ لأنّه لو كان معرفة لم يستفدهُ المخاطب، فإخبار الإنسان بما يعلمهُ لم تكن فيه فائدة، وإنمّا الفائدة أن تُخبرهُ بما لا يعلم[2]. وقد أطال التَّبريزيّ الحديث عن الحال وبيان مسائلها، واستحضر في ذلك شواهد قرآنية، سنقف عليها بلحاظ ما يخصّ الحال المفردة، ثُمَّ ما يخصّ الحال التي ترد جملة.

استشهد التَّبريزيّ بقوله تعالى:ﱡ [هود من الآية 72] ، والتقدير بنحو: الذي أشير إليه شيخاً، أَو الذي أُنَبِّهُ عَلَيهِ شيخاً ،فـ (شيخًا): حال من (بعلي) والعامل فيها ما فِي (الهاء) من معنَى (أنبِّه)، أَو ما فِي (ذا) من معنَى (أشير) [3]. وهو ما ذهب إليه المُبرّد[4]، ويرى الزجاج أن (شيخاً) منصوب على الحال، و((نصبها من لطيف النّحو وغامضه؛ لأنك إذا قلت: هذا زيدٌ قائماً... فيعمل في الحال التنبيه، والمعنى انتبه لزيد في حال قيامهِ))[5]، فـ(شيخاً) حال من (بعلي) وهو مفعول معنى، والعامل فيه معنى التنبيه الذي في(ها)، كأنّه قال: انتبه وانظر، وإنْ شئت جعلت العامل فيه معنى الإشارة، أي: أشرتُ إليه شيخاً، وإنْ شئت أعملت فيه مجموعها[6].

استشهد التَّبريزيّ بقوله تعالى:ﱡ [يوسف من الآية 14] ليُبيّنَ أنَّ الحال فيه ليست لبيان صفة فاعل ولا مفعول، بل هي لبيان هيأة زمان الفعل الذي لازم الفاعل والمفعول[7]، والمراد بالهيأة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر، وجملة (نحن عصبة) حال من الذئب مرتبطة بالواو فقط ولا دخل لنحن في الربط، لأنّها لم ترجع لصاحب الحال[8]، قال السيد ركن الدين(ت715ه): ((إنَّك إذا قلت: أتيتُكَ وزيدٌ قائمٌ، فإنَّ الحال هنا لم تبيّن هيأة الفاعل ولا المفعول، وإنَّما هي بيان للزمان الذي هو لازم الفاعل أو المفعول، وقد اشتهر العبارة عن الملزوم باللّازم فكأنَّه بيان ذاتيهما))[9].

مِمَّا سبق يتبين أنَّ الحال في الآية الكريمة (نحن عصبة) جاءت لبيان هيأة زمان الفعل الذي لازم الفاعل والمفعول والمعنى (لئن أكله الذئب) غير ملتفت إلى تعصّبنا له، وهو مشابه للحال(وزيد قائم) في أتيتُكَ وزيدٌ قائمٌ.

(1) ينظر: اللمع في العربيّة: 62، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:1/ 147، وشرح قطر الندى وبل الصدى: 234.
(2) ينظر: الأصول في النّحو:214/1، وعلل النّحو:371/1، والمفصّل في صنعة الإعراب:91.
(3) ينظر: منتهى المقاصد: 406.
(4) ينظر: المقتضب: 168/4.
(5) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 63/3.
(6) ينظر: الأصول في النّحو: 1/ 218، والتبيان في إعراب القرآن: 707/2، وشرح التصريح: 1/ 569.
(7) ينظر: منتهى المقاصد: 406.
(8) ينظر: شرح التصريح: 1/ 610، والإتقان في علوم القرآن: 305/2.
(9) البسيط في شرح الكافية لركن الدين:523/1.

مجيء الحال من المضاف إليه: اختلف النحاة في مجيء الحال من المضاف إليه، إذ قالوا إنَّ الحال لا يقع عن المضاف إليه إلّا في ثلاث صور، وهي أن يكون المضاف جائز العمل في الحال كما في قولك: أعجبني ذهابك مسرعًا. أو أنْ يكون كالجزء منه أو أنْ يكون جزءاً منه [1]. ونَسَبَ ابن هشام وابن عقيل إلى سيبويه أنّه يجوز أنْ يأتي الحال من المضاف إليه مطلقاً: أي سواء توفر له واحد من الأمور الثلاثة المذكورة أم لم يتوفر [2]، وذَهَبَ غيره من النحاة إلى أنّه إذا توفر له واحد من الأمور الثلاثة جاز، وإلّا لم يجز[3].

السبب في ذلك هو خلافهم في: أيجب أنْ يكون العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال نفسه، ولا يجب ذلك؟ فذهب سيبويه إلى أنّه لا يجب أنْ يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها، بل يجوز أنْ يكون العامل فيهما واحداً وأنْ يكون مختلفاً، وعلى ذلك أجاز أن يأتي الحال من المضاف إليه مطلقاً، وذهب غيره إلى أنّه لا بد من أنْ يكون العامل في الحال هو العامل نفسه في صاحبها ، وترتب على ذلك ألّا يجوّزوا مجيء الحال من المضاف إليه إلّا إذا توفر له واحد من الأمور الثلاثة المذكورة[4].

ويرى التَّبريزيّ أنَّ الحال لا تقع من المضاف إليه إلّا في ثلاث صور [5]، وهي التي ذكرها ابن مالك في ألفيته إذ قال[6]:

وَلا تُجِزْ حالًا مِنَ المُضافِ لَه إلّا إذا اقْتَضى المُضافُ عَمَلَه
أو كانَ جُزْءَ مَا لَهُ أَضيفا أو مِثْلَ جُزْئِهِ فَلا تَحِيفَا

واستشهد للحال عندما يكون جزءاً من المضاف إليه بقوله تعالى: ﴿ٱ سم﴾ [الحجر من الآية 47]، ليُبيّنَ أن إخواناً حال من الضمير (هم) وجاز ذلك لأنّ المضاف جزء من المضاف إليه[7]، وخالف التَّبريزيّ بذلك ابن الحاجب إذ

قال:((أنّ إخواناً منصوب بفعل مقدر تقديره: أمدح إخواناً، أو أعني إخواناً؛ والرفع جائز، ولكن النصب أحسن، ويضعف أن يكون منصوباً على الحال))[8] ووافق أبا إسحاق الزجاج[9] و النحاس[10].

(1) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 237، وشرح شذور الذهب لابن هشام: 248-249 ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 1/ 584- 586.
(2) ينظر: مغني اللبيب: 735/2، والمساعد على تسهيل الفوائد: 2/ 39.
(3) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 237، وشرح شذور الذهب لابن هشام : 248- 249 ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 1/ 584- 586.
(4) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 1/ 584- 586، و شرح ألفية ابن مالك للحازمي: 64/ 15.
(5) ينظر: منتهى المقاصد: 407.
(6) ألفية ابن مالك البيتان (341، 342): 112.
(7) ينظر: منتهى المقاصد: 408.
(8) أمالي ابن الحاجب: 30/1.
(9) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 180/3.
(10) ينظر: إعراب القرآن: 241/2.

واستشهد التَّبريزيّ للحال عندما يكون جزءاً منه بقوله تعالى:ﱡ ﱠ [البقرة من الآية 135] ، ليُبيّنَ مجيءﱡ ﱠ حال منﱡ ﱠ المضاف إلى الملة[1]؛ والملة كبعضه في صحة حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه[2]، وذكر ما قاله التفتازاني: ((ﱡ ﱠ حال من المضاف إليه للإطباق على جواز ذلك إذا كان المضاف جزءًا من المضاف إليه أو بمنزلة الجزء بحيث قيامه مقامه، مثل: اتّبعوا إبراهيم إذا اتبعوا ملته، ورأيتُ هندًا أي رأيت وجهَها، بخلاف رأيتُ غلامَ هندٍ قائمةً، واختلفوا في عامل مثل هذه الحال فقيل: الإضافة لما فيه من معنى الفعل المشعر به حرف الجرّ، كأنّه قيل: ملّة نُسِبَتْ لإبراهيم حنيفًا، والصحيح أنَّ عاملها عامل المضاف لما بينهما من الاتحاد بالوجه المذكر))[3].

أميل إلى رأي التبريزي في مجيئ الحال عندما يكون جزءاً منه وأن ﱡ ﱠ حال منﱡ ﱠ المضاف إلى الملة .

مجيء الحال جملة: يأتي الحال جملة، والجملة لا تخلو من أنْ تكون اسميَّة أو فعليَّة وكلتا الجملتين أمّا مثبتة أو منفيَّة[4]. ويقع الحال جملة بأربعة شروط هي[5]:**الأوّل:** أنْ نكون الجملة خبريّة، لأنّ الحال مثل النعت، لا يكون جملة إنشائيَّة، أورد التَّبريزيّ قوله تعالى:ﱡ تخ تم ته ثم جم حم خمﱠ [الأعراف من الآية 176] ذاكراً أن الزّمخشريّ جعل الجملة الشرطية هي حال؛ وذلك لأنّ معنى الشرط غير مراد، ألا ترى أنَّ اللّهث قد عُلِّقَ على الحمل وتركه، ولذلك قال: ((كأنّه قيل: كمثل الكلب ذليلًا دائم الذّلّة لاهثًا في الحالتين))[6]، ونظير هذا قولك: أحسن إلى زيدٍ وإنْ أساءَ إليك، فيجعل: وإنْ أساءَ إليك، حالًا مع وجود إنْ؛ لانسلاخ الشرط هنا عنها وهي التي يسمّونها بـ(إنْ) الوصلية والمتّصلة[7].

الثاني: ألا تحمل الجملة معنى الاستقبال، **الثالث:** أنْ لا تتصدَّر الجملة بما يفيد الاستقبال، مثل: (السين) و(سوف) و(لن). واستشهد التَّبريزيّ لذلك بقوله تعالى:ﱡ ﱠ [الصافات من الآية 99]، ليُبيّنَ كونها غير حالية بسبب اقترانها بالسين ومتى اقترنت بالسين صارت مستقبلة بالنسبة إلى عاملها؛ وهناك تنافٍ بين الحال والاستقبال من حيث اللفظ[8]، وقال ابن هشام فيها:((وغلط من أعربﱡ ﱠ من قوله تعالى:ﱡ ﱠ حالاً)) [9]، وقال خالد الأزهري: ((لأنّ الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها

(1) ينظر: منتهى المقاصد: 417.
(2) ينظر: أوضح المسالك 269/2.
(3) ينظر: منتهى المقاصد: 417.
(4) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك:245.
(5) ينظر: أوضح المسالك 285/2، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 36/2.
(6) الكشاف: 2/ 178.
(7) ينظر: منتهى المقاصد: 421.
(8) ينظر: المصدر نفسه: 422.
(9) أوضح المسالك: 285/2.

بوقت حصول مضمون الحال، وذلك ينافي الاستقبال))[1]، **الرابع:** أن تكون الجملة مرتبطة، وترتبط إمّا بالواو والضمير، أو الضمير فقط دون الواو أو الواو من دون الضمير. واستشهد التَّبريزيّ بالشواهد القرآنية لارتباط الحال الجملة بالواو أو الضمير بالآتي:

أ) أن تكون الجملة مرتبطة إمّا بالواو والضمير معاً، واستشهد التَّبريزيّ بشاهدين هما قوله تعالى: ﴿ ﴾ [البقرة من الآية 243]، و قوله تعالى: ﴿ ﴾ [النساء من الآية 43]. على مجيء الجملة الاسمية حالاً مرتبطة بالضمير والواو[2]، ففي الآية الأولى قوله تعالى ﴿ ﴾ الواو حاليَّة و(هم) مبتدأ و(ألوف) خبر للمبتدأ والجملة الأسمية في محل نصب حال والرابط هو الواو والضمير العائد[3]، وفي الآية الثانية ﴿ ﴾ الواو حاليَّة و(أنتم) مبتدأ و(سكارى) خبر للمبتدأ والجملة الاسمية في محل نصب حال من ضمير الفاعل في (تقربوا) والرابط هو الواو والضمير العائد على صاحب الحال[4].

ب)أن تكون الجملة مرتبطة بالضمير فقط واستشهد التَّبريزيّ بقوله تعالى: ﴿ ﴾ [البقرة من الآية 36 ، الاعراف الآية 24] فجملة ( ) أي:(متعادِينَ)، في محل نصب حال[5]، وقال النحاس: ((بَعْضُكُمْ مبتدأ عَدُوٌّ خبره والجملة في موضع نصب على الحال، والتقدير وهذه حالكم)) [6].

ت)أن تكون الجملة مرتبطة بالواو فقط. واستشهد التَّبريزيّ بقوله تعالى: ﴿ ﴾ [يوسف من الآية 14]، ليُبيّنَ أنّ الرابط بهذه الآية هو (الواو) فقط والجملة الاسمية (نحن عصبة) في محل نصب حال [7].

ث) تلزم الواو الجملة الفعلية التي فعلها مضارع مثبت مقرونٌ ب(قد) [8]، واستشهد التَّبريزيّ بقوله تعالى: ﴿ ﴾ [الصف من الآية 5]،(وقد تعلمون) في موضع الحال، أي عالمين علماً يقيناً[9]، ((و(قد) حرف تحقيق وإن دخلت على المضارع وإنَّما عبّر بالمضارع للدلالة على استصحاب الحال، و(تعلمون) فعل مضارع مرفوع والواو

(1) شرح التصريح: 1/ 609.
(2) ينظر: منتهى المقاصد:427.
(3) ينظر: التحرير والتنوير: 331/1.
(4) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 360/1 ، وشرح الكافية الشافية: 68/1.
(5) ينظر: منتهى المقاصد:427 ، والتبيان في إعراب القرآن: 360/1 ،وشرح الكافية الشافية: 68/1.
(6) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 64/1.
(7) ينظر: منتهى المقاصد:427، والكشاف: 449/2، واللمحة في شرح الملحة: 391/1، ومغني اللبيب: 665/1، وأوضح المسالك :287/2، و شرح التصريح: 610/1.
(8) ينظر: أوضح المسالك: 285/2، وشرح الأشموني على لألفية ابن مالك: 36/2.
(9) ينظر: منتهى المقاصد:427.

فاعل)) [1]، وأورد التَّبريزيّ الشَّاهِد قوله تعالى: ﴿ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾ [المدثر من الآية 6]، مبيناً أنّ هناك مواضع تُمْنَعُ فيها الواو منها المضارع المثبت المجرّد من (قدْ) كما في الآية الكريمة[2]. وذكر جلال الدين القزويني(ت 739ه) سبب ذلك أنَّ أصل الحال المفردة أن تدلّ على حصول صفة غير ثابتة مقارن ذلك الحصول لما جعلت قيدًا له، وهو العامل فيها، والمضارع المثبت كذلك، أمّا الحصول فلكونه فعلًا مثبتًا وأمّا المقارنة فلكونه مضارعًا [3]، أمّا التَّبريزيّ فيميل إلى ما قاله الرَّضيّ: ((وجواب هذا النظر ما حقّقه السّيّد في حاشيته)) [4]، قال الرَّضيّ :((لأنّ المضارع على وزن اسم الفاعل لفظًا وبتقديره معنًى، فجاءني زيدٌ يركبُ، بمعنى: جاءني زيدٌ راكبًا، ولا سيّما هو يصلح للحال وضعًا، وبين الحالين تناسب وإن كانا في الحقيقة مختلفين فاستغنى عن الواو، وقد سُمِعَ: قُمْتُ وَأَصُكُّ وَجْهَهُ، وذلك أمّا لأنَّها جملة وإن شابهت المفرد وإمَّا لأنَّها بتقدير: وأنا أصكّ، فتكون اسميّة تقديرًا))[5].

سابعاً: التّمييز: هو اسم نكرة، منصوب، جامد فضلة يزيل الإبهام عن المميز[6]، أو هو كلّ اسم نكرة، متضمَّن معنى (من) لبيان اسم مجمل الحقيقة قبله، أو إجمال نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله، ويسمى مفسراً وتفسيراً، ومميزاً وتمييزاً، ومبيناً وتبييناً[7].

واستشهد التَّبريزيّ بقوله تعالى: ﴿ٱلۡبَقَرَةُ﴾ [البقرة من الآية 26، والمدثر الآية 31] ليُبيّنَ أن ثمة خلافا في هذه المسألة، فهو لا يرى أنّ ﴿ٱلۡبَقَرَةُ﴾ تمييز منصوب والعامل في التّمييز هو اسم الإشارة كما ذكر بعض النحويين إذ نُسِبَ هذا الرأي إلى بن كيسان (ت299ه) [8] وجوّز أبو البقاء العكبري الحال[9] وذكر أبو حيان أنّ انتصابه على التّمييز عند البصريين. أمّا الكوفيّونَ فإنهم ينصبونه على القطع. قال: ((والمختار نصبه على التّمييز)) [10].

وقال ابن الحاجب بأنّه لا يصحّ التّمييز عن كلّ مبهم بقوله:((توهّم بعض النّحويّينَ أنّه يصحّ التّمييز عن كلّ مبهم..... وكذلك توهّم في قوله تعالى: ﴿ٱلۡبَقَرَةُ﴾ وهذا غلط، لأنّ التّمييز رفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة، ونعني بالمستقر ما لا ينفك عنه الإبهام باعتبار الوضع، والمضمر ليس فيه ذلك. فإنه إنّما يضمر الشيء بعد أنْ يعرف،

(1) إعراب القرآن وبيانه: 79/1.
(2) ينظر: منتهى المقاصد:430.
(3) ينظر: التلخيص في علوم البلاغة: 199-200.
(4) منتهى المقاصد: 431.
(5) شرح الرَّضيّ على الكافية: 1/ 212.
(6) ينظر: تقريب المقرب:64، والمسائل السفرية في النّحو:24، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 286/2.
(7) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك:250، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 286/2.
(8) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 1/ 204.
(9) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 1/ 44.
(10) البحر المحيط في التفسير: 1/ 125.

واسم الإشارة وإنْ سمي مبهماً فلا ينفك عن قرينة مشروطة فيه باعتبار الوضع يتبين بها غالبا)) [1].

ويتضح لي في هذه المسألة أنّ التَّبريزيّ مال إلى ما ذهب إليه الكوفيّونَ ولم ينتصر للبصريين في إعراب ُ□َ، إذ قال ((يكون الاسم في نفسه تامًّا لا بشيء آخر، أي لا يجوز إضافته فينتصب التّمييز وذلك في شيئين، أحدهما: الضمير.... وثانيها: اسم الإشارة)) [2]، والتمييز نوعان هما تمييز الذات وتمييز النسبة، من أقسام تمييز النسبة التّمييز المحوَّل، الذي يزيل إبهام المعنى العام في الجملة قبله، ونسبتهُ على أنواع، منها[3]: ما هو محول من فاعل، أو ما هو محوَّل من مفعول، أو من مبتدأ وهو مختلف فيه، والتمييز في الأنواع محَوّل، ولا يُعدل من تعبير إلى تعبير إلّا و يصحبه عدول من معنى إلى آخر، أي إنّه لا يعدل من الفاعل، أو المفعول، إلى التّمييز إلّا عُدِلَ بالمعنى إلى معنى آخر[4].

وذكر التَّبريزيّ أنّ تمييز النسبة، هو في الأصل إمّا فاعل، نحو: (طاب زيدٌ نفساً)، إذ قال: ((إنَّ الأصل في التمييز أن يكون موصوفًا بما انتصب عنه كما في: طابَ زيدٌ نفسًا، فإنَّ الأصل: لزيدٍ نفسٌ طابَتْ، وإنَّما خولف به لغرض الإبهام أوَّلًا؛ ليكون أوقع في النفس، وتقديمه ممّا يخلّ بهذا المعنى)) [5]، وقد أحصرا النسبة في التمييز عنها في نسبة الفعل إلى الفاعل، كما في قوله تعالى : ُ□ □ □ َ [مريم من الآية 4] [6]، ((والحدثان للشيب لَا للرأس وَمَعْنَاهُ وَقد بلغت الكبر)) [7]، وُ□َ وقد رفع الإبهام عن نسبة الإشتعال إلى الرأس[8]، أو يكون التّمييز في الأصل مفعولاً، وللاستدلال على ذلك استشهد التَّبريزيّ بقوله تعالى: ُ□ □بنَّ [القمر من الآية 12] أي: انْفَجَرَتْ عيونُ الأرضِ[9]. وهذا التّمييز هو ما يبيّن إجمالاً في نسبة العامل إلى مفعوله ونسبة (فجّرنا) إلى(□) نسبة مجمل، و (بن) مُبيّنٌ لذلك الإجمال[10].

مما سبق يتضح أن التبريزي تابع النحويين في شروط تمييز النسبة.

الاتفاق والافتراق بين التّمييز والحال: اشْتُهِرَ أنّه اجتمع الحال والتمييز في خمسة أمور وافترقا في سبعة[11]، فأوجه الاتفاق أنَّهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان

(1) أمالي ابن الحاجب: 1/ 664.
(2) منتهى المقاصد: 444.
(3) ينظر: أوضح المسالك: 301/2، وشرح ابن عقيل: 287/2، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 290/2.
(4) ينظر: التّمييز في القرآن الكريم، حازم ذنون إسماعيل السبعاوي، رسالة ماجستير، كلية التربية ، جامعة الموصل، (2004) :15.
(5) منتهى المقاصد: 444.
(6) ينظر: المصدر نفسه: المكان نفسه.
(7) الجمل في النحو: 78.
(8) ينظر: متن شذور الذهب: 17.
(9) ينظر: منتهى المقاصد: 444.
(10) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: 433/1.
(11) ينظر: مغني اللبيب: 2: 513.

لإبهام، وقد عرفت أنَّ اتفاقهما في التنكير إنَّما هو مبني على ما اشْتُهِرَ بينهم من كون التّمييز نكرة، وأمّا أوجه الافتراق.

فأحدها: أنَّ الحال قد تكون جملة، كجاءَ زيدٌ يَضْحَكُ، وظرفًا نحو: (رأيتُ الهلالَ بينَ السحابِ)، وجارًّا ومجرورًا. واستشهد التَّبريزيّ لمجيء الحال جار ومجرور بقوله تعالى:﴿ ﴾ [القصص من الآية 79]، والتمييز لا يكون إلّا غيرها [1].

الثاني: أنَّ الحال قد يتوقّف معنى الكلام عليها، واستشهد التَّبريزيّ بشاهدين هما قوله تعالى:﴿ ﴾ [الإسراء من الآية 37]، وقوله تعالى:﴿ ﴾ [النساء من الآية 34] بخلاف التّمييز[2]، **الثالث:** أنَّ الحال مبيّنة للصفات والتمييز مبيّن للذوات، **الرابع:** أنَّ الحال قد يتعدّد، بخلاف التّمييز.

الخامس: أنَّ الحال تتقدّم على عاملها إذا كان فعلًا متصرّفًا أو وصفًا يشبهه، نحو: ﴿خَاشِعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ على أن لا يكون (خاشعًا)[3] صفة مفعول محذوف، أي:﴿ ﴾ [القمر من الآية 6]، قومًا خاشعًا أبصارهم، قال ابن هشام: ولا يجوز ذلك في التّمييز على الصحيح، وأمَّا ما استدلَّ به ابن مالك على الجواز فسهو[4].**السادس:** أنَّ حقّ الحال الاشتقاق وحقّ التّمييز الجمود، واستشهد التَّبريزيّ بقوله تعالى:﴿ ﴾ [الشعراء من الآية 149]، مبيناً أنَّ (فارهين) حال من ضمير (تَنْحِتُونَ) [5].

السّابع: أنَّ الحال تكون مؤكِّدة لعاملها، واستشهد التَّبريزيّ لذلك بثلاثةِ شواهد هي قوله تعالى:﴿ ﴾ [النمل من الآية 10] وقوله تعالى:﴿ ﴾ [النمل من الآية 19]، وقوله تعالى:﴿ ﴾ [البقرة من الآية 60]، ولا يقع التّمييز كذلك[6]، قال ابن هشام: ((فأمّا:﴿ ﴾ [التوبة من الآية 36] فـ(شهرًا) مؤكِّد لما فُهِمَ من (إنَّ عدّة الشهور)، وأمَّا بالنسبة إلى عامله وهو (اثنا عشر) فمبيّن))[7].

ومن هذا يتبيّنُ لي أنّ التَّبريزيّ وافقَ ابنَ هشام في مواضع الاتفاق والافتراق بين التّمييز والحال.

ثامناً: الاستثناء: هو الإخراج بـ (إلاّ)، أو إحدى أخواتها تحقيقاً، أو تقديراً[8]، ويراد بالمُخْرَج تحقيقاً، هو الاستثناء المتصل، وبالمُخْرَج تقديراً، هو الاستثناء المنقطع[9]، أو هو اخراج ما بعد (إلاّ) أو إحدى أخواتها من أدوات الاستثناء من حكم ما قبلهُ، نحو: جاء

(1) ينظر: منتهى المقاصد:444.
(2) ينظر: المصدر نفسه: المكان نفسه.
(3) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: 3/ 105.
(4) ينظر: مغني اللبيب: 2/514- 515.
(5) ينظر: منتهى المقاصد:444.
(6) ينظر: منتهى المقاصد:445.
(7) مغني اللبيب: 2/ 516.
(8) ينظر: شرح التسهيل:2/264، واللمحة في شرح الملحة: 1/66، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك:1/502، وشرح التصريح: 1/537، وهمع الهوامع: 2/248.
(9) ينظر: الجنى الداني: 511، وأوضح المسالك: 2/ 220، وهمع الهوامع: 2/249.

التلاميذُ إلاّ علياً، والمُخرج يسمى (مستثنى)، والمخرج منه (مستثنى منهُ)[1]. إن كان المُستثنى مُخْرَجًا من متعدِّدٍ سُمِّيَ الاستثناء متّصلًا، وهو فيه حقيقة نحو: مررتُ بالقومِ إلاّ زيداً، جاء المسافرون إلاّ سعيداً، وإلّا فهو منقطع نحو: زيدٌ فاضلٌ إلّا أنّه فقير، وهو فيه مجاز [2]، ويكون المستثنى فيه واجب النصب.

أمّا الاستثناء المنقطع فذهب سيبويه إلى أنَّه منتصب بما قبل (إلّا) من الكلام، وذلك قوله في الكتاب: ((فحُمِلَ على معنى لكن وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم))[3]، وما بعد (إلّا) عنده مفرد، متَّصلاً كان الاستثناء أو منقطعاً، فهي وإن لم تكن حرف عطف لكنَّها بمعنى لكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها؛ وهذا هو السبب في وجوب فتح أنَّ الواقعة بعدها في نحو: زيدٌ فاضلٌ إلّا أنّه فقيرٌ، والمتأخرون[4] لمّا رأوها بمعنى لكن قالوا: إنَّها ناصبة بنفسها نصبها للأسماء ويحذف خبرها غالبًا نحو قولك: جاءَنِي القومُ إلّا حمارًا، أي: لكنَّ حمارًا لم يجئني، قالوا: وقد يجيء خبرها ظاهرًا، واستشهد التَّبريزيّ لذلك بقوله تعالى:ﱡ□□□□□□□ﱠ [يونس من الآية 98]، ليُبيّنَ أنَّ الاستثناء منقطع ؛لأنّ المستثنى منه (القرية) وليست من جنس القوم[5]. وهو ما قاله العكبري في التبيان:((قوله تعالى:ﱡ□□□ﱠ هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ ؛ لأنّ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ الْقَرْيَةُ، وَلَيْسَتْ مِنْ جِنْسِ الْقَوْمِ)) [6]. والبصريون يرون أنَّ (إلّا) في الاستثناء المنقطع بمعنى (لكنَّ)، والكوفيون يذهبون إلى أنّها بمعنى (سوى)[7]، ويذهب التَّبريزيّ مذهب البصريين، يقول: ((وتأويل البصريين أولى؛ أمّا أوّلًا فلأنَّ المستثنى المنقطع تلزم مخالفته لما قبله في الإيجاب والنفي كما في لكنّ، ولا يلزم ذلك في سوى وأمَّا ثانيًا فلأنَّ لكنَّ للاستدراك، والمراد به فيها نفي توهّم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها، مع أنَّه ليس بداخل فيه، وهذا هو الاستثناء المنقطع بعينه))[8]. ومن هذا أميل إلى تأويل البصريين وهم يرون أنَّ (إلّا) في الاستثناء المنقطع بمعنى (لكنَّ) وقد علل التَّبريزيّ سبب ذلك.

اتباع المُستثنى للمُستثنى منه في الإعراب: إذا ما ذُكِرَ المُستثنى منه في الكلام ولم يكن موجباً، فإنْ كان الاستثناء متّصلاً فالأحسن اتباع المُستثنى في الإعراب على لفظه، ويجوز النصب أيضاً على الاستثناء، إذ استشهد التَّبريزيّ لذلك بقوله تعالى:ﱡ□□نم نىﱠ

(1) ينظر: جامع الدروس العربيّة: 127/3.
(2) ينظر: شرح الرَّضيّ على الكافية: 1/ 224.
(3) كتاب سيبويه: 2/ 319.
(4) منهم ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصّل: 1/ 363.
(5) ينظر: منتهى المقاصد:465.
(6) التبيان في إعراب القرآن: 686/2.
(7) ينظر: كتاب سيبويه: 2/ 325- 329، والمقتضب: 4/ 412- 417، والأصول في النّحو: 1/ 290.
(8) منتهى المقاصد: 565.

[النساء من الآية 66] ليُبيّنَ أنّ المستثنى منه منصوب على الاستثناء[1]، وقرأ ابن عامر بالنصب على الاستثناء[2]، وزاد التَّبريزيّ شاهدين ذكرهما ابن هشام وهما قوله تعالى: ﴿ٱبهتجتحتختمتهَ [النور من الآية 6]، وقوله تعالى: ﴿ٱ□□□□□بر□َ [الحجر من الآية 56] ، إذ قال في شرح القطر: والدليل على أنَّ الإتباع أرجح إجماع السبعة على الرفع[3] ، واستدلّ الرَّضيّ أيضاً بالآية الأُولى وهي قوله تعالى: ﴿ٱبهتجتحتختمتهَ [النور من الآية 6]، على بطلان مذهب بعض القدماء من أنّه يجب النصب على الاستثناء ولا يجوز الإبدال، إذا صلح الكلام للإيجاب بحذف حرف النفي نحو: ما جاءَنِي القومُ إلّا زيدًا، فإنَّه يجوز: جاءَنِي القومُ إلّا زيدًا، فكما لا يجوّز الإبدال في الموجب لا يجيزه في غير الموجب قياسًا عليه[4]. تابع التَّبريزيّ أن يكون (أنفسهم) صفة[5]، وصرّح به البيضاوي بقوله: ((و(أَنْفُسُهُمْ) بدلٌ من (شهداء) أو صفة لهم على أنَّ إلّا بمعنى غير))[6] ، وأجاز أيضاً أنْ يكون (الضّالون)، وفي الآية الثانية صفة للمستثنى منه المفهوم من الكلام، على أنَّ إلّا بمعنى غير، أي: لا يقنط من رحمة[7].

وذكر التَّبريزيّ الشَّاهِد الذي ذكره الزّمخشريّ، وهو قوله تعالى: ﴿ٱ□□نم نى□َ [النساء من الآية 66]، معترضاً على ما قاله في المفصّل ((والاختيار البدل، قال تعالى: ﴿ٱ□□نم نى□َ))[8]، فهو يرى أنْ لا دلالة في الآية بهذه القراءة على اختيار البدل، بل اختيار الإتباع في مقابل النصب على الاستثناء، كما قرأ به ابن عامر[9]، وعدّ هذه غفلة منه[10]، وممن قال بهذا القول قبله الدَّماميني إذ قال: ((القائل أنْ يمنع رجحان البدل هنا، وذلك لأنّه إنَّما رَجَحَ في نحو: ما قامَ القومُ إلّا زيدٌ، لحصول المشاكلة، وهي في نحو: ما ضربتُ أحدًا إلّا زيدًا حاصلة على كلا التقديرين، البدليّة والنصب على الاستثناء، فاستويا ولا أرجحيّة))[11]. وممن رجح النصب على البدل وهو الرأي الذي يميل إليه المُبرّد في الآية الكريمة السابقة وعلّل ذلك بأنّك ((لو قدرتهُ إلى حذف الضمير وهو الواو في (فعلوه) لكان

(1) ينظر: منتهى المقاصد: 565.
(2) ينظر: السبعة في القراءات: 235، وإعراب القراءات السبع: 1/ 135، والحجّة للقرّاء السبعة: 3/ 168، والنشر في القراءات العشر: 2/ 250، والبحر المحيط في التفسير: 3/ 298.
(3) ينظر: شرح قطر الندى: 230.
(4) ينظر: شرح الرَّضيّ على الكافية: 1/ 233.
(5) ينظر: منتهى المقاصد: 566.
(6) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: 4/ 99.
(7) ينظر: منتهى المقاصد: 566.
(8) المفصّل في صنعة الإعراب: 87.
(9) ينظر: السبعة في القراءات: 235، وإعراب القراءات السبع: 1/ 135، والحجّة للقرّاء السبعة: 3/ 168، والنشر في القراءات العشر: 2/ 250، والبحر المحيط في التفسير: 3/ 298، واتحاف فضلاء البشر: 1/ 515، ومعجم القراءات القرآنية: 2/ 143.
(10) ينظر: منتهى المقاصد: 567.
(11) المنهل الصافي: 1/ 424.

ما فعلهُ إلاّ قليلٌ منهم))[1]، وتابعهُ على ذلك الزّمخشريّ[2] والعكبري (ت: 616ه)[3]، وابن هشام[4] والأشموني[5].

ويتضح لي مما سبق أنّ الرأي الراجح والصائب ما جاء به النّحويّونَ من وجوب النصب؛ وعدم جواز البدل:((لأنّ البدل في حكم المبدل منه فيما ينسب إليه، ويجوز أنْ يقوم مقامه، فلما كان من غير جنسه لم يلزم ذلك، فتمحَّضت الفصلية والانقطاع عن الأوّل في المعنى، فوجب أن يكون في اللفظ كذلك تنبيهًا عن تحقيق المخالفة)) [6].

وجوب نصب المستثنى: بيّن التَّبريزيّ سبب النصب عندما يكون الاستثناء منقطعاً، نحو: ما جاءني القومُ إلّا حماراً وهو ((لامتناع البدل حينئذٍ بأقسامه؛ لأنّ البدل عندهم مشروط بأن يكون من جنس المبدّل منه، وفي النصب كُنْتَ مخرجاً للحمار من حكم القوم، لأنّ المشاكلة في الفعل كافٍ للإخراج)) [7]، والحجازيون يوجبون نصب المستثنى[8]، وذهب إليه أكثر النحاة. استشهد التَّبريزيّ بقوله تعالى:ﱡﱠ [هود من الآية 43]، ليُبيّنَ وجوب نصب المستثنى أي: رحمه الله تعالى، فمن رحمه الله فهو المرحوم المعصوم، فلا يكون داخلًا في العاصم، فيكون منقطعاً. وعَقَّبَ التَّبريزيّ على الشَّاهِد القرآنيّ، بقوله: ((ذهب كثير إلى أنَّ الاستثناء متّصل فقال بعضهم: لا عاصم أي: لا معصوم، كدافق بمعنى مدفوق[9]، وعن السيرافي أنَّ المراد بـ(مَنْ رَّحِمَ) الراحم، أي الله تعالى، لا المرحوم، فيكون أيضًا متّصلًا[10]))[11].

تاسعاً: مميز العدد: إنَّ مميز العدد، على((ضربين: مجرور ومنصوب، والمجرور على ضربين: مفرد ومجموع، لكن لم يُعتبر المميز في الواحد والاثنين؛ لأنّه لا يجوز: واحدُ رجلٍ، واثنا رجلٍ))[12]. يقسم العدد قسمين: صريح و كناية.

تمييز العدد الصريح:

(1) المقتضب: 395/4.
(2) المفصّل في صنعة الإعراب: 97.
(3) ينظر: إعراب ما يشكل من الفاظ الحديث النبوي: 146.
(4) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام: 377.
(5) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 505/1.
(6) اللباب في علل البناء والأعراب: 307/1.
(7) منتهى المقاصد: 567.
(8) ينظر: الكتاب لسيبويه: 2/ 319، وشرح المفصّل لابن يعيش: 2/ 80، وشرح الرَّضيّ على الكافية: 1/ 228.
(9) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: 2/ 15، والكشاف: 3/ 202، وجوامع الجامع: 3/ 23، والبحر المحيط في التفسير: 5/ 227.
(10) ينظر: شرح كتاب سيبويه: 3/ 71.
(11) منتهى المقاصد: 578.
(12) المصدر نفسه: 595.

أ) **مع العددين واحد واثنين:** قيام العددان (واحد واثنين) بالوصفية للذات يغني عن التّمييز، لذا نجد أنّ النحاة قالوا إنّ سبب ذلك؛ أنَّك إذا قلتَ: رجل، عُلِمَ أنّه واحد وأنَّه من جنس الرجال، وإذا قلت: رجلانِ، عُلِمَ أنَّهما اثنان كذلك، فاستُغنِي بذلك عن اجتماعهما، كذا ذكر القوم[1]. وقال السيوطي :((العدد إنْ كان واحداً، أو اثنين لم يحتج إلى تمييز استغناءً بالنص على المفرد والمثنى، فيقال : رجل ورجلان ،لأنّه أخصر وأجود، ولا يقال واحد رجل، ولا اثنا رجل)) [2]،وقد استشهد التَّبريزيّ بشاهدين لتوضيح ذلك وهما قوله تعالى:ﱡﱠ [البقرة من الآية 163]، وقوله تعالى:ﱡ [النحل من الآية 51] ، فهو يرى سبب ذلك هو؛ أنّ ذِكْرَ العدد بعد ذكر المعدود الدالّ على ذلك المعدود تأكيد وتوضيح، ولا يلزم منه جواز العكس[3].

ب) **مع الأعداد من ثلاثة إلى عشرة المفردة:** يكون التّمييز بعدها جمعاً مجرورًا يضاف إليه العدد، نحو: ثلاثةُ رجالٍ، خمسة أثواب، وثمانية أجربة[4]، واستشهد التَّبريزيّ بشاهدين بقوله تعالى:ﱡ [الحاقّة من الآية 7] وقوله تعالى:ﱡ [يوسف من الآية 43] لبيان أنّه مجرور مجموع، أمّا سبب الجمع، فقال: ((لأنّ مدلوله جمع فجُمِعَ لقصد المطابقة في المعنى، أو ليطابق ظاهر اللّفظ باطنه ومعناه، لأنّ الإضافة هنا بمعنى (مِنْ) فلا بدَّ من الجمع لعدم جواز: ثلاثةٌ من رجلٍ)) [5]، وعلّل التَّبريزيّ مجيء المميز المجرور بقوله: ((وأمّا جرّه بالإضافة فلأنَّ الكلمة تصير بها أخفّ ولا يلزم منه اللّزوم، وهو المطلوب، ولأنَّ الثلاث لمّا كانت مبهمة وقُصِدَ إلى تبيينها أضيف كما يُضاف نَفْسٌ وذاتٌ وكلٌّ وبعضٌ، وغير ذلك)) [6]، وعمّم ابن الحاجب الجمع من اللّفظي والمعنوي[7]، والأوّل نحو: رجال، والثاني إمّا اسم الجنس كالتمر والشجر أو اسم الجمع كالرهط والقوم، لكن الأكثر أنّه لو كان المميّز أحدهما فُصِلَ بـ(مِنْ) وخُفِضَ به نحو: ثلاثةٌ مِنَ الشَّجَرِ غَرَسْتُهَا، وخمسةٌ مِنَ التَّمْرِ أكلْتُهَا، وعشرةٌ مِنَ القومِ لقيتُهُمْ، واستدل على ذلك بقوله تعالى:ﱡ [البقرة من الآية 260] وذلك لأنَّهما وإن كانا في معنى الجمع لكنَّهما بلفظ المفرد، فكُرِهَ إضافة العدد إليهما بعد ما تمهّد من إضافته إلى الجمع[8].

يرى التَّبريزيّ أنّ كلام ابن الحاجب غير صحيح مستشهداً بقوله تعالى:ﱡ [النمل من الآية 48] وقالوا: ثلاثة نفر. فهو يرى ما اختاره ابن عصفور[9] قال:((إنّه إن

(1) ينظر: المقتضب: 2/ 153، وشرح التسهيل لابن مالك: 2/ 395، وشرح الرَّضيّ على الكافية: 2/ 156.
(2) همع الهوامع: 2/270 -271.
(3) منتهى المقاصد:493.
(4) ينظر: كتاب سيبويه: 1/207.
(5) منتهى المقاصد: 595.
(6) المصدر نفسه: المكان نفسه.
(7) ينظر: الكافية في علم النّحو: 38.
(8) ينظر: شرح الرَّضيّ على الكافية: 2/ 153.
(9) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 2/ 31، والمقرّب: 1/ 307- 308.

كان اسم الجنس يُستعمل للقلّة جازَ، وللكثرة أو لها وللقلّة لم يجز، فيجوز نحو: ثلاثُ ذودٍ، وثلاثةُ نَفَرٍ، لأنَّهما لا يكونان إلّا للقليل، ولا يجوز: ثلاثةُ بشرٍ، ولا ثلاثةُ قومٍ؛ لأنّ الأوّل للكثير والثاني له وللقليل)) [1].

ج) **مع الأعداد ما بين العشرة والمائة:** أي: من أحد عشر إلى تسعة وتسعين، يكون منصوبا مفردا مذكّرا، والمؤنّث كإحدى عشرة كالمذكّر، وإنّما فسّر العدد بالواحد اختصاراً، ولم يجز جمعاً، لأنّ ما قبله قد تبين أنّه جمع، وأنّ التّمييز مقدار معلومٌ منه، وكان المقصود تبيين المعدود من أي نوع هو، فذكرت واحداً منه يدل على سائرِهِ، وأزلت بذلك الإبهام عنه[2]. استشهد التَّبريزيّ بقوله تعالى: ﴿ □ □ □ □ □ ﴾ [يوسف من الآية 4] وقوله تعالى: ﴿ □ □ □ ﴾ [البقرة من الآية 60]، وقوله تعالى: ﴿ □ □ □ □ □ ﴾ [الأعراف من الآية 142]؛ وعلّل سبب نصبه بتعذّر الإضافة إليه، أمّا المركّب نحو: أَحَدَ عَشَرَ، وبابه، فلكراهتهم جعل ثلاثة أسماء كاسم واحد[3]؛ وأمّا السبب الذي ينصب به التّمييز بعد العدد في نحو: عندي عشرون رجلاً وخمسةَ عشرَ درهماً، لهو أنّ العدد أشبه بالصفة المشبهة باسم الفاعل في نحو حسنٌ وجهاً، وشديدٌ باساً، وذلك أنّ العدد يوصف به كما يوصف بالصفة المشبهة[4].

د) **مع المئة والألف ومثنّاهما وجمعهما من المئات والآلاف والألوف:** يكون التّمييز مع المئة فما فوقها مفرداً مجروراً بالإضافة، فنقول: مئة رجلٍ، ومئتا عامٍ، وألف إنسانٍ، علل التَّبريزيّ سبب الإفراد ((وأمَّا إفراده فلأنَّهما عددَانِ في معناهما كثرة، فَكَرِهُوا جَمْعَ تمييزها، لئلّا ينضمَّ الثِّقَلُ اللّفظيُّ إلى الثِّقَلِ المعنويّ، ولأصالة الإفراد وحصول الغرض به)) [5]. وجاء في الإقليد: ((لأنّ المائة عشر عشرات، كما أنَّ العشرة عشرة أفراد، لأنّ لكلّ من العشرة والمائة صيغة مستأنفة، والمائة قريبة من التسعين لأنَّها عقيبها، فأخذت انجرار المميز من العشرة وإفراده من التسعين، ولم ينعكس الأمر؛ لأنّ كون اللّفظ مفردًا ألزمُ من كونه مجموعًا، والجهة القريبة أقوى من البعيدة، فاختصاص الإلزام بالأقوى أولى، والكلام في الألف كالكلام في المائة، لأنّه عشرُ مئاتٍ، ولأنَّه قريبٌ من التسعينَ؛ لأنّه عقيب تسعمائة وتسعة وتسعين))[6] .

وقد اختُلفَ في نصب (سنين)، فذهب الفرّاء إلى أنّ (سنين) تمييز، بقولهِ: ((نصب سنين بالتفسير للعدد))[7]، لذلك ساق التَّبريزيّ الشَّاهِد قوله تعالى: ﴿ جم □ حم ﴾ [الكهف:

(1) منتهى المقاصد: 602.
(2) ينظر: الكتاب : 203/1 – 207، همع الهوامع: 270/2 -271، شرح اللمع في النّحو:76.
(3) منتهى المقاصد: 602.
(4) ينظر: أسرار العربيّة :186.
(5) منتهى المقاصد: 605.
(6) الإقليد في شرح المفصّل: 1271/3- 1272.
(7) معاني القرآن للفراء: 138/2.

٢٥]، واستشهد التَّبريزيّ لذلك بقوله تعالى: ﴿ لم لى لي ﴾ [الأعراف من الآية 160]، فهو يرى أن ما يحصل لـ (سنين) يطرد في (أَسباطاً) [1] ، وأورد التَّبريزيّ في هذه المسألة رأي أبي إسحاق الزّجاج[2]، إذ قال: لو انتصب (سنينَ) على التّمييز لوجب أن يكونوا قد لبثوا تسعمائة سنة، ووجهه أنّه قد فُهِمَ من لغة العرب أنَّ مميّز المائة واحد من مائة فإذا قلت: مائة رجل، فمميزها رجل وهو واحد من المائة، وإذا كان كذلك وقلت: سنين، فيكون السنين واحدة من المائة وهي ثلاثمائة وأقلّ السنين ثلاثة فيجب أن يكون تسعمائة، قال: وهذا يطّرد في: ﴿ لم لى لي ﴾ ويقال: لو كان تمييزًا لكانوا ستّة وثلاثين على هذا النّحو؛ لأنّ مميّز اثنتي عشرة واحد من اثنتي عشرة، فإذا كان ثلاثة كانت الثلاثة واحدًا من اثنتي عشرة، فيكون ستة وثلاثين قطعًا[3].

يرى التَّبريزيّ أنْ ما ذكره الزّجّاج غير لازم؛ لأنّ ذلك الذي ذكره مخصوص بأنْ يكون المميّز مفردًا، أمّا إذا كان جمعًا فيكون القصد فيه كالقصد في وقوع التّمييز جمعًا في نحو: ثلاثة أثوابٍ، على أنَّ الأصل في الجميع الجمع، وإنَّما عُدِلَ إلى المفرد لغرضٍ، فإذا اسْتُعْمِلَ المميّز جمعًا اسْتُعْمِلَ على الأصل لا على الوجه الذي ألزمه، فإنَّ ما قال الزّجّاج إنَّما كان يلزم لو كان المستعمل جمعًا اسْتُعْمِلَ كالمستعمل مفردًا، فأمَّا إذا استعمل الجمع على أصله فيما وُضِعَ العدد له فلا، ولسنا نخالف في أنَّ الوجه نصب (سنين) على البدل و(أسباطًا) أيضًا؛ لأنّ في جعلهما غير بدلٍ مخالفةٌ للقياس[4].

المبحث الثالث: الشَّاهِد القرآنيّ النَّحويّ في المجرورات

(1) منتهى المقاصد: 605.

(2) ينظر رأي الزجاج في الآية في: شرح المفصّل لابن يعيش: 6/ 24، ورأي الزجّاج مع ردّ ابن الحاجب في: الايضاح في شرح المفصّل: 1/ 612، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني: 4/ 66- 67.

(3) ينظر: منتهى المقاصد: 605، وشرح المفصّل لابن يعيش: 6/ 24، والايضاح في شرح المفصّل: 1/ 612، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني: 4/ 66- 67.

(4) ينظر: منتهى المقاصد: 606.

تضمُّ المجرورات، المجرور بالإضافة والمجرور بحرف الجرّ ونقتصر هنا على الجرّ بالإضافة تاركين دراسة الجرّ بحرف الجرّ إلى فصل الحروف؛ لاقتصار التَّبريزيّ في استشهاده على حرف الجرّ من دون الاسم المجرور.

واستشهد التَّبريزيّ للجرّ بالإضافة بثلاثة عشر شاهداً على مسائل مختلفة للإضافة، وهي كما يأتي:

أولاً: الإضافة المعنوية: تفيد تعريف المضاف والمضاف إليه إنْ كان معرفة، كـ(غلام زيد)، وتخصصه به إن كان نكرة؛ كـ(غلام امرأة)؛ وهذا النوع، هو الغالب وذلك؛ لأنّ كلا من المتضايفين، يؤثر في الآخر؛ فالمضاف يؤثر الجرّ في المضاف إليه [1]. وتحصل في حالة إضافةُ صفةٍ إلى غير معمولها نحو: مصارع مصر، فإنّ "مصارع" صفة لكن غير مضافة إلى معمولها ؛ لأنّ "مصر" ليس بمعمول المضارع ، وإنّما معمولها "أهل مصر" [2]، ونحو: اللهُ خالقُ السماواتِ؛ لأنّ اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل، فلا يكون له معمول حتى يضاف إليه[3]، أو كانت إضافة غيرها نحو: غلام زيد، سمّيت معنوية محضة؛ لكونها خالصة من تقدير الانفصال[4].

أورد التَّبريزيّ شاهدين ذكرهما أغلب النّحويّينَ في حديثهم عن الإضافة هما قوله تعالى:ﱡﱠ [الفاتحة] ، وقوله تعالى: ﴿جَاعل اللَّيْل سكنا﴾[5] ذاكراً قول ابن هشام:((إن لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال فإضافته محضة تفيد التّعريف والتّخصيص؛ لأنَّها ليست في تقدير الانفصال)) [6]. وذكر الزّمخشريّ أنَّ أريدَ باسم الفاعل هنا إمّا الماضي كقولك: هو مالك عبدِهِ أمس، أي: ملك الأمور يوم الدين، على حدّ: ﱡﱠ [الأعراف من الآية 50]، وأمّا الزمان المستمرّ كقولك: هو مالك العبيد، فإنَّه بمنزلة قولك: مولى العبيد[7].

يرى التَّبريزيّ بأنْ الاستمرار في: ﱡﱠ ثبوتي، وفي: ﴿جاعلُ اللَّيلِ﴾ تجدّدي بتعاقب أفراده، فكان الثاني عاملًا وإضافته لفظية، لورود المضارع بمعناه دون الأوّل[8]، وهو ما ذكره شهاب الدين[9] (ت ٩٩٢هـ) ، والصبان في حاشيته [10]. وذكر بن مجاهد(ت 324ه)

(1) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش:127/2، وأمالي ابن الحاجب: 388/1، وأوضح المسالك: 3/ 73 .
(2) ينظر: الكناش: 1/ 215، وشرح شذور الذهب للجوجري:328/2 .
(3) ينظر: شرح الرَّضيّ على الكافية: 1/ 273 .
(4) ينظر: شرح التّصريح: 1/ 679.
(5) ينظر: غريب القرآن للسجستاني :175.
(6) مغني اللبيب: 2/ 565- 566.
(7) ينظر: الكشاف: 1/ 116.
(8) ينظر: منتهى المقاصد: 675.
(9) هو أحمد بن قاسم الصبّاغ العبّادي ثم المصري الشافعيّ الأزهري، شهاب الدين: فاضل من أهل مصر، مات بمكة مجاورا عام 992 هـ، له حاشية على شرح جمع الجوامع في أصول الفقه سماها (الآيات البينات)، وشرح الورقات لإمام الحرمين، وحاشية على شرح المنهج، وله ترجمة في: الأعلام للزركلي (1/ 198)، شذرات الذهب (8: 434).
(10) ينظر: رسالة في اسم الفاعل: 78 ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: 361/2.

((اخْتلفُوا فِي قَوْله {مَالك يَوْم الدّين} فِي إِثْبَات الْألف وإسقاطها فَقَرَأَ عَاصِم وَالْكسَائِيّ {مَالك يَوْم الدّين} بِأَلف وَقَرَأَ الْبَاقُونَ {ملك} بِغَيْر ألف وَلم يمل أحد الْألف من {ملك})) [1].

ويتضح لي أنّ كلمة "مالك" هي وصف مشتق؛ زمنه يشمل الماضي، والحال، والمستقبل؛ لأنّ الله مُتَّصف بصفة التملك في جميع الأزمان كما ذكر أغلب النّحويّينَ، لذا أرى سبب مجيء الإضافة محضةً في قوله تعالى ُّ ٍ ٌ ٍ ٌ ّ بحسب قول عباس حسن:((وقد وجدت قرينة تدل على تغليب الزمن الماضي؛ فصارت الإضافة بسببها محضة؛ وهذه القرينة هي: أن كلمة: "مالك" نعت للفظ الجلالة: "الله" وهو أعرف المعارف، فلا يمكن أن يكون نعته نكرة؛ فلا بد أن تكون كلمة: "مالك"، معرفة. فمن أين جاءها التعريف؟ لا سبيل لاكتسابها التعريف إلا من المضاف إليه، وقد اكتسبه أيضًا من الإضافة إلى ما بعده. وكل هذا يقتضي أن تكون إضافة الصفة هنا محضة)) [2].

ثانياً: حذف التاء بسبب الإضافة: أوجب النحاة حذف نون المثنى، ونون جمع المذكر السالم، وملحقاتهما إن كان أحدهما مضافاً مختوماً بتلك النون، كقولنا مثلاً الجنديان حارسا الوطن والجنود حارسوا الوطن[3]، وأجازوا حذف تاء التأنيث من آخر الاسم المضاف بشرط أمْنِ اللبس عند حذفها، ووضوح المعنى[4] ، واستشهد التَّبريزيّ بقوله تعالى:ُّ ٍ ٌ ّ [الأنبياء من الآية 73]، ليُبيّنَ أن ((قد يُحْذَفُ من المضاف التّاء إذا أمِنَ اللَّبس، ولا يقاس على ذلك))[5]، وقالوا: إنَّ الفرّاء يقيس عليه[6]. وأجاز الفرّاء هذا من دون قيد أو شرط بسبب الإضافة كما يُحذف غيرها من الحروف للإضافة، فقال بخصوص هذه الآية: ((وإنما استجيز سقوط الهاء من قوله (وإقام الصّلاة) لإضافتهم إياه، وقالوا: الخافض وما خَفَضَ بمنزلة الحرف الواحد ؛ فلذلك أسقطوها في الاضافة)) [7].

ويبدو لي أنّ السبب في حذف التاء عند الإضافة هو طلب التخفيف في النطق، فكما استثقلوا الجمع بين نون المثنى ونون جمع المذكر السالم والإضافة، فحذفوها للتخفيف في النطق كما قال عباس حسن: ((حذفت تاء التأنيث من المضاف تخفيفا في النطق ولم يترتب عليه لبس وخفاء في المعنى)) [8]. والأفضل الأخذ بالرأي السديد الذي يمنع القياس على هذا الحذف كما ذهب إليه أغلب النّحويّينَ ومنهم التَّبريزيّ.

(1) ينظر: السبعة في القراءات : 104.
(2) النّحو الوافي: 3/ 38.
(3) ينظر: شرح الرَّضيّ على الكافية : 77/3.
(4) ينظر: المصدر نفسه : 397/3.
(5) منتهى المقاصد: 683.
(6) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: 2/ 254، وشرح الرَّضيّ على الكافية: 1/ 273.
(7) معاني القرآن للفرّاء: 254/2.
(8) النّحو الوافي: 69/3.

ثالثاً: تقديم معمول المضاف إليه: اخْتلِفَ النّحويّونَ في جواز تقديم معمول المضاف إليه، فأجاز السيرافي والزَّمخشريّ وابن مالك[1] تقديم معمول ما أضيف إليه (غير) مطلقًا، وهو ظاهر كلام ابن هشام في المغني[2]، فيجوز عندهم: أنا زيدًا غيرُ ضاربٍ، لمَّا كان في معنى: أنا زيدًا لا أضربُ، ويسمّى هذا إعطاء الشيء حكم ما أشبهه في معناه، ولولا ذلك لم يجزْ؛ إذ لا يتقدّم المضاف إليه على المضاف فكذلك لا يتقدّم معموله. يميل التَّبريزيّ إلى رأي ابن هشام، وهو جواز التقديم[3]، مستشهداً بقوله تعالى: ﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُا فِي الْحِلْيَةِ﴾ [الزخرف من الآية 18]، وعن ابن السّرّاج المنع مطلقًا، اختياره أبو حيان بقوله: ((المنع مطلقًا، وهو الصحيح، وهو مذهب ابن السراج)) [4]، عن ثعلب نسبة جواز التقديم إلى الكسائي، إذ قال: ((أنت أخانا أوّل ضاربٍ، يأباه الفرّاء، ويجيزه الكسائي)) [5]، وقال ابن بابشاذ (ت 469 ه): ((لم يجز أن يتقدم شيء من معمول المضاف إليه على المضاف، ولا على المضاف إليه، تقول: أنت مثل ضارب زيدًا، ولا يجوز: أنت زيدًا مثل ضارب، لأنه لا يتقدم معمول المضاف إليه على المضاف، ولا يجوز: أنت مثل زيدًا ضارب، لأنه لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف إليه. فأما (أنت زيدًا غير ضارب)، ففيها خلاف، منهم من لا يجيزها، كما لا يجيزها مع «مثل» لاشتراكهما في الإضافة، ومنهم من يجيزها لأن «غيرًا» بمعنى «لا»)) [6].

أميل إلى ما ذهب إليه التَّبريزيّ وغيره وهو جواز التقديم بشرط أنْ يقصد بغير النفي، فإن لم يقصد بغير النفي لم يتقدم عليها معمول ما أضيفت إليه، وهو موافق لرأي الصبان في حاشيته ((فلا يجوز في قولك: قاموا غير ضارب زيدًا قاموا زيدًا غير ضارب لعدم قصد النفي بغير)) [7].

رابعاً: اكتساب المضاف التذكير من المضاف إليه : قال التَّبريزيّ: ((قد يكتسب المضاف المذكَّر من المضاف إليه المؤنّث تأنيثه، وبالعكس فيلحق بالمضاف حكم المؤنّث في الأوّل وحكم المذكر في الثاني لا مطلقًا فيهما بل بشرط صحة حذف المضاف والاستغناء عنه بالمضاف إليه مع صحة المعنى في الجملة)) [8] ، وذكر هذين الشرطين جملة من النّحويّينَ منهم ابن عقيل وخالد الأزهري[9]، وعباس حسن [10]، واستشهد التَّبريزيّ بقوله

(1) ينظر رأي السيرافي في: المنصف من الكلام: 2/ 275، ورأي الزّمخشريّ في: الكشاف: 1/ 123، ورأي ابن مالك في: تسهيل الفوائد: 156، وشرح التّسهيل له: 3/ 236.
(2) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 752.
(3) منتهى المقاصد: 684.
(4) ارتشاف الضرب: 4/ 1811.
(5) مجالس ثعلب: 141، وينظر: شرح التّسهيل لابن مالك: 3/ 236، والتّذييل والتّكميل: 12/ 57.
(6) شرح المقدمة المحسبة: 404/2.
(7) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك : 2/ 423.
(8) منتهى المقاصد : 695.
(9) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 3/ 49 ، وشرح التصريح: 687/1.
(10) ينظر: النّحو الوافي: 69/3.

تعالى:ﱡ ﱠ [الأعراف من الآية 56]، ليُبيّنَ بأن المضاف إليه جاز أنْ يعطي المضاف ما للمضاف إليه من التأنيث والتذكير[1] و (قريب) على وزن (فعيل)، وهو من الأوزان التي يستوي فيها المذكر والمؤنث إذا كان بمعنى فاعل أو مفعول لذلك قد تلحقه التاء أو يجرد منها[2]، ويرى ابن هشام أنّ عودة الضمير في (قريب) مذكرًا على (رحمة)؛ لأنّها اكتسبت التذكير من إضافتها إلى لفظ الجلالة. وبيّن الفرّاء علة عدم تأنيث (قريب) بقوله : ((إنما لم يؤَّنث قوله (قريب) وهو وصف لـ(رحمة) لأنّه ذهب مذهب المكان، وما يكون كذلك لا يُثنى ولا يجمع ولا يؤنث. ولو ذهب به مذهب النسب أنَّث وثنَّى وجمع)) [3].

يتضح لي أنّ حكم اكتساب المضاف التذكير من المضاف إليه هو حكم جائز معتمداً على تحقق الشرطين، وهما صحة حذف المضاف والاستغناء عنه بالمضاف إليه مع صحة المعنى في الجملة، و حكم هذا سائغ شائع في اللّغة كما ذكر المحقق يوسف البقاعي[4] وهو ما ذهب إليه التَّبريزيّ في (منتهى المقاصد).

خامساً: إضافة (غير و مثل) إلى ما بعدها: تعدّ (غير، ومثل) من الألفاظ المسموعة وهي ملازمة للتنكير في الأغلب، الإضافة المحضة لا تفيدها تعريفاً، ولا تخصيصاً في أكثر الاستعمالات؛ ولذا تسمى بالألفاظ الموغلة في الإبهام [5]، فذكر الزّمخشريّ أنَّ ((كلّ اسم معرفة يتعرف به ما أُضيف إليه إضافة معنوية، إلا أسماء توغلت في إبهامها فهي نكرات ، وإنْ أُضيفت إلى المعارف وهي، نحو: غير ومثل، وشبه))[6]، كقولك: جاءَ مثلُكَ، أي: في العلم والشجاعة أو غيرهما.

واللفظ الموغل في الإبهام هو الذي لا يتضح معناه إلاّ بما يضاف إليه، وهو في أكثر أحوالهِ، لا يستفيد من المضاف إليه المعرفة، إلاّ بأمر خارج عن الإضافة، كوقوع كلمة (غير) بين ضدين معرفتين، نحو: رأيتُ العلمَ غير الجهلِ، وقولك: عليك غير السكونِ، أي الحركة، أورد التَّبريزيّ الشَّاهِد قوله تعالى:ﱡ ﱠ [فاطر من الآية 37] فوقوع كلمة (غير) بين ضدين معرفتين أزال إبهامها مبيناً أنّ عملهم كان فساداً وضدّه الصلاح، فيجب أنْ يكون غير معرفة لا يصحّ توصيف صالح بها[7].

أورد التَّبريزيّ الشَّاهِد قوله تعالى:ﱡ ﱠ [المدّثّر الآية 9،10]، إذ إنّ (على الكافرين) متعلق بـ (عسير) كما قال ابن هشام: ((ويحتمل تعلّق على بـ(عسير)

(1) ينظر: منتهى المقاصد : 696.
(2) ينظر: شرح الكافية الشافية: 1740/4 ، وجامع الدروس العربيّة: 1 /101.
(3) ينظر: معاني القرآن للفراء: 380/1-381.
(4) ينظر: أوضح المسالك: 89/3.
(5) ينظر: شرح الكافية الشافية: 916/2، وهمع الهوامع: 504/2، والنحو الوافي: 211/1.
(6) المفصّل في صنعة الإعراب:116-117.
(7) ينظر: منتهى المقاصد : 688.

أو بمحذوف وهو نعت له أو حال من ضميره))[1] ، وزادَ التَّبريزيّ شاهداً آخر وهو قوله تعالى:ﱡ [الجمعة من الآية 5]، مبيناً أنّ (الْحِمارِ) هنا مضاف إليه جاء معرفة، ففي الآية الكريمة كلمة (مثل) كلمة مضافة وهي نكرة إذا جردتها من الإضافة عرفت بإضافتها إلى معرفة وهي (الحمار) [2].

سادساً: اكتساب المضاف من المضاف إليه: قد يكتسب المضاف من المضاف إليه إزالة القبح أو التّجوّز، كمررْتُ بالرَّجلِ الحسنِ الوجهِ، أو قد يكتسب منه الظرفية كقوله تعالى:ﱡ [إبراهيم من الآية 25]، أو قد يكتسب منه المصدرية نحو: قدمْتَ خيرَ قُدُومٍ، واستشهد التَّبريزيّ بقوله تعالى:ﱡ[الشعراء من الآية 227]، فأيَّ مفعول مطلق ناصبه ينقلبون، ويعلم معلقة عن العمل بالاستفهام. وقد يكتسب منه وجوب التّصدر[3]، ولهذا وجب تقديم المبتدأ في نحو: غلامُ مَنْ عندك؟ والخبر في نحو: صبيحةُ أيِّ يومٍ سفرُكَ؟ والمفعول في نحو: غلامَ أيِّهم أكرمْتَ؟ ومِنْ ومجرورها في نحو: مِنْ غُلامِ أيِّهم أنتَ أفضلُ؟ و وجب الرفع في نحو: عَلِمْتُ أبو مَنْ زيدٌ[4].

سابعاً: من أقسامِ المجرورِ، الجرّ على الجوار: عدّ بعض النحاة الجوار عاملاً نحوياً مع كثرة وقوعه في اللّغة، حتى قال ابن جني فيه: ((وأمّا أنا فعندي أنّ في القرآن مثل هذا الموضع نيفًا على ألف موضع)) [5]. ويرى كثير من النحاة أنّ هذا مشهور في لغة العرب، وفيه أشعار كثيرة مشهورة، وفيه من منثور كلامهم كثير: من ذلك قولهم: هذا جحر ضبٍ خربٍ، بجر (خرب) على جوار (ضب)، وهو مرفوع صفة للجحر لا للضب[6]. وقال ابن هشام:((الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره)) [7]، وكان سيبويه يجيز الحمل على الجوار بلا شرط إذا أمن إشكال المعنى (اللبس) [8]. وأنكر السّيرافي[9] (ت 368ه) والفارسي(ت 377 ه) الجرَّ علَى الجِوار، وقصره الفراء علَى السّماع[10]. وقد أنكر ابن جني (الجر على الجوار) وجعل (خرباً) في قولهم: (جِحر ضبٍّ خربٍ) صفة لـ (ضب) بتقدير مضاف، أي: خرب جحره [11] . وقد ذكر الدكتور تمام حسان أن الحمل على الجوار كثير عند الكوفيّينَ، وهو من الأصول الكوفية التي يرفضها البصريون[12]،

(1) مغني اللبيب: 2/ 752.
(2) ينظر: منتهى المقاصد : 687-688.
(3) ينظر: المصدر نفسه: 688.
(4) ينظر: المصدر نفسه: المكان نفسه.
(5) الخصائص: 192/1.
(6) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 77/1، مسألة (13).
(7) مغني اللبيب: 2/ 565- 566.
(8) ينظر: الكتاب: 1/ 436، والمقتضب: 4/ 73.
(9) ينظر: شرح أبيات سيبويه:341/1.
(10) ينظر: شرح الفارضي على ألفية ابن مالك:191/3.
(11) ينظر: الخصائص:193/1.
(12) ينظر: الأصول لتمام حسان: 43.

وعليه لم يكن الجرّ على الجوار موضع اتفاق بين النّحويّينَ، سواءً في وجوده كعامل، أو فيما يدخله من التوابع. أورد التَّبريزيّ الشَّاهِد قوله تعالى ﴿ ﴾[الواقعة] [1]؛ مبيناً آراء النحاة في سبب جرّها ومخالفاً ابن هشام، إذ قال ابن هشام :((فإنَّ العطف على: ﴿ ﴾ لا على: ﴿ ﴾ إذ ليس المعنى أنَّ الولْدان يطوفون عليهم بالحور، وقيل العطف على جنات وكأنَّه قيل: المقرّبون في جنات وفاكهة ولحم طير وحور عين، وقيل على أكواب باعتبار المعنى إذ معنى يطوف عليهم ولدان مخلدون بأكواب: ينعمون بأكواب))[2]، ويرى التَّبريزيّ أنّ ﴿ ﴾ ليس معطوفًا على قوله: ﴿ ﴾ وما قبله وإلّا لكان تقديره: يطوف عليهم ولدان مخلّدون بحور عين، لكنّه غير مراد، بل هم الطائفون لا المطوف بهم فيكون جرّه على مجاورة ﴿ ﴾ [3]،وهو يرى أنّها معطوفة على جنات ((﴿ ﴾ مجرور عطفًا على جنات أي: المقربون في جنات ومصاحبة حور عين، وذلك لأنّ الجوار مع الواو ممنوع)) [4].

وساق التَّبريزيّ الشَّاهِد قوله تعالى: ﴿ ﴾ [المائدة: من الآية ٦]، خالف فيه ابن هشام والزمخشري فهو يرى أنّ ما قيل بالخفض أنّه عطف على أيديكم لا على رؤوسكم، إذ الأرجل مغسولة لا ممسوحة، ولكنه خفض لمجاورة رؤوسكم، غير صحيح . وقال الزّمخشريّ: ((لما كانت الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها كانت مظنَّةً للإسراف المذموم شرعًا، فعُطِفَتْ على الممسوح لا لتُمسح ولكن ليُنَبَّهَ على وجوب الاقتصاد في صبّ الماء عليها، وقيل (إلى الكعبينِ)، فجيء بالغاية إماطة لظنِّ من يظنُّ أنَّها ممسوحة لأنّ المسح لم يُضْرَبْ له غاية في الشريعة))[5].

يرى التَّبريزيّ الاكتفاء بإيراد ما ذكره بعض العلماء الأجلّاء، في الكتاب المسمى بـ(كنز العرفان في فقه القرآن) إذ قال في قوله تعالى:﴿ ﴾ [المائدة من الآية 6]: ((قرأ نافع وابن عامر والكسائي وحفص بالنصب عطفًا على محل (برؤوسكم)[6]، إذ الجار والمجرور محلّه النصب على المفعولية، كقولهم: مررْتُ بزيدٍ وعَمْرًا، وقرأ الباقون بالجرّ عطفًا على (رؤوسكم) وهو ظاهر. فإذن القراءتانِ دالتّانِ على معنى واحد، وهو وجوب المسح كما هو مذهب أصحابنا الأمامية، ويؤيده ما رووه عن النبي(صلى الله عليه

---

(1) الآيات من (١٧ – ٢٣) من سورة الواقعة، ﴿ ﴾.

(2) مغني اللبيب: 2/ 760.

(3) ينظر: منتهى المقاصد: 709.

(4) المصدر نفسه: 710.

(5) الكشاف: 2/ 205.

(6) ينظر: السبعة في القراءات: 242، وإعراب القراءات السبع وعللها: 1/ 143، والحجّة للقراء السبعة: 3/ 214، والغاية في القراءات العشر: 232، والنشر في القراءات العشر: 2/ 254، واتحاف فضلاء البشر: 1/ 530.

وآلة وسلم) أنّه توضَّأ ومسح على قدميه أو نعليه، ومثله عن علي (عليه السلام) وعن ابن عباس)) [1].

أمّا بخصوص عامل المخفوض على الجوار قال التَّبريزيّ: ((في ظنِّي أنْ لا يسأل نحويّ عن عامل المخفوض على الجوار: ما هو؟ فإنَّ العامل في مجاوره لا يصحّ أنْ يكون عاملًا فيه، من حيث أنّه ليس له في المعنى، وإنَّما هو لغيره، وعامل غيره لا يقتضي خفضه، كيف وهذا الاسم ينادي بعدم صحة هذا السؤال، بل حركة هذا النوع من المجرور لا إعرابية ولا بنائية ، بالنسبة إليه يحتاج إلى عامل فالإتيان بها إنَّما هو لمجرد أمر استحسانيّ لفظيّ لا تعلّق له بالمعنى وهذا كما تقول: الحمدِ للهِ، بكسر الدال إتباعًا لكسرة اللّام وهو مرفوع تقديرًا)) [2].

مِمَّا سبق يتضح لي إنّ المسألة التي ذكرها التَّبريزيّ فيها خلاف عقدي، وقد خالف ابن هشام والزمخشري فيها، أميل الى ما مال أليه التَّبريزيّ وإلى العله التي ذكرها.

(1) كنز العرفان في فقه القرآن: 12/1 – 17.
(2) منتهى المقاصد : 12/1 – 17.

الفصل الثاني

الشَّاهِد القرآنيّ النَّحويّ في الأفعال

توطئـة: الفعل عند سيبويه هو ((أمثلـة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى فَذَهَب وسَمِعَ ومَكُث وحُمِدَ، وأما بناء ما لم يقع فإنّه قولك أمراً، اذهب واقْتل واضربْ: ومخبراً: يَقتُلُ ويَذهبُ ويضرب ويُقْتلُ ويُضربُ. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرتَ)) [1].

وعرّفه الزّمخشريّ بقوله: ((بما دلَّ على اقترانِ حدثٍ بزمانٍ))[2].

وقد استشهد التَّبريزيّ بالشواهد القرآنية فيما يخص الأفعال ب(واحد وخمسين) شاهداً مقسمة على مبحثين:
المبحث الأوّل: الأفعال التّامّة، وفيه أَربعة وعشرين شاهداً.
المبحث الثاني: الأفعال الناسخة، وفيه سبعة وعشرين شاهداً.

المبحث الأوّل: الأفعال التّامّة.

قسمَ التَّبريزيّ الفعل هنا على قسمين هما الفعل الماضي والفعل المضارع.
القسم الأوّل: الفعل الماضي: هو ما دلَّ على حدثٍ في زمانٍ قبلَ زمانِكَ الحاضِرِ الذي أنتَ فِيهِ[3].

إنّ علامة الفعل الماضي قبوله تاء التَّأْنِيث الساكنة نحو(قام وَقعد) تقول: (قَامَت وَقَعَدت) أمّا حكمه فهو مبني على الفتح إلّا أنّ يعترضه ما يوجب ضمه، كَقَوْلِك:(قَامُوا وقعدوا) أو سكونه ويحصل ذلك إذا اتَّصل به ضَّمِير الرفع المتحرك، كقولك: (قُمْت وَقَعَدت وقمنا وقعدنا والنسوة قمن وقعدن)، وهذا يعني أَنْ للفعل الماضي ثلاث حالات الضَّم والْفَتْح والسكون[4].
القسم الثّاني: الفعل المضارع: وهو ما دلَّ على الزَّمان الحاضر أو المستقبل، أوَّلُهُ إحدى حروفِ (أنيت، أو نأيت، أو أتين، أو نأتي) [5]. وعرّفَهُ الزّمخشريّ بأنَّهُ ((ما يعتقبُ في صدرِهِ الهمزةُ والنُّونُ والتَّاءُ والياءُ))[6] ، وهي حروف المضارعة.
دلالة الفعل المضارع على الحال والاستقبال:

اختلف النّحويّونَ في زمن الفعل المضارع المثبت، وقد ذكر التَّبريزيّ الآراء في ذلك[7]، فهو مشترك بين الحال والاستقبال على المشهور بين النُّحاةِ، وذهب إليه

(1) كتاب سيبويه: 12/1.
(2) المفصّل في صنعة الإعراب: 319.
(3) ينظر: المفصّل في صنعة الاعراب:319 .
(4) ينظر: المفصّل في صنعة الاعراب:319، وشرح قطر الندى:27.
(5) ينظر: منتهى المقاصد : 72.
(6) المفصّل في صنعة الأعراب: 321.
(7) ينظر: منتهى المقاصد: 77.

الزّمخشريّ وابن الحاجب [1]، وذهب الرَّضيّ إلى أنَّهُ حقيقةٌ في الحال مجازٌ في الاستقبال[2]، وذهب بعضٌ إلى عكسِهِ، وبعضٌ إلى أنَّهُ حقيقةٌ في الحال، لا يستعمل في الاستقبال لا حقيقةً ولا مجازًا، وبعضٌ إلى عكسه، ونُسِبَ إلى أبي حيان أنّه نقل هذه الأقوال ، مع نسبتها إلى أصحابها واختار المشهور وجعله ظاهر كلامِ سيبويهِ[3].

اختار التَّبريزيّ القول الثاني بقوله: ((الرأي الأقوى هو القول الثّاني)) [4]؛ تبعًا للرّضي، وهو أنَّ الفعل المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال؛ لأنّه إذا خالف القرائن لم يحمل إلّا على الحال، ولا يصرف إلى الاستقبال إلّا لقرينة، وهذا شأن الحقيقة والمجاز [5].

لذا فإنّ الفعل المضارع يستعمل في الحال تارةً وفي الاستقبال أخرى، ويدخلهُ سين الاستقبال وسوف ويخلِّصَانِهِ للاستقبال، وتختصَّان به، وتُنَزَّلَانِ منه منزلة الجزء، ولهذا لا تعملان فيه مع اختصاصِهما به، ويسمّيَان بحرفي الاستقبال، وحرفي التّنفيس أيضاً، يقال: نفَّسْتُهُ أي وسّعتُهُ؛ لأنَّهما تقلبَانِ المُضارِعَ من الزَّمانِ الضيّقِ وهو الحال إلى الزَّمانِ الواسع وهو الاستقبال، والثّاني أكثرُ تنفيسًا من الأوّل على مذهبِ البصريّينَ[6].

أورد التَّبريزيّ الشَّاهِد قوله تعالى: ﴿ ﴾ [النساء من الآية 91] مبيناً أنَّ الزركشي(ت794ه) ذكر أنّ السِّينَ قد تأتي للاستمرارِ لا للاستقبال[7]، واستدلَّ عليهِ بقولِهِ تعالى: ﴿ ﴾ [البقرة من الآية 142] الآية، مدَّعياً أنَّ ذلك إنّما نزل بعد قوله:﴿ ﴾ [البقرة من الآية 142].

وردَّ عليه التَّبريزيّ: ((إنَّ هذا القول لا يعرفه النّحويّونَ، وأنّ ما استند إليه من أنَّها نزلت بعد قولهم غير موافقٍ عليه)) [8]، كما جاء في تفسيرِ الزّمخشريّ نصٌّ على نزول الآية قبل قولِهم[9]، ولو سُلِّمَ فالاستمرارُ إنّما استُفيدَ من المُضارِعِ، كما تقول: فلانٌ يقري الضَّيفَ ويصنع الجميل، تريد أنَّ ذلكَ دَأَبَهُ، والسِّينُ مفيدةٌ للاستقبالِ، إذ الاستمرار إنَّما يكون في المستقبلِ[10].

وأورد التَّبريزيّ خمسة شواهد للسين وسوف الداخلين على الفعل المضارع وهي قوله تعالى:﴿ ﴾ [البقرة من الآية 137] و قوله تعالى:﴿ ﴾ [التّوبة من الآية 71]، وقوله تعالى:﴿ ﴾ [مريم من الآية 96]، وقوله تعالى:﴿ ﴾ [الضحى الآية 5]، وقوله

(1) ينظر: المفصّل في صنعة الأعراب: 321، والإيضاح في شرح المفصّل: 2/ 6.
(2) ينظر: شرح الرَّضيّ على الكافية: 2/ 226.
(3) ينظر: منتهى المقاصد: 78.
(4) المصدر نفسه: المكان نفسه.
(5) ينظر: منتهى المقاصد:80 ، وشرح الرَّضيّ على الكافية: 2/ 226.
(6) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 647، مسأله (92).
(7) ينظر: البرهان في علوم القرآن :280/4.
(8) منتهى المقاصد: 82.
(9) ينظر: الكشّاف: 1/ 189.
(10) ينظر: منتهى المقاصد: 83.

تعالى: ﴿ ﴾ [النساء من الآية 152] ، مبيناً أنَّها تفيد الوعدَ بحصول الفعل، فَدُخولُها على ما يفيد الوعد أو الوعيد مقتضٍ لتوكيدِهِ[1].

وهذا يؤيِّدُ رأي الزّمخشريّ وهو أنَّ السّين إذا دخلت على فعلٍ محبوبٍ أو مكروهٍ أفادت أنّه واقع لا محالةَ[2]. وهذا يؤيِّدُ رأي ابن هشام بقوله :((وَمعنى السِّين أَن ذَلِك كَائِن لَا محَالة وَإِن تَأَخّر إِلى حِين وَصرح بِهِ فِي سُورَة بَرَاءَة فَقَالَ فِي ﴿ ﴾ السِّين مفيدة وجود الرَّحْمَة لَا محَالة فَهِيَ تؤكد الْوَعْد)) [3].

وساق التَّبريزيّ الشَّاهِد قوله تعالى: ﴿ ﴾ [الضحى من الآية 5] ليُبيّنَ أن سوف تختلف عن السين بدخول اللام عليها[4]. وهذا الرأي تابع فيه رأي ابن بابشاذ بقوله:((ولا يجوز دخول هذه اللام على السين وحدها. لو قلت: إنّ زيدًا لسيقوم، لم يجز، ويجوز: إن زيدًا لسوف يقوم، كالآية، لأنّ سوف بكونها ثلاثة أحرف قد خرجت إلى شبه الأسماء، فجاز أنْ تدخل عليها لام الابتداء)) [5].

وأعطى أبو حيان سبباً لذلك هو عدم دخول اللام على السين، إذ قال: ((وحكم السين في ذلك حكم سوف، فتقول: والله لسيقوم زيد، هذا مذهب البصريين، قالوا ذلك بالقياس على سوف، ولم يسمع. ولا يجيز ذلك الفراء، قال: لأنّ اللام كالجزء مما تدخل عليه؛ ولذلك جاز في فصيح الكلام: لهو قائم، بتسكين الهاء تخفيفاً إجراء لها مجرى عضد، فلو قلت والله لسنقوم لأدى ذلك إلى توالي أربعة أحرف بالتحريك فيما هو كالكلمة الواحدة، وذلك مرفوض في كلامهم، ولذلك سكنوا آخر الفعل في ضربت)) [6].

استناداً إلى ما سبق يتضح لي أنّ التَّبريزيّ خالف البصريين ووافق الفرّاء بدخول اللام على (سوف) ، وعدم دخولها على (السين) لتأكيد معنى الاستقبال.

دخول (قد) على الفعل:

(قد) حرف مختص بالفعل، ويدخل على الماضي بشرط أن يكون متصرفاً، وعلى المضارع، بشرط تجرده من جازم وناصب وحرف تنفيس، واختلفت عبارات النّحويّينَ في معنى(قد) [7]، فذكروا ولها ستَّةُ معانٍ.

المعنى الأوّل: التّوقّعُ:

ادّعى ابن هشامٍ ظهوره في المُضارع، ومثّلَهُ بقولك: قدْ يقدمُ الغائبُ، إذا كنتَ تتوقّعُ قدومَهُ [1]، ومثل الزّمخشريّ بمجيئه للتَّوقُّع بالماضي[2]، وقَالَ ابن الحاجب: ((هذا كلُّهُ إذا دخل على الماضي، فأمّا إذا دخل على المضارع فهو للتَّقليل على ما ذكره))[3].

---

(1) ينظر: منتهى المقاصد: 83.
(2) ينظر: الكشاف: 1/ 335.
(3) مغني اللبيب: 287/1.
(4) ينظر: منتهى المقاصد: 84.
(5) شرح المقدمة المحسبة: 268/1.
(6) التذييل والتكميل: 383/11.
(7) ينظر: الجنى الداني: 254 وضياء السالك إلى أوضح المسالك: 119/1، والنحو الوافي: 52/1.

معنى (قد) التَّأْكِيد وقيل التَّقْريب إذا دخل على الماضي ومعناه التَّحْقِيق مع المضارع قال الْخَلِيل هي لقوم يتوقعون أمرا فيقول لهم قد كان ذلك ومنه قول المؤذّن: قدْ قَامَتِ الصَّلاةُ؛ لأنّ الجماعةَ ينتظرونَ لذلكَ(4).

ساق التَّبريزيّ الشَّاهِد قوله تعالى: ﴿ٱلخ لم لى لي ﴾ [المجادلة من الآية 1] ليُبيّنَ أن ((قد مع الماضي تعطي معنى توقّع حصول الفعل فهنا كانت تتوقَّع إجابةَ الله لدعائِها))(5)، ومعنى (التوقع)أثبتَهُ الأكثرونَ مع المُضيِّ، وعن الخليلِ: يُقالُ: قد فَعَلَ، لقومٍ ينتظرونَ الخبرَ، ومنهُ قولُ المؤذّنِ: قدْ قَامَتِ الصَّلاةُ؛ لأنَّ الجماعةَ ينتظرونَ لذلكَ(6)، وذكر خالد الأزهري في حديثه عن معاني " قد" :((زعم بَعضهم أَنَّهَا أَي قد لَا تكون للتوقع مَعَ الْمَاضِي؛ لأنّ التوقع انْتِظَار الْوُقُوع فِي الْمُسْتَقْبل والماضي قد وَقع فَكيف يتَوَقَّع وُقُوع مَا وَقع، وَقَالَ الَّذين أثبتوا معنى التوقع مَعَ الْمَاضِي أَنَّهَا تدل على أنّه أَي الْفِعْل الْمَاضِي كَانَ منتظراً ،تَقول (قد ركب الْأَمِير) لقوم ينتظرون هَذَا الْخَبَر وَهُوَ ركُوب الْأَمِير ويتوقعون الْفِعْل وَهُوَ الرّكُوب)) (7).

أما التَّبريزيّ فيرى دخولها للتوقع على الماضي والمضارع بقوله: ((وعندي أنَّ دخولَها على ما هو متوقَّعٌ ثابتٌ ماضيًا أو مُضارِعًا، ويجوزُ في كليهما أن يكونَ التّوقُّعُ من المتكلِّمِ أو من غيرِهِ، أمّا الأوَّلُ في الأوَّلِ فكقولِ من قَالَ: قد جاءَ فلانٌ، وكانَ يتوقَّعُ قدومَهُ، وأمَّا الثّاني فِيهِ فكقولِ من قَالَ: قدْ ركبَ الأميرُ، لمن ينتظرُ ركوبَهُ، وأمَّا الأوَّلُ في الثّاني فكقولك: قدْ يقدمُ الغائبُ، إذا كنتَ تتوقَّعُ قدومَهُ، وأمَّا الثّاني فِيهِ فكقولكَ هذا لمن يتوقَّعُ قدومَهُ)) (8). وممن ذكر معنى التوقع من النّحويّينَ أبو حيان (9).

المعنى الثّاني: تقريب الماضي من الحالِ:

فقولُكَ: قامَ زيدٌ، يحتمل الماضي القريب والماضي البعيد، فإذا قلت: قد قام، اختصَّ بالقريب، ويتطلب إفادتها ذَلِك أَحْكَام منها (10).

الأوّل: وجوب دخولها على الماضي الواقع حالًا، فتحصل المقارنة بين حصول مضمون الحال وحصول مضمون عاملها، إمّا ظاهرةً أو مقدّرةً(1).

(1) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 186.
(2) ينظر: المفصّل في صنعة الإعراب: 323.
(3) الإيضاح في شرح المفصّل: 2/ 236.
(4) ينظر: كتاب سيبويه : 4/ 223، وحروف المعاني للزجاجي: 13، والجنى الداني: 256.
(5) منتهى المقاصد: 84.
(6) ينظر: الكتاب: 4/ 223، وحروف المعاني للزجاجي: 13، والأُزهيّة: 211، والجنى الداني: 256.
(7) ينظر: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب : 138.
(8) منتهى المقاصد: 86.
(9) ينظر: التذييل والتكميل:107/1.
(10) مغني اللبيب : 1/ 188.

واستشهد التَّبريزيّ بقوله تعالى: ﴿□□□□□□ بر □□ بن﴾ [البقرة من الآية 246] ، إذا كانت ظاهرةً، واستشهد بشاهدين إذا كانت مقدرة، وهما قوله تعالى: ﴿□﴾ [يوسف من الآية 65]، وقوله تعالى: ﴿□□□□﴾ [النساء من الآية 90] (2).

قال ابن هشام:((وجوب دُخُولهَا عِنْد الْبَصرِيين إِلَّا الْأَخْفَش على الْمَاضِي الْوَاقِع حَالاً أمّا ظاهرةً أو مقدّرةً ..... وَخَالفهُم الكوفيّونَ والأخفش فَقَالُوا لَا تحْتَاج لذَلِك لِكَثْرَة وُقُوعهَا حَالاً بِدُونِ (قد) وَالْأَصْل عدم التَّقْدِير لَا سِيمَا فِيمَا كثر اسْتِعْمَاله)) (3).

أورد التَّبريزيّ قوله تعالى: ﴿□□□□﴾ [النساء من الآية 90]، ليُبيّنَ أنّ في هذه المسألة خلاف وهو مجيء (قد) مع الفعل الماضي(4)، هذا عند البصريِّينَ إلّا الأخفشَ، وخالفَهُمْ الأخفشُ والكوفيُّونَ غير الفرّاء(5).

فقالوا لا نحتاج لذلك لكثرة وقوعها حالا بدون (قدْ)، والأصل عَدم التّقديرِ، ولا سيَّما فيما كثر استعمالهُ(6).

ويلاحظ أنّ الأنباريّ قد ردّ حجج الكوفيّينَ وانتصر للبصريين، قال: ((أمّا احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿□□□□﴾ فلا حجة لهم فيه، وذلك من أربعة أوجه؛ الوجه الأوّل: أنْ تكون صفة لقوم المجرور في أوّل الآية، وهو قوله تعالى: ﴿□ ني □ ير □□﴾ [النساء من الآية 90] والوجه الثاني: أنْ تكون صفة لقوم مقدر ويكون التقدير فيه: أو جاؤوكم قومًا حصرت صدورهم، والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أنْ يقع حالًا بالإجماع. والوجه الثالث: أنْ يكون خبرًا بعد خبر، كأنّه قال: أو جاؤوكم، ثُمَّ أخبر فقال: حصرت صدورهم. والوجه الرابع: أنْ يكون محمولًا على الدعاء، لا على الحال، كأن قال: ضَيَّقَ الله صدورهم، كما يقال: جاءني فلان وسَّع الله رزقه، وأحسن إليَّ غَفَرَ الله له، وسَرَقَ قطع الله يده، وما أشبه ذلك؛ فاللفظ في ذلك كله لفظ الماضي ومعناه الدعاء، وهذا كثير في كلامهم))(7).

ويبدو لي أنّ هذه الردود الأربعة تتضمن تأويلاً أو تكلّفاً في التوجيه؛ انتصارًا للقاعدة النّحويّة، ولو إنّنا احتكمنا إلى النص القرآنيّ لذهبنا إلى ما ذهب إليه الكوفيّونَ، فهناك أكثر من آية قرآنية وردت فيها الجملة المصدرة بالماضي حالاً منها قوله تعالى: ﴿□ □□□□□ بر □□ بن﴾ [البقرة من الآية 246] ، وليست الآية التي ردّ فيها الأنباري حجج الكوفيّينَ فحسب.

---

(1) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 49/1 ، والكناش في فني النّحو والصرف:5/2 .
(2) منتهى المقاصد: 86.
(3) مغني اللبيب : 1/ 188.
(4) منتهى المقاصد: 433.
(5) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: 1/ 24، 282.
(6) للوقوف على خلاف المذهبينِ في المسألة ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1 /252: مسألة (32) ، والتبيين عن مذاهب النّحويّينَ: 386- 390، واللباب في علل البناء والإعراب: 1 /293، وائتلاف النصرة: 124- 125، وهمع الهوامع: 4 / 5.
(7) الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 207: مسألة (32).

ونستخلص مِمَّا سبق في يتضح لي أنّ التَّبريزيّ مال إلى النص القرآنيّ بوصفه أصل السماع الأوّل مرجحًا ما ذهب إليه الكوفيّونَ، ولم ينتصر للبصريين، قال: ((لكن وقوعه دون ذكر (قد) كثير في الكلام فالتقدير تكلّف بلا دليل)) (1).

الثاني: إنَّ القَسم إذا أجيب بماضٍ متصرّفٍ مثبتٍ، فإنْ كانَ قريباً من الحال جيء باللّام و(قدْ)، استشهد التَّبريزيّ بقوله تعالى: ﴿ [يوسف من الآية 91]، وإن كان بعيداً جيءَ باللّامِ وحدها(2).

ومُقْتَضى كلام الزّمخشريّ أَنَّها فِي نحو (وَالله لقد كان كذا) للتوقع لا للتقريب فَإِنَّهُ قال في تَفْسِير قَوْله تَعَالى: ﴿ [الأعراف من الآية 59] :((فإن قلتَ: ما بالُهم لا يكادُونَ ينطقونَ بهذِهِ اللّامِ إلّا مع قدْ، وقلَّ عنهم نحو قولِهِ(3):

حَلِفْتُ لَهَا بِاللهِ حِلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا [إِنْ] مِنْ حديثٍ ولَا صَالِ

قلتُ: إنّما كانَ ذلكَ لأنّ الجملةَ القسميَّةَ لا تُساقُ إلّا تأكيدًا للجملةِ المُقسَمِ عليها، التي هي جوابُها، فكانتْ مظنَّةً لمعنى التّوقُّعِ الذي هو معنى (قدْ) عند استماعِ المخاطبِ كلمةَ القَسَمِ)) (4).

قال الدَّماميُّ: ((لا نسلِّمُ أنَّ المرادَ: لقد آثركَ اللهُ علينا بالصَّبرِ، إذ يجوزُ أن يكونَ المراد: بالحُكْمِ علينا في أرضِكَ، وذلكَ قريبٌ من حالِ تكلُّمِهم بذلكَ)) (5).

الثالث: دخول لام الابتداء في نحوِ: إنَّ زيدًا لقدْ قامَ، وذلكَ لأنّ الأصلَ دخولُها على الاسمِ، نحو: إنَّ زيدًا لقائم، وإنّما دخلَتْ على المُضارِعِ لِشبهِهِ بالاسمِ، واستشهد التَّبريزيّ بقوله تعالى: ﴿ [النحل من الآية 124]، موضحاً أنّ الماضي إذا قرب من الحال أشبه المضارع الذي هو شبيهٌ بالاسم، فجازَ دخولها عليهِ (6).

المعنى الثّالثُ: التّحقيق:

ساق التَّبريزيّ ثلاثة شواهد ليُبيّنَ أنّ (قد) أفادت التحقيق، وهي قوله تعالى: ﴿ [المؤمنون الآية 1]، وقوله تعالى: ﴿ [الشمس الآية 9]، وقوله تعالى: ﴿ [النور من الآية 64]، مبيناً معنى (قد) حمل على التحقيق من بعض النحاة منهم الزّمخشريّ إذ قَالَ: ((دَخَلَتْ (قد) لتوكيدِ العِلْمِ، ويرجعُ ذلكَ إلى توكيدِ الوعيدِ))(7)، وقال غيرهَ في: قوله تعالى: ﴿ [البقرة من الآية 65]: (((قد) في الجملةِ الفعليَّةِ

(1) منتهى المقاصد: 433.

(2) المصدر نفسه: 90.

(3) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس، ينظر: ديوانه: 125، وهو بعدُّ من شواهد النحويين، ينظر: الجنى الداني: 135، وشرح شواهد المغني: 1/ 431، وهمع الهوامع: 2/ 115، 4/ 248 ، والشاهد فِيهِ هنا قوله: (لناموا) إذ اقترن الفعل الماضي المتصرّف المثبت الواقع جوابًا للقسم باللّام من غير قد؛ لأنَّه للحال البعيد.

(4) الكشّاف: 2/ 453.

(5) تحفة الغريب (قسم الأدوات والحروف): 1/ 610.

(6) ينظر: منتهى المقاصد:91، مغني اللبيب: 1/ 189.

(7) الكشّاف: 4/ 328.

المجابِ بها القَسَمُ مثلُ إنَّ واللّامِ في الجملةِ الاسميَّةِ المجابِ بها القَسَمُ في إفادةِ التّوكيدِ))[1].

المعنى الرَّابعُ: التّقليل:

وهو قسمان: تقليل وقوع الفعل، نحو: قدْ يصدقُ الكَذُوبُ، وقدْ يجود البخيل، وتقليل متعلّقِهِ، واستشهد التَّبريزيّ له بقوله تعالى: ﴿قَدۡ يَعۡلَمُ﴾ [النور من الآية 64]، أي: إنَّ ما هم عليهِ هو أقلُّ معلوماتِهِ تعالى[2].

وَزَعَمَ بعضُهم[3] أنَّها في هذه الأمثلةِ ونحوِها للتَّحقيقِ، وأنَّ التّقليلَ في المثالَينِ الأوّلَينِ لم يُستَفَدْ من (قدْ)، بل من قولك: الكذوبُ يصدقُ، والبخيلُ يجودُ، فإنَّهُ إن لم يُحملْ على أنَّ صدورَ ذلكَ منهما قليلٌ كانَ فاسدًا، إذ آخِرُ الكلامِ يُناقضُ أوّلَهُ[4].

المعنى الخامسُ: التّكثيرُ: استشهدَ التَّبريزيّ بقولِهِ تعالى: ﴿قَدۡ نَرَىٰ﴾ [البقرة من الآية 144]، مبيناً أنَّ معنى قد في هذه الآية الكريمة هو التكثير[5] ، وهو ما قاله الزّمخشريّ في هذه الآية، وهو: ((أي: رُبَّما نَرَى، ومعناهُ تكثيرُ الرُّؤيةِ))[6].

قال ابن مالكٍ: ((وإطلاقُ القولِ بأنَّها بمنزلةِ رُبَّما موجِبٌ للتَّسويةِ بينهما في التّقليلِ والصَّرفِ إلى المُضيّ))[7]، واعترضَهُ أبو حيّان فقالَ: ((لم يبيّنْ سيبويهِ الجهةَ التي فِيهِا (قد) بمنزلةِ رُبَّما، ولا يدلُّ ذلكَ على التّسويةِ في كلّ الأحكامِ، بل يستدلُّ بكلامِ سيبويهِ على نقيضِ ما فَهِمَهُ ابنُ مالكٍ، وهو أنَّ (قد) بمنزلةِ رُبَّما في التّكثيرِ فَقَطْ، ويدلُّ عليهِ إنشادُ البيتِ[8]؛ لأنّ الإنسانَ لا يفخَرُ بما يَقَعُ منهُ على سبيلِ القلّةِ والنُّدرةِ، وإنّما يفخرُ بما يَقَعُ منهُ على سبيلِ الكثرةِ فيكونُ (قد) بمنزلةِ رُبَّما في التّكثيرِ فَقَطْ))[9].

المعنى السّادسُ: النفيُ: لم يذكر التبريزي شاهدا قرآنيا لهذا المعنى.

استناداً إلى ما مضى يتبيّن لنا أنّ للحرف (قد) دلالات كثيرة يمكن استنباطها من نوع الفعل الذي يليها، ومن سياق الكلام الواردة فيه.

إذ يرى التَّبريزيّ أنها للتوقّع مع الماضي والمضارع، من طرف المتكلّم أو السامع، يقول: ((وعندي إنَّ دخولها على ما هو متوقع ثابتٌ ماضيًا أو مضارعًا، ويجوز في

---

(1) مغني اللبيب: 1/ 190.

(2) ينظر: منتهى المقاصد:92.

(3) منهم المرادي في الجنى الداني:255، وخالد الأزهري في موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب:137.

(4) ينظر: منتهى المقاصد:92.

(5) ينظر: المصدر نفسه: المكان نفسه.

(6) الكشّاف: 1/ 342.

(7) شرح التّسهيل لابن مالك: 1/ 29.

(8) البيت هو قول الهذلي (قد أتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرّاً أنامِلُه ... كأنَّ أثوابَهُ مُجّتْ بفِرْصادِ) . البيت من البسيط، وقد نسبِهِ سيبويه في الكتاب إلى الهذلي، والحقّ أنَّ هذا البيت لعبيد بن الأبرص، ينظر: ديوان عبيد بن الأبرص: 71، ينظر: تحصيل عين الذهب: 571، وقد نسبِهِ لشمّاسٍ الهذلي، وشرح المفصّل لابن يعيش: 8/ 147، وشرح التّسهيل لابن مالكٍ: 1/ 29، 4، 108، ومغني اللبيب: 1/ 189، وخزانة الأدب: 11/ 253، وبلا نسبة في: المقتضب: 1/ 181، وشرح شواهد الإيضاح: 220، وهمع الهوامع: 2/ 73 .

(9) التّذييل والتّكميل: 1/ 107.

كليهما أنْ يكون التّوقع من المتكلّم أو من غيره، أمّا الأوّل في الأوّل فكقول من قال: قد جاءَ فلانٌ، وكان يتوقّع قدومه، وأمَّا الثّاني فيه فكقول من قال: قد ركبَ الأميرُ، لمن ينتظر ركوبه، وأمَّا الأوّل في الثّاني فكقولك: قد يقدمُ الغائبُ، إذا كنت تتوقّع قدومه، وأمَّا الثّاني فيه فكقولك هذا لمن يتوقع قدومه))[1].

المبحث الثاني: الأفعال الناسخة:

أولاً: الأفعال الناقصة:

هي الأَفعال التي تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ ويصير اسمها وتنصب الخبر و يصير خبرها، فالمبتدأ مشبه بالفاعل والخبر مشبه بالمفعول به[2].

عرفها التَّبريزيّ بقوله: ((وهي ما وُضِعَتْ لتقريرِ الشَّيءِ على صفة غير مصدرها))[3]، وحدّها ابنُ الحاجب بـ((ما وُضِعَ لتقريرِ الفاعلِ على صفةٍ))[4] ، وعلى وفقه في الوافي[5]، رد التَّبريزيّ عليه بقوله: ((إنَّ قوله: لتقرير الفاعل يناقض كونها ناقصة، وإنَّ زيدًا في: ضُرِبَ زيدٌ، أيضًا متّصف بصفة الضرب، وكذا جميع الأفعال التامّة، وتعريفنا سالم من هذا؛ لأنَّها ليست للتقرير بالقيد المذكور، فمعنى: كان زيدٌ قائمًا، أنَّ زيدًا متّصف بصفة القيام المتّصف بصفة الكون أي الحصول والوجود))[6] .

وقال التَّبريزيّ قد يضمّن كثير من الأفعال التّامّة معنى الناقصة، كما تقول: تتمّ التسعةُ بهذا عشرةً، أي: تصير عشرة تامّة، وكمُلَ زيدٌ عالماً، أي: صار عالماً كاملاً[7] .

فهو يرى أنّ عددها غير محصور، قال: ((والظاهر أنَّها غير محصورة))[8]. قال ابن الأثير(ت606ه) في عددها: ((وقد ألحقوا بها" آض" و" عاد" و" غدا" و" راح"، وأفعال المقاربة، وهي:" عسى" و" كاد" و" جعل" و" طفق" و" كرب"، وجعلوا" قعد" بمنزلتها في قولهم أرهف شفرته حتّى قعدت كأنّها حربة)) [9]، واستشهد التَّبريزيّ بقوله تعالى:ﱡ ﱠ [مريم من الآية 17]، وهو بمعنى صار مِثْلَ بشرٍ. وجاء: ما جاءت حاجتَكَ، بالنصب على المشهور، أي ما كانت حاجتَكَ، أو ما صارت حاجتَكَ، و(ما) استفهامية أو

(1) منتهى المقاصد: 86.
(2) ينظر: اللمع في العربيّة : 36 ، وأوضح المسالك1 /296.
(3) منتهى المقاصد: 245.
(4) الكافية: 47.
(5) ينظر: المنهل الصافي: 2/ 358.
(6) منتهى المقاصد: 245.
(7) ينظر: المصدر نفسه: 250.
(8) المصدر نفسه: 249.
(9) البديع في علم العربيّة:460/1.

نافية[1]، قال سيبويه: ((ومثلُ قولهم: من كان أخاك قولُ العرب: ما جاءتْ حاجتَك، كأنّه قال: ما صارت حاجتَك)) [2].

سبب تسميتها بالناقصة:

إنّما سمّيت هذه الأفعال بالناقصة؛ لأنَّها لا تكتمل مع المرفوع وحده، ولا تتم الفائدة الأساسية من جملتها ولا يتّضح معناها إلّا مع منصوبها، بخلاف الأفعال التّامّة التي يتم معناها ويتّضح المراد منها بمرفوعها من دون الحاجة لذكر المنصوب، ولهذا السبب سمّيت أفعال (كان وأخواتها) بالأفعال الناقصة[3]، وعن سيبويه:((تقول: كان عبدُ الله أخاك، فإنَّما أردْتَ أن تُخْبِرَ عن الأُخوّة))[4]، وقيل لأنَّها تدلّ على الزمان دون الحدث، نسبه ابن هشام إلى المُبرّد (ت 285ه) فالفارسي(ت 377ه) فابن جني(ت 392ه) فالجرجاني(ت 471ه) فابن برهان(ت 518ه) ثُمَّ الشلوبين (ت 645ه) [5].

وممّن ذَهَبَ إلى هذا القول أيضاً ابن السراج [6] ، وقال ابن مالك ((زعم جماعة منهم ابن جني وابن برهان والجرجاني أن كان وأخواتها تدل على زمن وقوع الحَدَث، ولا تدل على حدث، ودعواهم باطلة من عشرة أوجه)) [7] وفي هذه الأوجه؛ إنَّها لو كانت مجرّدة من الحدث لم يُبنَ منها أمر[8]، وقوله تعالى:ُاً □ □ □ ً[النساء من الآية 135]، ف (كونوا) فعل أمر.

يتضح من ذلك أن التَّبريزيّ يبطل القول بأنَّ الأفعال الناقصة لا تدلّ على الحدث أيضاً، فهو يرى ((أنَّها لو كانت مجرّدة من الحدث لم يُبنَ منها أمر كقوله تعالى:ُاً□□□ ً)) [9]، وقد تابع ابن مالك في ذلك [10]، وقد بيّن سبب ذلك ناظر الجيش بقوله: ((إنّ من جملة العوامل المذكورة انفك ولا بد معها من نافٍ فلو كانت لا تدل على الحدث الذي هو الانفكاك بل على زمن الخبر لزم أن يكون معنى قولنا ما انفكَّ زيداً غنيّاً ما زيد غنيّا في وقت من الأوقات الماضية، وذلك نقيض المراد فوجب بطلان ما أفضى إليه)) [11].

وقد أورد التَّبريزيّ قوله تعالى:ُاً□□□ ً [الفرقان من الآية 54] ، في مقام حديثه عن عملِ هذهِ الأفعال بأنّها ترفع المبتدأ مشبّهاً بالفاعل ويسمّى اسمها، وتنصب الخبر مشبّهًا

(1) ينظر: منتهى المقاصد: 250.
(2) كتاب سيبويه: 1/ 50.
(3) ينظر: البديع في علم العربيّة : 460/1 ، والوجيز في الصرف والنحو والإعراب :257-258.
(4) الكتاب لسيبويه: 1/ 45.
(5) ينظر: مغني اللبيب: 2/ 488.
(6) ينظر: الأصول في النّحو: 1/ 82.
(7) شرح التسهيل لابن مالك: 1/ 338 - 340.
(8) ينظر: شرح التسهيل: 1/ 338 - 340، والتذييل والتكميل: 4/ 135- 137.
(9) منتهى المقاصد: 254.
(10) ينظر: شرح التسهيل: 1/ 340.
(11) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 3/ 1085.

بالمفعول ويسمّى خبرها[1]، وهذا مذهب البصريين[2]، ونسب خالد الأزهري إلى جمهور الكوفيّينَ إلّا الفرّاء أنَّها لا تعمل في المرفوع شيئاً، وإنّما هو بما كان مرفوعاً به قبل دخولها[3].

يرى التَّبريزيّ أنّ هذا القول يناقض ما ذهبوا إليه في رافع المبتدأ والخبر، وهو أنّهما يترافعان، إذ لا معنى لعمل الخبر المنصوب في المبتدأ الرفع؛ لأنّ عمل الخبر فيه إنّما هو لكونه خبراً له كما يظهر من دليلهم، فبعد أنْ زال كونه كذلك كيف يعمل فيه؟ ولا يُستصحب العمل لعدم بقاء الموضوع على حالته الأولى[4].

أمّا رأي الفرّاء بأنَّ نصب الخبر للتشبيه بالحال[5]، وعن بقيّة الكوفيّينَ أنّه منصوب على الحال[6]، فيرى التَّبريزيّ أنّ هذا غير صحيح أيضاً ؛ بقوله: ((والصحيح مذهب البصريين؛ لوروده مضمرًا ومعرفةً وجامدًا، ولكونه لا يُستغنى عنه وليس ذلك شأن الحال، ولا يقال يعارضه وقوعه جملة وشبهها ولا يقع المفعول به كذلك؛ لأنَّ الجملة تقع موقع المفعول به كالمحكيّة بالقول نحو:ُ□□□□ً [مريم من الآية 30]، وكذلك شبهها كمررْتُ بزيدٍ، ودخلْتُ الدَّارَ)) [7].

وتقسم هذه الأفعال على ثلاثة أقسام[8]:

القسم الأوّل: ما يعمل هذا العمل مطلقاً، هو ثمانية: كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظلّ، وبات، وصار، وليس، واستشهد التَّبريزيّ بقوله تعالى:ُ□□□ً [النساء من الآية 135]، ليبين عملها وهو رفع المبتدأ اسماً لها ونصب الخبر خبراً لها[9]، والأصل في ذلك أنّ (كان) تدلُّ على ((دَوام مضمون الجملة إلى زمن النطق بها دون تعرض لانقطاع، اي لم يزل ، ويبدو أن الحكم بهذا المعنى لـ(كان) متأتٍ من أنّ القول بكونها دالة على الماضي يخالف العقيدة الإسلامية في صفات الله تعالى من كونه عزّ وجلّ قديرًا في كلّ الأزمان، فكأنّ هذه الدلالة خارجة عن أصل دلالتها الذي ذكره النّحويّونَ، إذ ((تخْتَص (كَانَ) بمرادفة (لم يزل) كثيراً أَي: أَنَّهَا تَأتي دَالَّة على الدَّوَام، وَإِنْ كَانَ الأَصْل فِيهَا أَن يدل على حُصُول مَا دخلت عَلَيْهِ فِيمَا مضى مَعَ انْقِطَاعه)) [10]، وهذا

(1) ينظر: منتهى المقاصد: 255.
(2) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 1/ 167، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 1/ 418- 419، والتذييل والتكميل: 4/ 115، وهمع الهوامع: 2/ 63.
(3) ينظر: شرح التصريح: 1/ 233.
(4) ينظر: منتهى المقاصد: 245.
(5) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: 1/ 281.
(6) ينظر: التذييل والتكميل: 4/ 115، وارتشاف الضرب: 1146، شرح التصريح:1/ 233، وهمع الهوامع: 2/ 64.
(7) منتهى المقاصد: 245 .
(8) ينظر: أوضح المسالك: 1/ 227-233.
(9) ينظر: منتهى المقاصد:255.
(10) همع الهوامع: 1/ 437.

الخروج عن الأصل تقتضيه مراعاة تنزيه الله تعالى عما لا يليق به، وهو يكشف عن أثر العقيدة في التحليل النَّحويّ.

القسم الثاني: ما يعمل بشرط أنْ يتقدّمه نفيٌ لفظاً أو تقديراً، هو أربعة: زال، وبرح، وفتئ، وانفكّ، وإنّما اشترطوا فيها ذلك لأنَّها بمعنى النفي، فإذا دخل عليها النفي انقلبت إثباتاً، وهو المقصود كما جاء عن ابن عصفور وجماعة[1]، وتبعهم ابن هشام [2].

واستشهدَ التَّبريزيّ لذلك بقوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ﴾ [يوسف من الآية 85] أي: لا تفتأ، على مجيء (تفتأ) ناقصة لأنّ المعنى لا تفتأ، وإنّما جاز حذفها لعدم اللبس، إذ قد تقرّر أنَّها لا تكون ناقصة إلّا مع النفي بحرف أو اسم أو فعل موضوع لنفي أو عارض فيه بنقل أو استلزام أو نهي، أو دعاء بـ(لا) في الماضي، وبـ(لن) في المضارع، إن جاز ورودها للدعاء[3].

ودلالة هذه الأفعال تتمثل في ملازمة الخبر المخبر عنه، ما زال زيد ضاحكًا وما برح عمرو أزرقَ العينين[4]، وهي ((ملازمة جارية على ما يقتضيه الحال من الملازمة مدة قبول الخبر عنه للخبر سواء دام بدوامه نحو: مازال زيد أزرق العينين، ما زال الله محسنًا، أو لا نحو: مازال زيد ضاحكًا))[5].

القسمُ الثالث: ما يعمل بشرط أنّ يتقدّمه ما المصدرية الظرفية وهو دام، واستشهد التَّبريزيّ لذلك بقوله تعالى: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم من الآية 31] أي: مدة دوامي حيًا [6]، والدليلَ على مصدريةِ (ما) أنَّها تقدّر بالمصدرِ وهو الدوامُ، وسمّيت ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدّة، فأصل المثال: مدّة دوامي حيّاً، فحذف الظرف وخلفته ما وصلتها كالمصدر الصريح [7].

وتعمل تصريفات هذه الأفعال في المضارع والأمر عمل الماضي منها، فترفع الأوّل اسماً وتنصب الثاني خبراً [8].

استعمال كان واخواتها:

يجوز استعمال هذه الأفعال تامة الا (فتىء) و(زال) التي مضارعها (يزال) لا التي مضارعها يزول، وليس لا تستعمل إلّا ناقصة[1]، فتأتي بقية الأفعال غير هذه الأفعال الثلاثة تامة أي إنها ترفع فاعلاً إذا دلّت على الحدث[2].

(1) ينظر: همع الهوامع: 4/ 95- 96، وحاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: 1/ 227.
(2) ينظر: المقرب : 273/1، مغني اللبيب: 1/ 315.
(3) ينظر: منتهى المقاصد: 245.
(4) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 1/ 268، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك:1/ 219.
(5) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: 1/ 334.
(6) ينظر: منتهى المقاصد: 246، وشرح الكافية الشافية 384/1 ، وشرح شذور الذهب لابن هشام:241 ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 267/1.
(7) ينظر: شرح التصريح 237/1 .
(8) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 95 ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك :269/1.

أوّلاً: استعمال كان:

يستعمل (كان) على ثلاثة أضرب:

الأوّل: ما يعمل عمل الأفعال ناقصة كما هو أصلها، ولها معنيان:

المعنى الأوّل: ثبوت خبرها مقترنًا بالزمان الذي يدلّ عليه صيغة الفعل الناقص، أمّا ماضيًا أو حالًا أو استقبالًا، أوردَ التَّبريزيّ قوله تعالى: ﴿ٱمجنخنخ﴾ [النساء من الآية 134]، في مقام حديثه عن استعمال الفعل الناقص (كان)؛ إذ ذهب بعضهم إلى أنَّ (كان) يدلّ على استمرار مضمون الخبر في الزمن الماضي، ويرى التَّبريزيّ ((أن ذلك غير صحيح ؛ لأنّ الاستمرار في الآية القرآنية جاء من قرينة وجوب كون الله جلّ شأنه سميعاً بصيراً، لا من لفظ كان)) (3).

المعنى الثاني: أنْ تكون بمعنى صار وهو قليل بالنسبة إلى الأوّل، أي تكون بمعنى الشَأْن والحديثِ، وذلك قولك: (كان زيدٌ قائمٌ)، ترفع الاسمَيْن معًا(4).

الثاني : التعبير عنها بمعنى (ثبت) خير من التعبير عنها بمعنى (حدث)؛ لأنّها قد تكون تامَةً فيما لا حدوثَ فيه، نحو: (كان اللهُ ولا شيءَ مَعَهُ)، وقد تكون لما يُعَبّر عنه بالحدوث، وتارةً يُعَبّر عن معنى التّامّة بـ(حَضَرَ) (5).

ذكر التَّبريزيّ أنّ (كان) تكون بمعنى (ثبت)، وهي التي يعبّر عنها النّحويّونَ بالتّامّة، نحو: (كان اللهُ ولا شيءَ مَعَهُ)، وأنْ تكون تامّة بالمرفوع من غير حاجة إلى المنصوب، بمعنى ثبت ووقع، وتارةً يُعَبّر عن معنى التّامّة بـ(حَضَرَ)، واستشهد التَّبريزيّ لذلك بقوله تعالى: ﴿ٱ□□□□﴾ [البقرة من الآية 280] (6)، أي: وإنْ حضر ذو عسرة و(كان)هنا فعل ماض تامّ و(ذو) فاعله مرفوع بالواو؛ لأنّه من الأسماء الستة و(عسرة) مضاف إليه(7).

وذكر الخليل أنّه قد يكون (كَانَ) فِي معنى جَاءَ ، قال تعالى: ﴿ٱ□□□□﴾ [البقرة من الآية 280]، أَي: وَإِنْ جاء ذو عسرة(8)، فتكون من الأفعال التي يجوز أن تجري على القياس فتكتفي بالإسناد إلى الفاعل، وتسمّى حينئذٍ تامّة، بمعنى: أنّها لم تحتج إلى خبر(9).

وساقَ التَّبريزيّ ما قال التفتازاني في حاشية الكشاف عند الكلام حول قوله تعالى: ﴿ٱ□□□□بر□﴾ [البقرة من الآية 184] بوصفها قاعدة نفيسة في تقدير هل (كان) تامة أو ناقصة، وذلك أنّه إذا قيل في الظرف المستقرّ كان أو كائن فهو من كان التّامّة بمعنى

---

(1) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 279/1 .
(2) ينظر: توجيه اللمع : 37 .
(3) منتهى المقاصد: 247.
(4) ينظر: شرح المفصّل: 4/ 349.
(5) ينظر: منتهى المقاصد: 257، و شرح الرَّضيّ على الكافية: 2/ 293.
(6) ينظر: منتهى المقاصد: 257.
(7) ينظر: منتهى المقاصد: 257، و شرح الرَّضيّ على الكافية: 2/ 293.
(8) ينظر: الجمل في النّحو: 148.
(9) ينظر: أوضح المسالك:1/ 247.

حَصَلَ وثبت، والظرف بالنسبة إليه لغو، لا الناقصة، وإلّا كان الظرف في موضع الخبر فيقدّر كان أخرى وتتسلسل التقديرات[1].

الثالث: أنْ تكون زائدة غير مفيدة لشيء إلّا محض التأكيد، نحو: ما كان أحسن زيداً، وقوله تعالى:ﱡ ﱠ [مريم من الآية 29]، أي: كيفَ نُكلِّمُ مَنْ فِي المهدِ صَبيّاً، وَإنَّما دَخَلَّتْ كَانَ هَاهُنَا تحسيناً للكلامِ وتوكيداً لَهُ، وَنُصِبَ (صبياً) عَلى الحالِ[2].

واستشهد التَّبريزيّ بقوله تعالى :ﱡ ﱠ [ق من الآية 37][3]، وقال الزّمخشريّ أنّ: ((قوله عز وجل:ﱡ ﱠ يتوجه على الأربعة))[4] أمّا الوجوه الأربعة التي ذكرها الزّمخشريّ[5] فهي يجوز أنْ تكون الناقصة الناصبة للخبر، ويكون (قلبٌ) هو الاسمَ، والجارّ والمجرور هو الخبرَ، ويجوز أنْ تكون التّامّة التي تكتفي بالاسم، ولا تحتاج إلى خبر، ويكون (قلبٌ) اسمها، والجارّ والمجرور في موضع الحال، كأنّه كان صفة النكرة، وقد يتقدّم عليها، ويجوز أنْ تكون زائدة، دخولُها كخروجها، والمراد: لِمَن له قلبٌ، ويكون (له قلب) جملة في موضع الصلة، أي: لمن له قلبٌ. ويجوز أن تكون بمعنى (صارَ)، أي: لمن صار له قلبٌ[6].

وذكر ابن هشام ذلك بقوله: ((أنّه يجوز في كان من نحو(إنّ في ذلك لذكرى لمن كان له قلب)، ونَحْو زيد كانَ لَهُ مَال، نُقصان كَانَ وتمامها وزيادتها وَهُوَ أضعفها))[7].

وبهذا فإنّ التَّبريزيّ يرى أنّ (كان) في الآية الكريمة زائدة في اللفظ والمعنى، وقد دخلت لتحسين الكلام وتوكيدهُ، و(له قلب) جملة في موضع الصلة[8].

ثانياً: استعمال (صار): تستعمل (صار) تامّة للانتقال من مكان إلى آخر ويتعدّى بـ(إلى)، و تستعمل ناقصة للانتقال من حقيقة إلى حقيقة أو من عَرَضٍ إلى عَرَضٍ[9]، وذكر ذلك ابو البركات الأنباري ، إذ قال:((وأمّا صار، فتستعمل ناقصة وتامة، فأمَّا الناقصة، فتدل أيضًا، على الزمان المجرد عن الحدث، ويفتقر إلى الخبر؛ نحو: "صار زيد عالِمًا" مثل "كان" إذا كانت ناقصة؛ وأمّا التّامّة، فتدل على الزمان والحدث، ولا تفتقر إلى خبر؛ نحو: "صار زيد إلى عمرو" مثل كان إذا كانت تامة، وكذلك سائر أخواتها تستعمل ناقصة

(1) ينظر: منتهى المقاصد:257.
(2) ينظر: الجمل في النّحو: 70، والمقتضب: 4/ 117، وشرح المفصّل: 351/4.
(3) ينظر: منتهى المقاصد:258.
(4) المفصّل في صنعة الإعراب: 351.
(5) ينظر: المفصّل في صنعة الإعراب: 351، وشرح المفصّل: 4/ 351، وشرح قواعد الإعراب: 21/1.
(6) ينظر: منتهى المقاصد :258، وشرح المفصّل: 4/ 351.
7() مغني اللبيب: 351/1.
(8) ينظر: منتهى المقاصد:256.
(9) ينظر: المصدر نفسه :257.

وتامة، إلّا: ظل، وليس، وما زال، وما فتئ، فإنها لا تستعمل إلّا ناقصة)) [1]، استشهد التبريزي لمجيئ صار تامة بقوله تعالى: ﴿ بر بن بى بي ﴾ [الشورى من الآية 53]، ليُبيّنَ أنَّ تصير هنا بمعنى ترجع[2].

ثالثاً: استعمال (أصبح وأمسى وأضحى): أمّا (أصبح وأمسى وأضحى) فلاقتران مضمون الجملة بأوقاتها، وتكون ناقصة إمّا بمعنى صار مطلقًا من غير الاعتداد بالأزمنة التي يدلّ عليها تركيب الفعل، وهي الصباح والمساء والضحى، بل باعتبار الزمان الذي تدلّ عليه صيغة الفعل وهي الماضي والحال والاستقبال، وإمّا بمعنى كان في الصبح وكان في المساء وكان في الضحى، فيقترن في هذا المعنى الأخير مصدر الخبر مضافًا إلى الاسم بزماني الفعل، أورد التَّبريزيّ قوله تعالى: ﴿ تنّ [الملك من الآية 30]، ليُبيّنَ أنَّ أصبح هنا ناقصة بمعنى صار[3]، وأورد التَّبريزيّ قوله تعالى: ﴿ نم نى ﴾ ليُبيّنَ مجيء أمسى وأصبح تامّة، أي: حين تدخلون في المساء، وحين تدخلون في الصباح[4]، وكقولك: أصبحنا والحمد للهِ وأمسينا والملكُ للهِ، أي: وصلنا إلى الصبح والمساء ودخلنا فيهما، وكذا أضحينا [5].

رابعاً: استعمال (ظلّ وبات): أمّا (ظلّ وبات) فلاقتران مضمون الجملة بوقتيهما وتكونان بمعنى صار نحو: ظلّ زيدٌ غنيًّا، وقد تجيء ظلّ بمعناه مجرّدًا من الزمان المدلول عليه بتركيبه. واستشهد التَّبريزيّ بقوله تعالى: ﴿ ﴾ [النحل من الآية 58]، ليُبيّنَ أن ظل هنا ناقصة بمعنى صار[6]، قال الرَّضيّ وقد نقله عن بعضٍ: ((ولم يُستعمل ظلَّ إلّا ناقصة، وقال ابن مالك[7]: تكون تامّة بمعنى طال أو دام والعهدة عليه، وتجيء بات تامّة بمعنى أقام ليلًا ونزل سواء نام أو لم ينم))[8].

خامساً: استعمال (ليس): أمّا (ليس) فعن سيبويه أنّه للنفي مطلقًا، قال: ((فمعنى ليس النفي كما أنَّ معنى كان الواجب، وكلّ واحدٍ منها، يعني كان وليس، إذا جرّدته فهذا معناه)) [9] وذكر ابن السراج أنها للنفي أيضاً[10] ، ويرى ابن الحاجب أنّ مذهب الأكثرينَ أنَّها لنفي الجملة في الحال، وهو لم يستبعد أنَّ (ليس) للنفي مطلقًا [11]، فمعناها إمّا النفي

1() أسرار العربيّة : 115-116.

(2) ينظر: منتهى المقاصد:257.

(3) ينظر: منتهى المقاصد:257.

(4) ينظر: المصدر نفسه: المكان نفسه.

5() ينظر: منتهى المقاصد: 258، والمفصّل في صنعة الإعراب: 352، والتخمير شرح المفصّل في صنعة الإعراب:290/3.

(6) ينظر: منتهى المقاصد:258.

(7) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 53.

(8) شرح الرَّضيّ على الكافية: 2/ 295.

(9) كتاب سيبويه: 1/ 59.

(10) ينظر: الأصول في النّحو: 1/ 83.

(11) ينظر: الإيضاح في شرح المفصّل:2/ 86.

في الماضي، نحو: ليس خلق الله مثله[1]، أو النفي في المستقبل، وأورد التَّبريزيّ قوله تعالى: ﴿ أ ﴾ [هود من الآية 8] ليُبيّنَ معنى ليس، وهو النفي في المستقبل[2]، تابع ابن مالك [3]وابن هشام [4] في ذلك .

ونُسِبَ إلى جمهور النحاة أنَّها لنفي الحال[5]، وذهب إليه وابن الحاجب [6]، وقال الدماميني في قوله تعالى: ﴿ أ ﴾ [هود من الآية 8] : ((يحتمل تنزيل ما هو واقع في المستقبل كالواقع في الحال؛ لتحقق وقوعه، فلا ينقض الاستدلال بالآية على أن (ليس) للنفي حالاً))[7].

ولم يرتضِ التَّبريزيّ التأويل في هذا، إذ قال: ((ماذا يجدي السعي في هذا التأويل مع كثرة الشواهد على ورودها للنفي باعتبار الماضي والمستقبل)) [8]، وهو يرى أنّ الأحسن الجمع بين القولين، وهما أنَّ خبر ليس إنْ لم يقيّد بزمان يحمل معنى الحال كما يحمل الإيجاب عليه في نحو: (زيدٌ قائمٌ)، وإذا قُيِّدَ بزمان من الأزمنة فهو على ما قُيِّدَ به، والحاصل إنَّ معنى القول الأوّل أنّها لنفي الحال عند عدم القرينة، ومع الثاني أنَّها تكون لنفي غير الحال عند وجود القرينة، فلا تنافي بينهما، وهو ما قاله ابن هشام في المغني: ((ليس كلمة دالّة على نفي الحال، وتنفي غيره بالقرينة)) [9].

تقديم الأخبار في الأفعال الناقصة:

أوّلاً: تقدّم أخبار الأفعال الناقصة على أسمائها:

الأصل في خبر (كان) وأخواتها التأخر عن الناسخ والاسم، وقد يتقدّم فيتوسّط بين الفعل الناقص والاسم، والتوسّط جائز في جميع هذه الأفعال؛ لذا يجوز باتّفاق تقديم أخبار هذه الأفعال كلّها على أسمائها، قال ابن الحاجب: ((لأنَّها أفعال من حيث الجملة فيتصرّف معموليها بتقديم أحدهما على الآخر))[10] ، واستشهد التَّبريزيّ بقوله تعالى: ﴿ أ ﴾ [الروم من الآية 47]، حقاً خبر كان مقدَّم، و نصر المؤمنين اسمها مؤخر[11].

وأوردَ التَّبريزيّ قوله تعالى: ﴿ أ ﴾ [الجاثية من الآية 25]، ليُبيّنَ جواز تقدّم أخبار هذه الأفعال كلّها على أسمائها، ما لم يمنع مانع من التوسّط بأنْ يكون

(1) ينظر: الكتاب ليسبويه : 1/ 70، وهمع الهوامع: 2/ 79.
(2) ينظر: منتهى المقاصد:259.
(3) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 1/ 380 و تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد:226.
(4) ينظر: مغني اللبيب:1/ 325، وهمع الهوامع: 2/ 79.
(5) ينظر: المفصّل في صنعة الإعراب: 268، والإيضاح في شرح المفصّل: 2/ 86، وشرح التسهيل لابن مالك: 1/ 380، والفوائد الضيائيّة: 2/ 294، وهمع الهوامع: 2/ 79.
(6) ينظر: الكافية في علم النّحو: 48.
(7) المنهل الصافي: 2/ 366-367.
(8) منتهى المقاصد: 209.
(9) مغني اللبيب:1/ 325.
(10) الإيضاح في شرح المفصّل: 2/ 87.
(11) ينظر: منتهى المقاصد: 260، وتوجيه اللمع: 139، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : 96.

الخبر واجب التقديم نحو: أين كان زيدٌ؟ أو واجب التأخير نحو: كان فتاك صديقي، أو واجب التوسّط نحو ما قصد فيه حصر الاسم كقوله تعالى في الآية الكريمة موضع الشَّاهِد[1].

وأوردَ التَّبريزيّ قوله تعالى: ﴿ □ □ □ □ ﴾ [الأنبياء من الآية 15]، ليُبيّنَ جواز تقدّم أخبار الأفعال الناقصة على أسمائها[2]، كما قال الزَّجَّاج :((يجوز أن تكون (تلك) في موضع رفع اسم زَالتْ و (دعواهم) في موضع نصب خبر زالت وجائز أن يكون (دعواهم) الاسم في موضع رفع، و (تلك) في موضع نصب على الخبر لا اختلاف بين النّحويّينَ في الوجْهَيْن)) [3]، وقال النحّاس: ((فَما زالَتْ تِلْكَ دَعْواهُمْ «تلك» في موضع رفع إن جعلت دعواهم خبرا، وفي موضع نصب إن جعلت دعواهم الاسم)) [4].

ثانياً: تقدّم الأخبار على الأفعال الناقصة:

أمّا في حالة تقدّم الخبر على الفعل الناقص فالمسألة فيها خلاف، فالبصريّون والفرّاء قالوا: لا يجوز فيها، وهي التي في أوّلها (ما)، وذلك لأنّه لا يتقدّم على النفي ما في حيّزه، ومن في معناها من أخواتها، وحجتهم في ذلك أنّ (ما) للنفي، والنفي مثل الاستفهام في ملازمة الصدارة في الكلام، لأنّه جاء لإفادة المعنى في الفعل والاسم معاً، وعليه يجب أنْ يأتي قبلهما فلا يجوز نحو : قائماً ما زال زيدٌ، وذلك لتقديم ما هو متعلق بما بعد حرف النفي عليه[5].

أمّا الكوفيّونَ غير الفرّاء، فجوّزوا تقديم هذه الأخبار، وهم يسمّونها أحوالًا، على الأفعال المسبوقة بـ(ما)، وإليه ذهب أبو الحسن بن كَيْسَان، واحتجوا على ذلك بقولهم: إنَّ (ما زال) ليس للنفي، بل هي نفي لمفارقة الفعل، لأنّ (زال) متضمَّنة معنى النفي، ما حرف نفي، ودخول النفي على النفي إيجاب[6]. ولا يجوز تقديم خبر دام وحدها ولا عليها مع (ما) إذ أعطى ابن الناظم تفسيراً لذلك بقوله: ((ولا يجوز نحو ذلك في (دام) لأنها لا تعمل إلا مع (ما) المصدرية، و (ما) هذه ملتزمة صدر الكلام، وألا يفصل بينها، وبين صلتها بشيء، فلا يجوز معها تقديم الخبر على (دام) وحدها، ولا عليها مع ما)) [7].

وأمّا (ليس) فمذهب الكوفيّينَ والمبرد وابن السراج أنّه لا يجوز تقديم خبرها عليها، واحتجوا بقولهم: إنّ (ليس) فعل غير متصرف فلا تجري مجرى الأفعال المتصرفة كما أجريت (كان) مجراها؛ لأنها متصرفة ، وأمّا الأكثرون- منهم قدماء البصريين والفرّاء،

(1) ينظر: منتهى المقاصد:261.
(2) ينظر: المصدر نفسه:261.
(3) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 3/ 386.
(4) إعراب القرآن للنحاس: 3/ 47.
(5) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 155، مسألة (17).
(6) ينظر: توجيه اللمع:139.
(7) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 96، والتذييل والتكميل:180/4.

وابن برهان، والزّمخشريّ والشلوبين، وابن عصفور، فجوزوا تقديم خبرها عليها[1]. واستشهدوا بقوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [هود من الآية 8]، والمعنى: لا يصرف عنهم يوم يأتيهم، لأنّ تقديم معمول خبر ليس عليها دليل على جواز تقديم خبر ليس[2]. وأجاب التَّبريزيّ مستشهداً بهذه الآية بالجواز مبيناً مجيء (يوم يأتيهم) معمولا لـ (مصروفا) وقد تقدم على (ليس) واسم (ليس) :ضمير مستتر فيها، يعود على العذاب، ومصروفاً: خبر (ليس) ، وتقديم المعمول، لا يصح إلا حيث يصح تقديم عامله، فلولا أن الخبر "مصروفا" يجوز تقديمه على "ليس" لما جاز تقديم معموله عليها [3].

الأحرف المُشبَّهة بـ(ليس) في النفي والدخولِ على المبتدأ و الخبرِ:

ذكر النّحويّونَ أنَّ (ما ولا ولات وإنْ) تعمل عمل ليس، ويحصل هذا بشروط تضمنتها أغلب كتبهم[4]، وعملها هو الذي جمع هذه الحروف، فهي تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ وتنصب الخبر[5]، وقد استشهد التَّبريزيّ لثلاثة أحرف منها وهي (ما ولا ولات) [6]، وسنبينها كما يأتي .

1) (ما) و(لا) العاملة عمل ليس: تكلم النحاة عن عمل (ما) و(لا) كعملِ ليس، وقد تباينت آراؤهم وأقوالهم في هذا، فقيل: هي لغةٌ حجازيَّةٌ[7]، جاء ذلك في الكافيةِ وعلى وفقه في الوافي[8]، وفي المفصّل عند ذكر خبر (لا) أنّه في قول أهل الحجاز[9]، وقيل: في اللّغة الحجازيّة ذكر إعمال (ما) وحدها، دون (لا)، عمل ليس بشروط، وبنو تميم لا يعملونها مطلقاً، وهذا قول الرَّضيّ[10]. وعن المرادي و ابن هشام وجماعة أنَّ (لا) تعمل عمل ليس قليلاً [11].

واختلفوا في (ما) على لغتهم، فعن البصريّين أنَّها عملت في الجزءين، وعن الكوفيّينَ أنَّها عملت في الأوّل فقط وأمّا نصب الثاني فعلى إسقاط الخافض[12]، وعن المُبرّد والأخفش منع إعمال (لا) عمل ليس[13]، وإليه ذهب الرَّضيّ[14].

---

(1) ينظر: المفصّل في صنعة الإعراب: 269، وارتشاف الضرب: 1172.
(2) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 155/1 ، مسألة (18) .
(3) منتهى المقاصد: 266.
(4) ينظر: كتاب سيبويه : 327/1 و الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 134 مسألة (19).
(5) ينظر: كتاب سيبويه: 327/1 ، والمقتضب: 4/ 188، وشرح التسهيل لابن مالك 369/1.
(6) ينظر: منتهى المقاصد:273.
(7) ينظر: الكافية في علم النّحو: 27.
(8) ينظر: المنهل الصافي: 1/ 465.
(9) ينظر: المفصّل في صنعة الإعراب: 97.
(10) شرح الرَّضيّ على الكافية: 1/ 266.
(11) ينظر: شرح التسهيل للمرادي: 319، و مغني اللبيب: 1/ 264، وأوضح المسالك: 1/ 284.
(12) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: 3/ 139، وشرح التسهيل للمرادي: 315، وشرح التصريح: 1/ 261.
(13) ينظر: المقتضب: 4/ 360.
(14) ينظر: شرح الرَّضيّ على الكافية: 1/ 112.

وحول قوله تعالى: ﴿ما هذا بشرا﴾ [يوسف من الآية 31]، قال الزجاج: ((أنّ سيبويه، والخليل وجميع النّحويّينَ القدماء يزعمون أَن بشراً منصوب خبرَ مَا، ويجعلونه بمنزلة ليس وَ (مَا) مَعناها معنى ليس في النفي، وهذه لغة أهل الحجاز)) [1]،وقد اشترط النحويون لعملها شروطاً عدة، منها[2]:

أ) أن لا ينتقض النفي بـ(إلّا) لأنّ عملهما إنّما كان لأجل النفي الذي به شابهتا ليس.

ب)أن لا يتقدّم الخبر على الاسم، ظرفًا كان أو غيره.

ت)أن لا يتقدّم معمول خبرهما على اسمهما.

وذكرَ التَّبريزيّ شاهدين لتوضيحِ عمل (ما) عمل (ليس) وهما قوله تعالى:﴿ما هذا بشرا﴾ [يوسف من الآية 31] وقوله تعالى :﴿ما هن أمهاتهم﴾ [المجادلة من الآية 2]. جاءت ما في الآيتين الكريمتين عاملة عمل ليس على لغة أهل الحجاز اسمها (هذا، وهنَّ) وخبرها (بشراً، وأمهاتكم) [3]، وكذلك استشهد على أنّها مهملة بشاهدين، هما قوله تعالى:﴿ما خلقنا لغوب﴾ [القمر من الآية 50] وقوله تعالى:﴿وما محمد إلا رسول﴾ [آل عمران من الآية 144] [4] ، ولذلك وجب الرفع بعدها، وهنا جاءت (ما) مهملة غير عاملة لانتقاض النفي بـ(إلّا) ؛ لأنّ عملهما إنّما كان لأجل النفي الذي به شابهتا ليس، فكيف تعملان مع زوال المشابهة[5]، وذكر ابن الخباز (ت 638 ه) ((ويبطل عمل «ما» بأمرين: أحدهما: دخول إلا في الخبر، وتقول: ما زيد إلا قائم، وفي التنزيل:﴿ما خلقنا لغوب﴾ وذلك لأن إلا قلبت الكلام إيجابًا فزال النفي الذي أشبهت به «ما» ليس)) [6].

ثانياً: أفعال المقاربة:

تعمل هذه الأفعال عمل كان، تدخل على الجملة الأسمية فترفع المبتدأ ويسمّى اسمها، وتنصب الخبر ويسمّى خبرها[7]، ولكن الخبر يجب أنْ يكون فعلاً مضارعاً، نحو كاد زيدٌ يقوم ((ويعملْنَ عمل "كان"، إلّا أنّ خبرهن يجب كونه جملة)) [8]، واستشهد التَّبريزيّ لأفعال المقاربة بمسائل متعددة، وهي:

معنى عسى: استشهد التَّبريزيّ بقوله تعالى:﴿وعسى أن تكرهوا شيئا﴾[البقرة من الآية 216] ، مبيّناً أنَّه قد يأتي (عسى) إشفاقاً والمراد به الخوف، وهو قليل، وقد اجتمعا في قولهِ تعالى فالأولى للترجّي والثانية للإشفاق، نظراً إلى ما في نفس الأمر، أي: ما

(1) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: 3/ 108.
(2) منتهى المقاصد: 275، ومغني اللبيب: 1/ 265- 266.
(3) ينظر: منتهى المقاصد:175.
(4) ينظر: المصدر نفسه: 275.
(5) ينظر: أوضح المسالك: 267/1، وشرح التصريح: 262/1.
(6) توجيه اللمع: 253 .
(7) ينظر: شرح المكودي على الألفية: 65.
(8) ينظر: أوضح المسالك : 1/ 291.

كرهتموه ينبغي أن تترجّوه فهو خير، وما أحببتموه ينبغي أن تشفقوا منه فهو شرّ لكم، وذلك أنَّهم كرهوا الغزو وفيه إحدى الحُسنيَينِ إمّا الظفر والغنيمة وإمّا الشهادة والجنّة، وأحبّوا القعود عنه وفيه الذّلّ والفقر وحرمان الغنيمة والأجر [1]، وقال المرادي في (عسى) إنّه :((فعل لا يتصرف، يرد للرجاء والإشفاق، وقد اجتمعا في قوله تعالى:ﱡ ﱠ)، وعملها في الأصل، عمل كان، إلّا أنّ خبرها التزم كونه فعلاً مضارعاً، والأكثر اقترانه بأن)) [2].

أوردَ التَّبريزيّ قوله تعالى:ﱡ ﱠ [التحريم 5] ، لما قاله الرَّضيّ في معنى عسى بأنّها للتخويف لا للخوف والإشفاق، كما أنَّ (أو) في كلام الله تعالى للإبهام والتشكيك لا للشكّ [3]. وذكر ابي حاتم (ت327ه) في تفسيره: ((كلّ شيء في القرآن: (عسى) فهو واجب إلّا حرفين، حرف في التحريم:ﱡ ﱠ ، وفي بني إسرائيل ﱡ ﱠ [الإسراء: ٨])) [4].

مِمَّا سبق يبدو أن التبريزي هو ناقل للآراء النحويين في معنى عسى وسار على ما ساروا عليه.

معنى كاد وكرب: أوردَ التَّبريزيّ قوله جلّ شأنه:ﱡ ﱠ [البقرة من الآية 71] ليُبيّنَ معنى كاد وكرب وهو الشروع؛ لأنَّهما يدلّان على شدّة مقاربة الفعل ومداومته وذلك يقرب من الشروع فيه، فلم يناسب أنْ يقترن خبرهما بـ(أنْ) [5]. ((وجملة:ﱡ ﱠ في محلّ نصب حال. أي: ذبحوها في حال نصب انتفاء مقاربتهم لفعل الذبح، وكان زمن الانتفاء سابقا لزمن الذبح. وجملة: «يفعلون» في محلّ نصب خبر كادوا)) [6].

1) اقتران خبرها بـ(أنْ) المصدرية:

تقسّم هذه الأفعال بالنسبة إلى الاقتران بـ(أنْ) والتجرّد منها على أربعة أقسام: ما يجب فيه الاقتران وهو حَرَى واخْلَولَقَ، وما يجب فيه التجرّد وهو أفعال الشروع، وما يجوز فيه الأمران والغالب الاقتران وهو عَسَى وأوشَكَ، وما يجوز فيه الأمران والغالب التجرّد وهو كَادَ وكَرَبَ.

(1) ينظر: منتهى المقاصد : 307.
(2) الجنى الداني : 462.
(3) ينظر: منتهى المقاصد : 309 ، وشرح الرَّضيّ على الكافية: 2/ 302.
(4) تفسير ابن أبي حاتم: 383/2.
(5) ينظر: منتهى المقاصد : 310 .
(6) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 1/ 151.

أ) **الأكثر اقتران الخبر** بـ(أنْ) **وقلة تجرده منها:** يكثر اقتران خبر عسى وأوشك بـ(أنْ)، وهو مذهب سيبويه ومذهب جمهور البصريين، فلا يتجرد منها إلّا في الشعر أمّا القرآن فلم يرد إلا مقترناً بها[1].

جاء التَّبريزيّ بقوله تعالى: ﴿ ﴾ [البقرة من الآية 216] ليُبيّنَ أن عسى وأوشك من بين هذه الأفعال تختصّ بجواز إسنادهنَّ إلى أنْ والفعل المضارع ومجيئها تامّة، وهنا (أن تكرهوا) هو فاعل عسى التّامّة[2].

ويبنى على هذا قسمان:

أحدهما. أنّه إذا قيل: زيدٌ عسى أنْ يقومَ، مثلًا جاز تقدير عسى خالية من ضمير زيد فتكون مسندة إلى أن والفعل فتكون تامّة، جعلها الأزهريّ لغة أهل الحجاز.

وجاء التَّبريزيّ بقوله تعالى: ﴿ ﴾ [الحجرات من الآية 11] ليُبيّنَ أنّ عسى واخلولق وأوشك من بين هذه الأفعال تختصّ بجواز إسنادهنَّ إلى أنْ والفعل ومجيئها تامة ويظهر أثر الاحتمالين في حال التأنيث والتثنية والجمع المذكّر والمؤنّث[3].

وجاز تقديرها مسندة إلى ضميره فيكون اسمها وأنْ والفعل في موضع نصب على الخبرية فتكون ناقصة، وجعلها لغة بني تميم[4]، فتقول على تقدير الإضمار: هندٌ عستْ أنْ تفلحَ، والزيدانِ عسيا أنْ يفلحَا، والزيدونَ عسَوا أنْ يفلحُوا، والهنداتُ عسينَ أنْ يفلحْنَ[5].

الثاني: أنّه إذا قيل: عسى أنْ يقومَ زيدٌ، احتمل الوجهين أيضاً، ولكن يكون وجها الإضمار وعدمه في يقوم لا في عسى، فأحدهما أنْ يقدّر يقوم خالياً من الضمير فيكون مسندًا إلى الاسم المتأخّر وتكون عسى مسندة إلى أن والفعل فتكون تامّة، والثاني أنْ يقدّر متحمّلًا له فيكون الاسم مرفوعًا بـ(عسى) وتكون أنْ والفعل في موضع نصب على الخبرية فتكون ناقصة، ويظهر أثر الاحتمالين أيضًا في حال التأنيث والتثنية والجمع المذكّر والمؤنّث، فتقول على وجه الإضمار: عسى أنْ يقومَا أخواكَ، وعسى أنْ يقومُوا إخوتُكَ، وعسى أنْ يقمْنَ نسوتُكَ، وعسى أنْ تطلعَ الشمسُ بالتأنيث، لا غير، وتقول على الوجه الآخر: عسى أنْ يقومَ أخواك، وعسى أنْ يقومَ إخوتُك وعسى أنْ تقومَ نسوتُكَ، وعسى أنْ تطلعَ الشمسُ، بالتأنيث، أو التذكير[6].

أوردَ التَّبريزيّ قوله تعالى: ﴿ ﴾[الإسراء من الآية 79]، ليُبيّنَ إن قُدّر العاملانِ في نحو: عسى أنْ يقومَ زيدٌ، متنازعَينِ في زيد فيحتملان الإضمار في عسى

(1) ينظر: شرح ابيات سيبويه : 75/2، وضياء السالك إلى أوضح المسالك: 280/1، وإعراب القرآن وبيانه: 326/3، والجدول في إعراب القرآن: 1/ 166.
(2) ينظر: منتهى المقاصد: 314.
(3) ينظر: منتهى المقاصد: 315.
(4) ينظر: شرح التصريح: 1/ 290.
(5) ينظر: منتهى المقاصد: 315.
(6) ينظر: المصدر نفسه:317

على إعمال الثاني، ((فإذا قلتَ: عسى أنْ يضربَ زيدٌ عمراً، فلا يجوز كون زيد اسم عسى لئلّا يلزم الفصل بين صلة أنْ ومعمولها وهو عمراً بالأجنبي وهو زيد))[1]، فهو يرى نظير هذا المثال قوله جلّ شأنه: ﴿ٱتتيتي﴾ كما ذكر الرضي وابن هشام [2]، وأنكر خالد الأزهري جواز التنازع هنا، قال؛ لأنّ أحد الفعلين جامد والتنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره[3].

ب) الأكثر تجرّد الخبر من (أنْ) وقلّة الاقتران بها.

يكثر تجرد خبر كاد وكرب من أنْ فهما عكس عسى لأنَّهما يدلّان على شدّة مقاربة الفعل ومداومته وذلك يقرب من الشروع فيه، فلم يناسب أنْ يقترن خبرهما بها غالبًا، واستشهد التَّبريزيّ بقوله تعالى: ﴿بر﴾ [البقرة من الآية 71]، على تجرد الفعل بعد (كاد) من (أنْ)[4] ، ونُسِبَ إلى سيبويه أنّه لم يذكر في خبر كَرَبَ إلّا التّجرّد من أنْ[5]، ورُدَّ بالسماع[6].

معنى كاد عند النفي والأثبات : أوردَ التَّبريزيّ شاهدين ليُبيّنَ معنى (كاد) عند النفي والأثبات وهما قوله تعالى: ﴿ٱني﴾ [النور من الآية 40]، وقوله تعالى:﴿ٱبر﴾ [البقرة من الآية 71]، ليُبيّنَ أن معنى كاد قد اشتُهِرَ بين النّحويّينَ وهو أنْ إثباتها نفي ونفيها إثبات[7].

إذ ذهب أكثر النّحويّينَ إلى أن إثبات (كاد) نفي، ونفيها إثبات، استناداً إلى قوله تعالى: ﴿ٱني﴾ [النور من الآية 40] ، أي وقد رآها، إذ يرى المُبرّد أنّ معنى قَول الله عز وَجل: ﴿ٱني﴾ [النور من الآية 40]، لم يرهَا، وَلم يكد، أي: لم يدنُ من رؤيتها ولا يكون خَبَرهَا إِلَّا فعلاً؛ لِأَنَّهَا لمقاربة الْفِعْل في ذَاته فهي بِمَنْزِلَة قَوْلك: جعل يَقُول، وَأخذ يَقُول[8]،وقال الزمخشري((ٱني﴾ على نفي مقاربة الرؤية، هو أبلغ من نفي نفس الرؤية)) [9]، وقال ابن مالك: ((وقولك: لم يكد يموت أبلغ في إثبات الحياة من قولك: لم يمت، ولهذا قيل في قوله تعالى: ﴿ٱني﴾ أنّ معناه: لم يرها ولم يقارب

(1) منتهى المقاصد:318
(2) ينظر: وشرح الرَّضيّ على الكافية: 303/1، ومغني اللبيب: 1/ 165.
(3) ينظر: شرح التصريح: 1/ 292.
(4) ينظر: منتهى المقاصد:318.
(5) ينظر: كتاب سيبويه: 3/ 159.
(6) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 1/ 309، وشرح التصريح: 1/ 285.
(7) ينظر: منتهى المقاصد:319
(8) ينظر: المقتضب: 75/3، وشرح الكافية الشافية: 468/1.
(9) ينظر: المفصّل في صنعة الإعراب :339.

أن يراها))[1]، فاستشهد بهذه الآية لبيان ذلك، أي إن نفيها هنا هو إثبات وهم قد ذبحوا البقرة[2].

إلّا أنّ التَّبريزيّ يرى عكس ذلك، أي إنّ معنى كاد (إثباتها إثبات ونفيها نفي)[3] ، واستشهد بقول ابن هشام: ((الصواب أنَّ حكمها حكم سائر الأفعال في أنَّ نفيها نفي وإثباتها إثبات، وبيانه أنَّ معناها المقاربة، ولا شكّ أنَّ معنى كادَ يفعلُ: قارب الفعل، وأنَّ معنى ما كادَ يفعل: ما قاربَ الفعل، فخبرها منفيّ دائماً، أمّا إذا كانت منفية فواضح؛ لأنّه إذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلاً حصول ذلك، ودليل ذلك قوله تعالى:ﱡﱐ ﱑ ﱒ ﱓﱠ[4]، ولهذا كان أبلغ من أنْ يقال: لم يرها، لأنّ من لم يرَ قد يقارب الرؤية، وأمّا إذا كانت المقاربة مثبتة فلأنَّ الأخبار بقرب الشيء يقتضي عرفاً عدم حصوله، وإلّا لكان الأخبار حينئذٍ بحصوله لا بمقاربة حصوله، إذ لا يحسنُ في العرف أنْ يقال لمن صلّى: قارب الصلاة، وإنْ كان ما صلّى حتى قارب الصلاة))[5].

وأورد التَّبريزيّ قوله تعالى:ﱡﱁ ﱂ ﱃ ﱄﱠ [البقرة من الآية 71]، مستشهداً بما يراه ابن هشام في المغني، فإنّه يرى أن لا فرق فيما ذكره بين كاد ويكاد مبيناً أنّهم قد فعلوا، إذ المراد بالفعل الذبح وقد قال الله تعالى:ﱡﱁﱠ[البقرة من الآية 71] فالجواب: أنّه إخبار عن حالهم في أوّل الأمر فإنَّهم كانوا أوَّلاً بعداء من ذبحها بدليل ما تُلي علينا من تعنتهم وتكرير سؤالهم، ولمّا كثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل أوَّلاً، ثُمَّ فعله بعد ذلك توهّم من توهّم أنَّ هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول الفعل، وليس كذلك وإنّما فُهم حصوله من الفعل من دليل آخر كما فُهم من الآية من قوله تعالى:ﱡﱁﱠ[6] .

ويتبيّنُ من ذلك أنّ هذا الفهم لدلالة (كاد) قد استند إلى الشواهد القرآنية التي استحضرها النّحويّونَ، ومنهم التَّبريزيّ، في دلالة كاد وهي المقاربة ، بمعنى أنّه لم يرَ يده بسبب الظلمات، فـ (كاد) هنا تنفي وقوع الحدث، وهو رؤية اليد.

2) مجيء أفعال المقاربة تامَّة: تستعمل هذه الأفعال ناقصة وتختصَّ (عسى واخلولق وأوشك) بمجيئها تامة، وتكون مسندة إلى(أنْ والفعل) سدت مسد الجزأين[7]. نحو: عسى أنْ يخرجَ زيدٌ، فيكون فعلًا تامًّا، واستشهد التَّبريزيّ بقوله تعالى:ﱡﱁ ﱂ ﱃ ﱄ ﱅ ﱆ ﱇ ﱈ ﱉ ﱊ ﱋ ﱌ ﱍ ﱎ ﱏ ﱐ ﱑ ﱒﱠ [البقرة من الآية 216] ؛ وجه الاستشهاد مجيء عسى (تامة)

(1) شرح التسهيل لابن مالك: 339/1.
(2) المصدر نفسه: المكان نفسه.
(3) ينظر: المصدر نفسه:319
(4) النور من الآية 40.
(5) مغني اللبيب: 2/ 738.
(6) ينظر: منتهى المقاصد:309
(7) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 1/ 153.

والمصدر المؤول من (أنْ وما بعدها) في محل رفع فاعل لـ (عسى)[1] ، وقد جاء في شرح ابن الناظم ((يجوز إسناد "عسى، واخلولق، وأوشك" إلى" أنْ يفعل"، فيستغنى به عن الخبر، تقول: "عسى أنْ تقوم" ، و" أوشك أنْ تذهب"، كأنك قلت: "دنا قيامك"، و" قرب ذهابك". قال تعالى: ﴿ٱ□□□□□□نم نى[2]﴾)) [3] ، وهي عند ابن مالك ناقصة أبدًا، ولكن سدّت أنْ وصلتها في هذه الحالة مسدّ الجزءين كما في: ﴿ٱ□ين□□ً [العنكبوت من الآية 2] إذ لم يقل أحد أنَّ حسب خرجت في ذلك عن أصلها[4].

(1) ينظر: منتهى المقاصد:310.
(2) البقرة من الآية: 216.
(3) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 114.
(4) ينظر: شرح التسهيل: 1/ 394.

الفصلُ الثّالثُ

الشّاهِدُ القرآنيّ النَّحويّ في الحروفِ

المبحثُ الأوّلُ: حروف الجرّ:

عددها عشرون حرفاً والمشهور منها أربعة عشر حرفًا، سبعة منها تجرُّ الاسمَ الظاهرَ والمضمرَ، وسبعة تجرُّ الاسمَ الظاهرَ فقطْ[1]، قسمتها قسمين هما:

القسم الأوّل: حروف الجرّ التي تجرُّ الاسمَ الظاهرَ والمضمرَ: هي سبعة: من، إلى، وعن، وعلى، وفي، والباء، واللام[2].

الحرف الأوّل: الباء: اختلف النّحويّونَ في عدد معانيها، فذكر الرّماني لها خمسة معانٍ[3]، ثُمَّ ذكر ابن هشام لها اثني عشر معنى[4]، أمّا التَّبريزيّ فذكر لها أربعة عشر موضعاً استشهد لأحد عشر منها بالشواهد القرآنية، وهي ما يأتي.

أحدها: السّببية : أورد التَّبريزيّ ثلاثة شواهد لذلك، وهي قوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ﴾ [النساء من الآية 160]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ﴾ [البقرة من الآية 54]، وقوله تعالى: ﴿فَكُلًّا﴾ [العنكبوت من الآية 40] ، أي: بسببِ ذنبه[5].

وسمَّاها ابن مالك باء التعليل[6]، وتابع المراديّ ابنَ مالك بأنّ الباء قد تأتي للتّعليل ناقلاً قوله : ((التي تصلح غالباً في موضعها اللام)) [7]، وبيّن سبب عدم ذكر الأكثرين باء التعليل، وذلك استغناء بباء السّببية ؛ لأنّ التّعليل والسّبب عندهم واحد، لذا مثّلوا (لباء السببية) بالمثل التي مثّل به ابن مالك للتعليل[8].

قال بعض النحويين: ((غاير ابن مالك بين السّببية والعِلّية، والفرق بينهما أنّ العلَّة موجبة لمعلولها، والسّببية أمارة على مسببها غير موجبة لهُ، وهذا كقول المعتزلة: الأعمالُ علَّة الجزاء ثواباً وعقاباً ، ولا يختلف الجزاء عن علتهِ ، وأهل السّنة يقولون : هي أسباب لمسبباتها ، فيجوز أنْ تختلف لكنّه جعل السببية والاستعانة بمعنى واحد))[9] ، وقال المرادي: ((والنّحويّونَ يعبّرون عن هذه الباء بالاستعانة وآثرت على ذلك التعبير

(1) ينظر: منتهى المقاصد: 717 ، وأوضح المسالك 3/ 12.
(2) ينظر: أوضح المسالك 12/3.
(3) ينظر: معاني الحروف للرمّاني : 6.
(4) ينظر: أوضح المسالك 12/3.
(5) ينظر: منتهى المقاصد : 720.
(6) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك : 3 / 150، الجنى الداني: 39، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 1/ 190.
(7) الجنى الداني:39 .
(8) ينظر : الجنى الداني : 39 .
(9) مصابيح المغاني في حروف المعاني: 196، 197.

بالسّببية من أجلِ الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى: فاستعمال السببية يجوز فيها، واستعمال الاستعانة فلا يجوز)) [1].

ويتّضح لي مما يتقدّم أنّ السّببية لا تختلف عن التّعليل، وهذا ما جاء به التَّبريزيّ في الشّواهد الثلاثة السابقة ، إذ خالف ابن مالك والمرادي وسار على ما سار عليه النّحويّونَ، بأنّ الباء تأتي للسّببية والتي يحسن موضعها حرف اللَّام.

الثَّاني : المصاحبة: تكون حينئذٍ بمعنى (مع)، واستشهد التَّبريزيّ لذلك بقوله تعالى:﴿ ﴾ [المائدة من الآية 61]، أي صاحبهم الكفر، قيل: ولا يكون بهذا المعنى إلّا مستقرًا ، أي: كائنين بالكفر، وقالوا والفرق بين الباء و(مع) أنَّ (مع) لإثبات المصاحبة ابتداءً والباء لاستدامتها[2].

الثَّالث: الاستعانة: هي الداخلة على آلة الفعل نحو: كتبْتُ بالقَلَمِ، وخِطْتُ بالإبْرَةِ، وتسمّى أيضًا أداة، ووصلة للفعل، ومكمّلة إيّاه، قيل وهذا المعنى مجاز الإلصاق، وقيل ومنه باء البسملة، استشهد التَّبريزيّ بقوله تعالى:﴿ ﴾ [البقرة من الآية 22] مبيّناً أنّ الباء هنا هي للاستعانة[3]، وأدرج ابن مالك هذه الباء في باء السببية وقَالَ في شرحه: ((باء السببية هي الداخلة على صالح للاستغناء بِهِ عن فاعل معدّاها مجازًا، نحو: قوله تعالى: ﴿ ﴾ وقوله تعالى:﴿ ﴾[4]، فلو قصد إسناد الإخراج إلى الهاء من قوله تعالى (فأخرج به) وإسناد الإرهاب إلى الهاء من قوله تعالى (ترهبون به) فقيل أنزل ما أخرج من الثمرات رزقاً، وما استطعتم يرهب عدو الله، لصحّ وحسُن، ولكنّه مجاز، والآخر حقيقة. ومنه كتبت بالقلم وقطعت بالسكين، فإنّه يصح أنْ يقال كتب القلم وقطع السكين)) [5].

وأورد التَّبريزيّ قوله تعالى:﴿ ﴾ [الحجر من الآية 98] مبيّناً أنّ النّحاة اختلفوا في الباء فقيل: للاستعانة[6]، والحمد مضاف إلى الفاعل، أي: سبِّحْهُ بما حمد به نَفسه، إذ ليس كلّ تنزيهٍ بمحمودٍ[7]، وقال ابْن هشام: ((ألا ترى تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات))[8].

وقيل للمصاحبة، قال بذلك أبو حيان [9] وابن عقيل [10] ، والحمد مضاف إلى المفعول أي: سبِّحه حامدًا له أي نزِّهْهُ عمّا لا يليق، وأَثْبِتْ له ما يليق به، والأوَّل معنى التسبيح

(1) شرح التسهيل للمرادي: 150/3.
(2) ينظر: منتهى المقاصد: 719.
(3) ينظر: منتهى المقاصد: 722.
(4) الأنفال من الآية 60.
(5) شرح التسهيل لابن مالك: 3/ 149- 150.
(6) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 109.
(7) ينظر: منتهى المقاصد: 723.
(8) مغني اللبيب: 1/ 109.
(9) ينظر: البحر المحيط في التفسير: 5/ 455.
(10) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 3/ 22.

والثَّاني معنى الحمد؛ إذ هو الثناء بالصّفات الجميلة ومن هذا يظهر لك الحال في: سُبْحَانَ رَبِّيَ الأعْلَى وَبِحَمْدِهِ[1].

ويرى التَّبريزيّ إنّه يُحتمل في هذه الباء كلا المعنيين (المصاحبة أو الاستعانة) ، أنْ تفيد معنى الإلصاق الذي قيل أنّه لا يفارقها[2]، ويظهر ذلك من تقدير المفسرين للحال في الآية بـ(متلبّسين)[3]، والمعنى متلبسين بحمدك، وفي ذلك ((إشارة إلى أنّ التسبيح والحمد لا يتأخر أحدهما عن الآخر ولا يمكن أنْ يؤتى بهما معا))[4].

وهذا ما يبين لنا أنْ تسبيحهم لله ملتصق بحمدهم له تعالى وكأنّهما أمران متلازمان، وعلى وجه الخصوص يظهر في التّسبيح إظهارًا لصفات الجلال وفي الحمد تذكيراً بصفات الإنعام[5].

الرّابع: التّعدية: وهو المعنى الذي يُسّمى نقلاً [6]، استشهد التَّبريزيّ بقوله تعالى:ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ [البقرة من الآية 17] ، فالباء في قوله: ﭐ ﭑ مُعَدٍّ للفعل كتعدية الهمزة لَهُ ، والتقدير أذهَب الله نورَهُمْ [7]، وقد اختلف النحويون في طبيعة التّعدية في النّصوص المفسرة [8]، وباء التّعدية بمعنى همزة التّعدية، لا تقتضي مشاركة الفاعل للمفعول، إذ تقوم في إيصال معنى الفعل اللازم إلى المفعول به[9]. وعن المُبرّد والسهيلي أنَّ بين التّعدية بالهمزة والتّعدية بالباء فرقًا، وأَنَّ الفعل الذي غَيَّرَتِ الباء معناه يجب فيه مصاحبة الفاعل للمفعول به ، لأنّ باء التعدية عندهما بمعنى (مع)[10].

ذكر التَّبريزيّ أنّ قولهما مردود بوجهين: **أحدهما**: إنَّ كون الباء بمعنى (مع) يسبب خروج الفعل عن موضوع المسألة، وهو ما غيّرت الباء معناه؛ لأنّ الفعل والفاعل يفيدانِ صدور الفعل عنه، والباء تفيد صدوره عن المجرور، فلا تغيير في معنى الفعل، **الثَّاني**: إنَّ قوله تعالى:ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ [البقرة من الآية 17] يأبى عنه، وأمَّا قوله تعالى:ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ [البقرة من الآية 20] فلا يُرَدُّ به عليهما؛ لأنّه يحتمل أنّ الفاعل ضمير البرق، وأجاب التَّبريزيّ عن الثَّاني بأنَّه يجوز أنْ يكون تعالى وصف نفسه بالذهاب على معنى يليق به، كما وصف نفسه جلَّ شأنه بالمجيء في قوله عزَّ مِنْ قائلٍ:ﭐ ﭑ ﭒ [الفجر من الآية 22]

(1) ينظر: منتهى المقاصد: 722.
(2) ينظر: المصدر نفسه: المكان نفسه.
(3) ينظر: أنوار التنزيل: 83/1، وتفسير أبي السعود: 170/1.
(4) اللباب في علوم الكتاب: 20/ 545 .
(5) ينظر: تفسير أبي السعود: 170/1، ومواهب الرحمن: 170/1.
(6) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 138.
(7) ينظر : منتهى المقاصد: 723.
(8) ينظر : الجنى الداني : 7 ، والأدوات النّحويّة في كتب التفسير : 524 .
(9) ينظر : الجنى الداني : 7.
(10) ينظر: الجنى الداني : 7، و مغني اللبيب: 1/ 107.

[1]،وقال الزّمخشريّ :((الفرق بين أذهبه وذهب به أنَّ معنى أذهبه أزاله وجعله ذاهبًا، ويقال: ذهب به إذا استصحبه ومضى به معه، وذهب السلطان بماله أخذه،ﱡﱐ ﱑ ﱒ ﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱗ ﱘ ﱙ ﱚ ﱛ ﱜ ﱝ ﱞ ﱟ ﱠ[2] ،ﱡﱐ ﱑ ﱒ ﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱗ ﱘ ﱙ ﱚ ﱛ ﱜ ﱝ ﱞ ﱟ ﱠ[3]، والمعنى أخذ الله نورهم وأمسكه وما يمسكه الله فلا مرسل له))[4].

وخلاصة القول مما سبق أنّ هذه الآية فيها انقطاع تلك المعية الخاصة التي هي للمؤمنين من الله تعالى، فذهاب الله بنورهم هو انقطاع المعية التي خصّ بها أولياءه فقطعها بينه وبين المنافقين فلم يبقَ عندهم نورٌ بعد ذهاب نورهم ولا معهم [5].

الخامس: التبعيض، وتأتي بمعنى من ، استشهد التَّبريزيّ بقوله تعالى:ﱡﱐ ﱑ ﱒ ﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱗ ﱘ ﱙ ﱚ ﱛ ﱜ ﱝ ﱞ ﱟ ﱠ [الإنسان من الآية 6] أي: يشرب منها[6]، واختلف النّحويّونَ في هذه الباء، منهم من يرى أنّها بمعنى (من)[7] ومنهم من يرى أنّها على أصلها من دلالتها على الإلصاق، والتبعيضُ مجاز فيها[8].

ومع أنّ التَّبريزيّ اختار معنى التّبعيض لهذه الباء؛ استناداً إلى من سبقه من العلماء؛ منهم الأصمعي والفارسي وابن مالك وغيرهم، قيل: والكوفيون[9]، وجعلوا منه:ﱡﱐ ﱑ ﱒ ﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱗ ﱘ ﱙ ﱚ ﱛ ﱜ ﱝ ﱞ ﱟ ﱠ [الإنسان من الآية 6] قيل: ومنه:ﱡﱐ ﱑ ﱒ ﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱗ ﱘ ﱙ ﱚ ﱛ ﱜ ﱝ ﱞ ﱟ ﱠ [المائدة من الآية 6]، لأنَّه الفارق بين: مسحت المنديل، و: مسحتُ بالمنديل، وعن أبي الحسن البصري(ت110ه) ،أنَّ الباء إذا دخلت على الفعل المتعدّي يقتضي التبعيض[10]،إلّا أنّ المعنى الأصل للباء هو الإلصاق، فلو اختار القرآن الكريم (من) بدل (الباء) لم يتحقق هذا الإلصاق المصحوب بالتلذذ وهو يشربون، فدلّت الباء في الآية الكريمة على أنّ العين هي مستراحهم، وهي المكان الذي يجدون فيه لذتهم وراحة نفوسهم، ولذّة الشّرب متحقّقة، فهي ممزوجة بلذّة العين، ومن هنا جاءت الباء دالّة على التصاقهم بالعين وقربهم منها [11].

السَّادس: الظّرفية: ذكر التَّبريزيّ أنّ الباء تأتي للظرفية، وعلامتها إمكانية استخدام (في) موضعها، نحو قوله تعالى:ﱡﱐ ﱑ ﱒ ﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱗ ﱘ ﱙ ﱚ ﱛ ﱜ ﱝ ﱞ ﱟ ﱠ [آل عمران من الآية 123] أي: فيه[12]، وهذا

(1) ينظر: منتهى المقاصد: 725.
(2) يوسف من الآية 15.
(3) المؤمنون من الآية 91.
(4) الكشاف: 1/ 193.
(5) ينظر : تفسير القرآن الكريم، لابن القيم الجوزية: 1 / 118 .
(6) ينظر: منتهى المقاصد: 725.
(7) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: 244/1، وأوضح المسالك: 32/3، ومغني اللبيب: 142/1.
(8) ينظر: رصف المباني: 146- 147.
(9) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: 3/ 215، وتسهيل الفوائد: 145، وشرح التسهيل لابن مالك: 3/ 153.
(10) ينظر: المحصول في علم الأصول للرازي: 1/ 379، ونهاية الوصول إلى علم الأصول للحسن الحلي: 1/ 391، والقوانين المحكمة لأبو القاسم الحلي: 2/ 203- 204.
(11) ينظر: من أسرار حروف الجرّ: 196- 197.
(12) ينظر: منتهى المقاصد: 726.

المعنى نصّ عليه ابن هشام مستشهداً بالآية نفسها، وكذلك فعل الإربلي(ت:771هـ) في جواهر الأدب [1]. يتضح لي أنَّ المعنى المناسب للباء في هذه الآية هي الظرفية وهو رأي أغلب النحويين.

السَّابع: المقابلة: هي بهذا المعنى الداخلة على الأعواض، كاشتريته بألفٍ، وكافأت إحسانه بضِعْفٍ[2]، استشهد التَّبريزيّ بقوله تعالى:ﱡﱐ [النحل من الآية 32]، ذاكراً قول ابن هشام: ((وَإِنَّمَا لم نقدرها بَاء السَّبَبِيَّة كَمَا قَالَت الْمُعْتَزلَة وكما قَالَ الْجَمِيع فِي لن يدْخل أحدكُم الْجنَّة بِعَمَلِهِ لأنّ الْمُعْطِي بعوض قد يُعْطي مجَّانا وَأما الْمُسَبّب فَلَا يُوجد بِدُونِ السَّبَب)) [3].

الثَّامن: المجاوزة كـ(عن): تأتي (الباء) بمعنى (عن) عند أكثر النّحويّينَ[4] وقيل: يختصّ هذا بالسؤال[5]، استشهد التَّبريزيّ بقوله تعالى:ﱡﱑ [الفرقان من الآية 59] أي: فاسأل عنه خبيراً، والدّليل على كون الباء كـ(عن) نحو قوله تعالى:ﱡﱒ [الأحزاب من الآية 20] [6] ، وزعم البصريّون أنّها لا تكون بمعنى (عن) أصلاً وأوّلوا الآية على أنَّ الباء للسببية[7]، واستبعده ابْن هِشَامٍ بأنَّه لا يقتضي قولك سألته بسببه أنَّ المجرور هو المسؤول عنه[8]، وقَالَ الرَّضيّ:((الباء فيها تجريدية نحو: لقيتُ بزيدٍ أسدًا، والتقدير: واسأل بسؤاله خبيرًا))[9]. أميل إلى رأي ابن هشام والتَّبريزيّ في هذه الأمثلة علة مجيء (الباء) بمعنى (عن) وهو عند أكثر النّحويّينَ.

التاسع: الاستعلاء: استشهد التَّبريزيّ لذلك بقوله تعالى:ﱡﱓ [آل عمران من الآية 75] أي: على قنطار بدليل:ﱡﱔ [يوسف من الآية 64] وقوله تعالى:ﱡﱕ [المطففين الآية 30] أي: عليهم، بدليل: قوله تعالىﱡﱖ [الصافات من الآية 137] [10].

(1) ينظر : شرح شذور الذهب لابن هشام: 409، و جواهر الأدب : 19 .
(2) ينظر: منتهى المقاصد: 727.
(3) مغني اللبيب: 1/ 141.
(4) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 3/ 152، شرح الكافية: 3/1189.
(5) ينظر: ارتشاف الضرب: 1698، والجنى الداني: 41، ومغني اللبيب: 1/ 110.
(6) ينظر: منتهى المقاصد: 727.
(7) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 1/ 497، والجنى الداني: 42، ومغني اللبيب: 1/ 110.
(8) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 110.
(9) شرح الرَّضيّ على الكافية: 2/ 328.
(10) ينظر: منتهى المقاصد: 728.

العاشر: الغاية: استشهد التَّبريزيّ لذلك بقوله تعالى:ﱡﱠ [يوسف من الآية 100] أي: وقد أحسن إليَّ[1]، أو على تضمين (أحسن) معنى (لطف) [2] وهي بهذا المعنى عند أغلب النّحويّينَ[3] .

الحادي عشر: التوكيد: هي بهذا المعنى الزائدة في ستة مواضع: **الموضع الأوّل:** الفاعل، استشهد التَّبريزيّ بقوله تعالى:ﱡﱠ [النساء من الآية 79] ووجه الاستشهاد هو مجيء (الباء) زائدة مفيدة معنى التّوكيد[4]؛ وزيدت هنا مع الفاعل؛ لأنّ المعنى: كفى الله شهيداً [5]، يري الزّمخشريّ أنّها زائدة للتّوكيد [6]، وذكر المراديّ أنّ الباء زائدة مع الفاعل، وهو مذهب الرّمانيّ [7]، ورأي ابن هشام بأنّ الزيادة غالبة وواجبة وضرورية [8]، ونسب النحاة لابن السراج، أنّه لا يعد الباء زائدة؛ فهو يرى أنّ الفعل ضمير الاكْتفاء[9]، إذ قال المرادي: ((وأجاز ابن السراج في " كفى بالله " وجهاً آخر، وهو أن يكون فاعله ضمير المصدر المفهوم من كفى أي: كفى هو، أي: الاكْتفاء)) [10]، وبالرجوع إلى كتاب الأصول في النحو لم أجده خالف النحويين في زيادة الباء في هذا الشاهد، إذ يقول:((جاءت زائدة في قولك: حسبك بزيد، وكفى بالله شهيدًا، وإنما هو كفى الله)) [11].

ويرى أبو حيّان أنّها ليست زائده للتوكيد، وأنّ فائدة زيادتها تبيين معنى الأمر في صورة الخبر، أي : اكتفوا بالله ، فالباء تدلّ على المراد من ذلك ، فهو يرى أنّ دخول الباء لتأكيد الاتصال؛ لأنّ الاسم في (كفى بالله) متّصل بالفعل كاتّصال الفاعل، ولأنّ الكفاية منه ليست كالكفاية من غير الله فضوعف لفظها لمضاعفة المعنى[12].وذهب الزركشي(ت749ه) والسّيوطيّ (ت911ه) إلى ما ذهب إليه أبو حيّان من أنّ الباء جاءت لتأكيد الاتّصال ومضاعفة المعنى في النفس [13].

ويبدو لي أنّ الباء زائدة تفيد التّوكيد كما ذكر التَّبريزيّ، وأن القرآن الكريم استعمل هذه الباء لتزيد من تأكيد المعنى في النّفس.

---

(1) ينظر: المصدر نفسة: 729.
(2) ينظر : الجنى الداني : 45 ، ومغني اللبيب: 1/ 112 .
(3) ينظر: الجنى الداني:45 ، ومغني اللبيب : 1/ 106، وأوضح المسالك :34/3 ، شرح التصريح: 648/1.
(4) ينظر: منتهى المقاصد: 730.
(5) ينظر: الشواهد القرآنية في ألفية ابن معطٍ، دراسة نحوية تحليلية، د. علي نجار محمد حسن: 921، (بحث منشور)،مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية ،جامعة جازان، العدد 1437،9 ه .
(6) ينظر: الكشاف : 2/ 506 .
(7) ينظر : معاني الحروف للرّمانيّ: 5.
(8) ينظر: مغني اللبيب : 144 .
(9) ينظر : الجنى الداني: 49، ومغني اللبيب : 144/1.
(10) الجنى الداني: 49 -50.
(11) الأصول في النحو : 413/1 .
(12) ينظر: البحر المحيط في التفسير: 5/ 311 ، 3/ 272 .
(13) ينظر: البرهان في علوم القرآن : 352/2، والإتقان في علوم القرآن : 2/ 184.

الموضع الثاني، المفعول، استشهد التَّبريزيّ بقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ﴾ [البقرة من الآية 195] على أحد التّأويلينِ، والآخر أنَّ المفعول محذوف والباء للسّببية أي: ولا تلقوا نفوسكم بأيديكم إليها، ونحو قوله تعالى: ﴿ٱلْخَالِهِجَّ﴾ [مريم من الآية 25] ، وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِي ﴾ [الحجّ من الآية 15] [1].

الموضع الثَّالث: المبتدأ، وذلك في قولهم: بحسْبِكَ دِرْهَمٌ، وخرجتُ فإذا بزيدٍ، ساق التَّبريزيّ الشَّاهِد قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ﴾ [القلم الآية 6] ، ووجه الاستشهاد: مجيء (الباء) حرف جر زائد، أي: اسم استفهام مبتدأ، و(كم) مضاف إليه، المفتون: خبر، وهذا عند سيبويه[2] وأما الأخفش، فيرى أنّ: (بأيكم): خبر مقدم، والباء بمعنى (في) وليست زائدة، والمفتون: (بمعنى الفتنة) مبتدأ مؤخر، وهو مصدر جاء على وزن اسم المفعول، ومنع ذلك سيبويه؛ لأنّ صيغة (مفعول) لم تثبت عنده بمعنى المصدر، ولأنّ سياق الآية يقتضي أنّ الاستفهام عن تعيين الشخص الذي وقعت عليه الفتنة من المخاطبين؛ لا عن مكان المفتون[3]. ويميل التَّبريزيّ إلى أن الباء هنا حرف جر زائد[4]، وأميل الى ما مال أليه التَّبريزيّ؛ ولأنّ سياق الآية يقتضي أنّ الاستفهام.

الموضع الرَّابع: الخبر، وهو قسمان: مقيسة، وغير مقيسة، فالمقيسة في خبر ليس وما أختها وغير المقيسة في مواضع كثيرة، كزيادتها بعد (هل) ، صرّح به المرادي و ابْن هشام [5]، أورد التَّبريزيّ لذلك شاهدين، هما قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ﴾[البقرة من الآية 74] وقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ﴾ [الزمر من الآية 36]، وصرّحَ بزيادة الباء في خبر ليس في كلتا الآيتين[6].

ويرى سيبويه أنّها دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يتغير المعنى، ولم يحتج إليها[7]، وذكر الزجاجي فائدة الباء الزائدة في خبر ليس فهي مشددة للنفي ومؤكدة له [8]. وذهب ابن يعيش[9] وابن مالك[10] مذهب الزجاجي في زيادة الباء.

ويرى عباس حسن أنّ زيادة الباء هنا تفيد توكيد المعنى في الجملة كلّها؛ لأنّ زيادة الحرف بمثابة إعادة الجملة كلها، وهو ما يفيده تكرارها، ويصبح المعنى : أليس الله كافياً عبده ؟ أليس الله كافياً عبده؟ ويرى أنّ هذا الأسلوب يتطابق مع أسلوب القرآن وهو

(1) ينظر: منتهى المقاصد: 732.
(2) ينظر: شرح كتاب سيبويه : 4/ 471.
(3) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 117، وشرح التصريح: 1/ 156.
(4) ينظر: منتهى المقاصد: 736.
(5) ينظر: الجنى الداني: 53، ومغني اللبيب: 1/ 117.
(6) ينظر: منتهى المقاصد: 736.
(7) ينظر : كتاب سيبويه: 1/ 67.
(8) ينظر: اللامات : 72.
(9) ينظر : شرح المفصّل لابن يعيش: 4/ 476.
(10) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك: 1/ 282.

أسلوب إيجاز، فوجود حرف الباء الزائدة للتوكيد أغنى عن إعادة الجملة كاملة، وعدّه أسلوباً رائعاً يدلّ على إعجاز قرآني رائع في بلاغتهِ وبيانه ولغتهِ [1]، وقال الشُّمُنِّيُّ: ((لقائل أنْ يقول: إنّه موجب بناءً على أنَّ الهمزة للإنكار أي النفي، ونفي النفي إثبات))[2] ، ويرى التَّبريزيّ أنّ هذا القول ليس بشيء؛ لأنّ الهمزة إنَّما هي مضمون جملة: (لَيسَ اللهُ بِكَافٍ) [3]، وأميل إلى رأي عباس حسن وهو أنّ زيادة الباء هنا تفيد توكيد المعنى في الجملة .

الموضع الخامس: الحال المنفي عاملها كقوله[4]:

فَمَـــا رَجَعَـــتْ بِخَائِبَـــةٍ رِكَـــابٌ حَكِـــيمُ بِـــنُ المُسَـــيَّبِ مُنْتَهَاهـــا

والشاهد في البيت قوله: (بخائبةٍ) إذ دخل حرف الجرّ الزائد (الباء) على الحال المنفيّ عامله[5]، لم يذكر التَّبريزيّ شاهداً قرآنياً لهذا الموضع.

الموضع السَّادس: التوكيد بالنفس أو العين، أورد التَّبريزيّ الشَّاهِد قوله تعالى:ﱡ ﱠ [البقرة من الآية 228] ذاكراً اعتراض ابْن هِشَامٍ بأنَّ حقَّ الضمير المرفوع المتّصل المؤكد بالنفس أو العين أن يؤكّد أوّلًا بالمنفصل كـ(قُمْتُمْ أَنْتُمْ أَنْفُسُكُمْ) وأنَّ التوكيد هنا ضائع، إذ المأمورات بالتَّربُّصِ لا يذهب الوهم إلى أنَّ المأمور غيرهن، بخلاف قولك: زارَني الخليفةُ نفسُهُ، وإنَّما ذَكَرَ الأنفس هنا لزيادة البعث على التَّربص، لإشعاره بما يستنكفْنَ منه من طموح أنفسهنَّ إلى الرجال[6].

وردَّ التَّبريزيّ على الوجه الأوّل بقوله إنّه لو لم يؤكّد أولًا بالمنفصل لالتبس التأكيد بالفاعل فيما وقع تأكيدًا للمستكن، كقولك: ذَهَبَتْ نَفْسُهَا، وأُجري بقية الباب عليه طردًا له، بخلاف ما لو كان الضمير منصوبًا، نحو: رأيْتُهُ نَفْسَهُ، أو مجرورًا نحو: مررْتُ به نَفْسِهِ، أو منفصلًا نحو: ما ضربني إلّا هو نفسه [7].

ويبدو لي أن (الباء) الزائدة جاءت تقوية للكلام بدلالة حذفها من دون تأثير لها فيه. كما قال عباس حسن ((أمّا الحرف الزائد فلا يأتي بمعنى جديد، وإنّما يؤكد ويقوي المعنى العام الذي تتضمنه الجملة كلها قبل مجيئه)) [8].

---

(1) ينظر: النّحو الوافي : 1/ 70 ، 2/ 451.
(2) المنصف من الكلام: 1/ 228.
(3) ينظر : منتهى المقاصد:740.
(4) البيت من الوافر، وهو للقحيف العقيلي في: خزانة الأدب: 10/ 137، وبلا نسبة في: الجنى الداني: 55، وتخليص الشواهد: 177، ومغني اللبيب: 1/ 117.
(5) ينظر: منتهى المقاصد: 738.
(6) ينظر: المصدر نفسه:740.
(7) ينظر: المصدر نفسه: 741.
(8) النّحو الوافي: 451/2.

الحرف الثاني: مِنْ: هو حرف جرّ مبني ملازم للجر له عدّة معانٍ [1]، مِن هذهِ المعاني التي استشهد لها التَّبريزيّ ما يأتي:

أحدها: ابتداء الغاية الزمانية :استشهد التبريزي بقوله تعالى :ﭐﱡﱠ [الجمعة من الآية 9]، وقوله تعالى:ﭐﱡﱠ [التوبة من الآية 108] ،مبيناً مجيء من للغاية الزمانية، وهو الغالب عليها[2]، حتى ادّعى جماعة أنَّ سائر معانيها راجعة إليه[3]، وفيه خلاف، مذهب البصريين أنّها لا تأتي لابتداء الغاية الزمانية، إنما هي لابتداء الغاية في الأحداث، ودليلهم على ذلك ((أنَّ (مِنْ) في المكان نظير مُذْ في الزمان؛ لأنّ مِنْ وضعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان؛ كما أن مُذْ وضعت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان، ألا ترى أنّك تقول: (ما رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمُ الجُمْعة) فيكون المعنى أنّ ابتداء الوقت الذي انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة، كما تقول: (ما سِرْتُ مِنْ بَغْدَادَ)، فيكون المعنى ما ابتدأت بالسير من هذا المكان، فكما لا يجوز أنْ تقول (ما سرت مُذْ بغداد) فكذلك لا يجوز أنْ تقول (مَا رَأَيْتُهُ من يوم الجمعة))) [4]، ولذلك يقولون في مثل قوله تعالى:ﭐﱡﱠ [التوبة من الآية 108]، (من) ليست لابتداء الغاية الزمانية والتقدير : لديهم من تأسيس أوَّل يوم[5]، وأجاز الكوفيّونَ والأخفش، وابن درستويه استعمالها في الزمان أيضًا، واستدلوا بقوله تعالى:ﭐﱡﱠ [التوبة من الآية 108] ، والتقدير خلاف الأصل، وقوله تعالى:ﭐﱡﱠ [الجمعة من الآية 9] [6].

ورفض الرَّضيّ أنْ تكون (من) لابتداء الغاية قائلاً : ((لا أرى في الآيتين معنى الابتداء، إذ المقصود من معنى الابتداء في (مِنْ) أن يكون الفعل المتعدي بـ(من) الابتدائية شيئاً ممتداً كالسير والمشي ونحوه ، ويكون المجرور بـ(من) الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو : سرت مِنْ البصرة ، ويكون الفعل المتعدي بها أصلاً للشيء الممتد ، نحو (بدأت من فلان إلى فلان) وكذا خرجت من الدارِ، لأنّ الخروج ليس شيئاً ممتداً، إذ يقال :(خرجت من الدارِ) إذا انفصلت منها ولو بأقل خطوة))[7].

وذكر الدكتور فاضل السامرائي أنّ معنى (الابتداء) هو الغالب، فإنّ معنى الابتداء في (من) أنْ يكون الفعل شيئاً ممتداً أو يكون أصلاً للممتد، فإنّ ذلك في ابتداء الغاية وليس في

(1) ينظر: الأصول في النّحو: 204/1، وعلل النّحو: 208، و اللمحة في شرح الملحة: 217/1.
(2) ينظر: منتهى المقاصد: 745.
(3) ينظر: مغني اللبيب : 1/ 331.
(4) الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 307 مسألة (54).
(5) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: 660/2.
(6) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 307 مسألة (54)، وشرح المفصّل لابن يعيش: 8/ 11.
7() شرح الرَّضيّ على الكافية: 298/2.

عموم الابتداء فإن (من) في هذهِ الآية للابتداء، فبدء التأسيس على التقوى أول يوم فهي لابتداء وقوع الحدث[1].

أمّا التَّبريزيّ فقد أجاز مجيء مِنْ لابتداء الغاية في الزمان، بقوله: ((والظَّاهر مذهب الكوفيين؛ لصحّة السماع به، ولا منع من مثل قولك: نِمْتُ مِنْ أوَّلِ اللَّيلِ إلى آخِرِهِ، وصُمْتُ مِنْ أوَّلِ الشَّهْرِ إلى آخِرِهِ، وهو كثير الاستعمال)) [2].

الثَّاني: تأتي منْ للتبعيض: هي التي يصحّ أنْ يوضع (بعض) محلّها، وقد صرّح سيبويه بهذا المعنى، وقال ((تكون مِنْ للتبعيض تقول: هذا من الثّوب، وهذا منهم، كأنّك قلت: بعضه)) [3]، و قال ابن مالك:((المجرور بها في العموم، وإنّما تكون للتبعيض إذا لم يقصد عموم، وحسن في موضعها "بعض"))[4]، وصرّح أبو حيان الأندلسيّ بقوله: ((التبعيض لفظ مشترك، يراد به أنّ ما دخلت عليه يكون بعضاً من عام، ويراد به أنّ ما دخلت عليه يكون عاماً، فتفيد تسليط العامل على بعضه)) [5].

واستشهد التَّبريزيّ بقوله تعالى:ﱡ ﱠ [البقرة من الآية 253]، وقوله تعالى:ﱡ ﱠ [البقرة من الآية 8] لمجيء من بمعنى بعض[6].

ويرى ابن مالك أيضاً مجيأها بمعنى التبعيض عند اقترانها بأفعل التفضيل فقال في (هو أفضل من زيد): (فضّله على بعض ولم يَعُمّ) [7].

وفي (مِنْ) المقترنة بأفعلِ التفضيل خلاف، فذهب المُبرّد إلى أنَّها لابتداء الغاية[8]، كقولك: زيدٌ أفضلُ مِنْ عمرٍو، فإنَّ عَمْرًا هو الموضع الذي بدأ منه الفضل، وذهب سيبويه إلى أنَّها للتبعيض[9]؛ لأنَّها لو كانت لابتداء الغاية لاقتضت انتهاءً يقع الأمر فيما بينهما، وليس المقصود في هذا المثال تفضيله على غير عمرو، فربّما لا تفضّله إلّا على عمرو فقط، وذكر المُبرّد وعبد القاهر والزَّمخشريّ، إنَّ أصل (مِنْ) المبعّضة ابتداء الغاية[10].

الثَّالث: بيان الجنس، يقع هذا المعنى كثيراً بعد ما ومهما، واستشهد التَّبريزيّ لذلك بثلاثة شواهد، وهي قوله تعالى:ﱡ ﱠ [فاطر من الآية 2]، وقوله تعالىﱡ ﱠ [البقرة من الآية 106]، وقوله تعالى:ﱡ ﱠ [الأعراف الآية 132]، وهي ومخفوضها في موضع النصب على الحال[11].

1() ينظر: معاني النّحو: 66.
(2) منتهى المقاصد: 745.
(3) كتاب سيبويه:225/4.
(4) شرح التسهيل لابن مالك :136/3.
(5) التذييل والتكميل :129/11.
(6) ينظر: منتهى المقاصد: 745.
(7) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك :136/3.
(8) ينظر: المقتضب: 1/ 182.
(9) ينظر: كتاب سيبويه: 4: 225.
(10) ينظر المقتضب: 1/ 182، 4/ 136، والمفصّل في صنعة الإعراب: 279.
(11) ينظر: منتهى المقاصد: 747.

قَالَ الدَّماميني: ((أمّا في: ﴿ ﴾ فالحالية ظاهرة، وذو الحال (ما)، لأنّها في محلّ نصب مفعول بـ(يفتح)، وهو العامل، وكذا في: ﴿ ﴾ وأمّا: ﴿ ﴾، فالظّاهر أنَّ (مهما) مبتدأ، والحال لا يقع منه على الصحيح، فيمكن أن يكون ذو الحال ضمير الجرّ من به، أو يجعل مهما من باب المنصوب على الاشتغال، لكن هذا هنا مرجوح))[1] .

ولوقوعها بعد غير (ما، ومهما) وأورد التَّبريزيّ قوله تعالى: ﴿ ﴾ [الكهف من الآية 31] الشَّاهِد في (من) الأولى ﴿ ﴾ أمّا البقية، فإنَّ ذلك للابتداء، وقيل زائدة، كما ذكر ابْن هِشَامٍ بعبارته[2]، قَالَ الرَّضيّ: ((تُعرَفُ (مِنْ) بهذا المعنى بأنْ يكون قبل (مِنْ) أو بعدها مبهماً يصلح أن يكون المجرور بـ(مِنْ) تفسيرًا له، بمعنى أن يقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم)) [3].

الرَّابع: التعليل: هي التي يكون ما بعدها علة لما قبلها، استشهد التَّبريزيّ لمجيء (مِنْ) للتعليل بقوله تعالى: ﴿ ﴾ [الحجّ من الآية 22]، وقوله جلَّ شأنُهُ: ﴿ ﴾ [نوح من الآية 25] و(ما) هنا زائدة كافّة عن عمل الجرّ[4]. وقد ذكر هذا المعنى ابنُ هشام مستشهداً بهذهِ الآية[5].

الخامس: البدل: هي التي يصحّ (بدل) مكانها، قال الرَّضيّ: ((تُعرَفُ (مِنْ) بمعنى البدل بصحّة قيام لفظ بدل مقامها))[6]، واستشهد التَّبريزيّ لذلك بثلاثة شواهد، وهي قوله تعالى: ﴿ ﴾ [التوبة من الآية 38]، وقوله تعالى: ﴿ ﴾ [بالزخرف من الآية 60]، وقوله تعالى: ﴿ ﴾ [آل عمران من الآية 10]، أي: بدل طاعة الله أو بدل رحمته[7]، وعن أبي عبيدة(ت209ه) أنَّها في ذلك بمعنى عند[8].

السَّادس: مرادفة (عَنْ)، هي التي يصحّ (عَنْ) مكانها، أورد التَّبريزيّ لذلك قوله تعالى: ﴿ ﴾ [الزمر من الآية 22]، وقيل: هي للابتداء أو للتعليل، أي: من أجل ذكر الله؛ لأنّه إذا ذُكِرَ سبحانه قَسَتْ قلوبُهُمْ[9]، وقد ذكر هذا المعنى الفرّاء مستشهداً بهذهِ الآية[10]، والزجاج[11]، وابو حيان[12] والمرادي[1] وابن هشام[2].

---

(1) ينظر: تحفة الغريب (قسم الأدوات والحروف): 2/ 959.
(2) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 354.
(3) شرح الرَّضيّ على الكافية: 2/ 322.
(4) ينظر: منتهى المقاصد: 750.
5() ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام: 295/1.
(6) شرح الرَّضيّ على الكافية: 2/ 322.
(7) ينظر: منتهى المقاصد: 745.
(8) ينظر: مجاز القرآن: 1/ 87.
(9) ينظر: منتهى المقاصد: 752.
10() ينظر: معاني القرآن للفراء: 418/2.
11() ينظر: معاني القرآن للزجاج: 351/4 .
12() ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : 96/1 .

السَّابع: مرادفة الباء: هي التي تصحّ (الباء) مكانها، استشهد التَّبريزيّ لذلك بقوله تعالى: ﴿ ﴾ [الشورى من الآية 45] أي بطرف[3] ، ونسبه ابْن هِشَامٍ إلى يونس(ت182ه)، وقال: ((والظّاهر أنَّها للابتداء))[4]، قَالَ الدَّماميني: ((إنْ أريدَ كون (الطَّرَف) آلة للنظر فـ(مِنْ) بمعنى الباء كما قاله يونس، وإن أريدَ أنَّ الطَّرَف وقع ابتداء النظر منه فـ(مِنْ) لابتداء الغاية، فهما معنيانِ متغايرانِ موكولانِ إلى إرادة المستعمل))[5].

الثَّامن: مرادفة (في): هي التي تصحّ (في) مكانها، أورد التَّبريزيّ شاهدين هما قوله تعالى: ﴿ ﴾ [فاطر من الآية 40] أي: في الأرض، وقوله تعالى: ﴿ ﴾ [الجمعة من الآية 9] أي : في يوم الجمعة[6]، إلّا أنّ ابْن هِشَامٍ يرى غير ذلك، إذ قال : ((والظاهر في الأولى أنَّها لبيان الجنس مثلها في: ﴿ ﴾[7]))[8].

التاسع: مرادفة (عند): هي التي يصحّ (عند) مكانها، أورد التَّبريزيّ لذلك قوله تعالى: ﴿ ﴾ [آل عمران من الآية 10] أي عند الله[9]، ويرى التَّبريزيّ جواز مجيء حرف الجرّ(مِنْ) بمعنى (عند)، وفاقًا لأبي عبيدة وخلافًا لابن هشام[10].

العاشر: مرادفة (على): هي التي تصحّ (على) مكانها، أورد التَّبريزيّ لذلك قوله تعالى:﴿ ﴾ [الأنبياء من الآية 77]، أي: نصرناه على القوم[11]. وقال أبو البقاء(((وَنَصَرْنَاهُ) : أَيْ مَنَعْنَاهُ مِنْ أَذَاهُمْ. وَقِيلَ: «مِنْ» بِمَعْنَى عَلَى)) [12].

الحادي عشر: الفصل، هي بهذا المعنى الداخلة على ثاني المتضادّين، وأورد التَّبريزيّ لذلك شاهدين هما قوله تعالى: ﴿ ﴾ [البقرة من الآية 220]، وقوله تعالى:﴿ ﴾ [آل عمران من الآية 179]، ليُبيّنَ مجيء (من) للفصل بين متضادين وهما: (المفسد والمصلح) في الآية الأولى و(الخبيث والطيب) في الآية الثانية [13]،غير أن ابن هشام لا يرى ذلك، إذ قال: ((والظاهر أنَّ (مِنْ) فيهما للابتداء أو بمعنى عنْ))[14]، وقَالَ الدَّماميني: ((تقدير ابتداء الغاية فيه أنَّ تمييز الشيء من الشيء إنَّما يكون بعد الاختلاط، فإذا قلتَ: مَيَّزْتُ الرديءَ من الجيّدِ، فابتداء التمييز الذي هو الفصل بين الشيئين حصل من

1() ينظر: الجنى الداني : 311 .
2() ينظر: أوضح المسالك : 24/3 .
(3) ينظر: منتهى المقاصد: 752.
(4) مغني اللبيب: 1/ 356.
(5) تحفة الغريب (قسم الأدوات والحروف): 2/ 964.
(6) ينظر: منتهى المقاصد: 752.
(7) البقرة من الآية 106.
(8) مغني اللبيب: 1/ 357.
(9) ينظر: منتهى المقاصد: 753.
(10) ينظر: المصدر نفسه: المكان نفسه: 753، وينظر: مجاز القرآن: 1/ 87، ومغني اللبيب: 1/ 357.
(11) ينظر: منتهى المقاصد: 754.
(12) التبيان في إعراب القران : 2/ 923.
(13) ينظر: منتهى المقاصد: 755.
(14) مغني اللبيب: 1/ 357.

الجيد، وإنْ شئت قلت حصل من الرديء، وذلك أنَّك إذا قلتَ: مَيَّزْتُ الجيد من الرديءِ، فإنَّ ابتداء فصل كلٍّ منهما حصل من الحدّ الذي انتهى إليه الآخر، ولهذا يصحّ إدخال (مِنْ) على أيِّهما شئْتَ مع اتحاد المعنى))[1].

الحرفُ الثَّالث: إلى:

ولها معانٍ متعددة، مِن هذهِ المعاني التي استشهد لها التَّبريزيّ:

أحدها: انتهاء الغاية الزّمانية والمكانية: استشهد التَّبريزيّ لذلك بشاهدين هما قوله تعالى: ﴿ثنتىثي [البقرة من الآية 187]، وقوله تعالى: ﴿لم لى لي [الإسراء من الآية 1]، ليُبيّنَ أنَّ الحرف (إلى) للغاية[2]، إذ قال:((ولا يقتضي دخول ما بعدها فيما قبلها ولا خروجه عنه، لورودها معهما، إلّا أن تدلَّ قرينة داخلة أو خارجة على واحد من الأمرين على التعيين))[3]، وهنا يلمح التَّبريزيّ إلى أهمية القرينة في تحديد معنى حرف الجرّ.

الثَّاني: المعيّة: وذلك إذا ضممْتَ شيئًا إلى آخر، في كونه محكومًا بِهِ على شيء، أو محكومًا عليه بشيء، أو متعلّقًا بشيء، سواء كان من جنسه أم لم يكن، وبه قَالَ الكوفيّونَ وجماعة من البصريين[4]، أورد التَّبريزيّ قوله تعالى: ﴿ [آل عمران من الآية 52]، مبيناً إنَّ لا جنسيّة بين الطرفين، والمعنى: من أنصاري مع الله، فضمَّ الأنصار مع الله باعتبار معنى النصرة المتعلّقة بالله فيهم[5]. استشهد التَّبريزيّ لذلك بقوله تعالى: ﴿ [النساء من الآية 2] أي أموالهم مع أموالكم[6]. قال الرَّضيّ: ((والتحقيق أنَّها أي التي قيل إنَّها بمعنى مع، للانتهاء، ففي قوله تعالى: ﴿ أي: تضيفونها إلى أموالكم، وكذا قوله تعالى: ﴿[7] أي: مضافة إلى المرافق)) [8].

الثَّالث: التبيين: هي بهذا المعنى المبيّنة لفاعلية مجرورها بعد فعل تعجّب أو اسم تفضيل من الحُبِّ أو البغضِ، قَالَ ابن مالك: ((من المبيّنة هي المتعلِّقة في تعجّب أو تفضيل بحبّ أو بغض))[9]، وقيل: أو من لفظ موضوع لمعنى أحدهما، واستشهد التَّبريزيّ لذلك بقوله تعالى: ﴿ [يوسف من الآية 33] أي: أنا فاعل تلك المحبّة [10]،**والرَّابع:** مرادفة اللّام: هي التي يصحّ (اللّام) مكانها، استشهد التَّبريزيّ لهذا المعنى

(1) تحفة الغريب (قسم الأدوات والحروف): 2/ 964.
(2) ينظر: منتهى المقاصد: 765.
(3) المصدر نفسه: المكان نفسه.
(4) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: 1/ 218، والتذييل والتكميل: 11/ 162، وارتشاف الضرب: 1730، والجنى الداني: 386، والمساعد على تسهيل الفوائد: 2/ 254، ومغني اللبيب: 1/ 78.
(5) ينظر: منتهى المقاصد: 767.
(6) ينظر: المصدر نفسه: 768 .
(7) المائدة من الآية 6.
(8) شرح الرضي على الكافية : 271/4.
(9) شرح التسهيل لابن مالك: 3/ 142.
(10) ينظر: منتهى المقاصد: 768 ، والجنى الداني: 386 ، والمنصف من الكلام: 1/ 162.

بقوله تعالى:﴿ ﴾ [النمل من الآية 33]، أي: لك[1]، وقيل: هذه لانتهاء الغاية، أي: منتهٍ إليك[2].

والخامس: مرادفة في: هي التي تصحّ (في) مكانها،استشهد التَّبريزيّ لهذا المعنى بقوله تعالى:﴿ ﴾ [الحجرات من الآية 7]، أي فيكم[3]، رفض ابن عصفور مجيء إلى بمعنى (في) قال:((بأنها لو كانت بمعنى في لساغ أنْ يقال: زيد إلى الكوفة، أي: في الكوفة)) [4].

الحرف الرَّابع: على: تفيد استعلاء الشيء[5]، وفيها أوجه خلاف هل هي اسم أو حرف؟.

الأوّل: هي حرف جر على مذهب البصريَّين إلّا إذا دخل عليها حرف جر فتكون اسماً بمعنى فوق، اختلف جماعة في كونها حرفًا فزعموا أنَّها لا تكون إلّا اسمًا، ومنهم ابن طاهر(ت 580ه) وتلميذه ابن خروف (ت 609ه)[6]، ونسبوه إلى سيبويه، لقوله: ((وهو اسم ولا يكون إلّا ظرفًا))[7]، والثاني مذهب الفراء أنّها حرف في كلّ موضع والثالث : أنّها اسم في كلّ موضع، وهو قول ابن طاهر ومن وافقه، والرابع: أنّها حرف إلّا في نحو هون عليك، فإنها تكون اسماً وبه جزم ابن عصفور، وهو قول الأخفش [8] .

وذكر التَّبريزيّ أنَّها إذا كانت حرفًا جاءت لمعانٍ متعددة واستشهد لها بشواهد قرآنية.

أحدها: الاستعلاء: هذا المعنى ذكره الزّمخشريّ ولم يذكر له معنى غيره[9]، وهو أمّا حقيقي ، وقد استشهد التَّبريزيّ لذلك بشاهدين، هما قوله تعالى:﴿ ﴾ [المؤمنون]، وقوله تعالى:﴿ ﴾ [المؤمنون من الآية 28]، وعمّمه ابْن هِشَامٍ بكونه على المجرور كما في الأمثلة أو على ما يقرب[10]، منه نحو:﴿ ﴾ [طه من الآية 10]، أو مجازيّ ويسمّى الاستعلاء المعنوي، استشهد التَّبريزيّ أيضاً لذلك بشاهدين هما قوله تعالى:﴿ ﴾ [البقرة من الآية 228]، وقوله تعالى:﴿ ﴾ [البقرة من الآية 253] [11]،**الثَّاني:** المصاحبة: نُسِبَ إثباته إلى الكوفيّينَ والقتبي[12]، واستشهد التَّبريزيّ لذلك بشاهدين هما قوله تعالى:﴿ ﴾ [البقرة من الآية 177]، وقوله تعالى:﴿ ﴾

(1) ينظر: منتهى المقاصد: 768.
(2) شرح التسهيل لابن مالك: 3/ 142.
(3) ينظر: منتهى المقاصد: 769.
(4) ينظر: الجنى الداني: 388، ومغني اللبيب: 1/ 79.
(5) ينظر: حروف المعاني والصفات:65 والمفصّل في صنعة الإعراب:384.
(6) ينظر: التذييل والتكميل: 11/ 155- 156، والجنى الداني: 473، وهمع الهوامع: 4/ 188.
(7) كتاب سيبويه: 4/ 241.
(8) ينظر: معاني القرآن : 434/2، والجنى الداني: 480.
(9) ينظر: المفصّل في صنعة الإعراب: 293.
(10) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 152- 153.
(11) ينظر: منتهى المقاصد: 774.
(12) ينظر: أدب الكاتب: 517، والمراد بالقتبي هو ابن قتيبة الدينوري صاحب تأويل مشكل القرآن و غريب الحديث، وقد ذكر النحاس في كتابه معاني القرآن ((وقال القتبي في أدب الكاتب))، ينظر: معاني القرآن للنحاس 408/5.

[الرعد من الآية 6] ليُبيّنَ مجيء على بمعنى مع ، أي (مع حُبّهِ) في الآية الأولى و(مع ظُلمِهِم) في الآية الثانية[1].

الثَّالث: التعليل: نحو قوله تعالى: [البقرة من الآية 185]، أي: لهدايته إيَّاكم، وتحتمل أنْ تكون هنا للسببيّة[2]، وفي الكشّاف: ((وإنَّما عُدِّيَ فِعْلُ التكبيرِ بحرف الاستعلاء لكونه مضمّنًا معنى الحمد، كأنّه قيل: ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم))[3].

الرَّابع: الظرفية: هي التي يصحّ (في) مكانها، استشهد التَّبريزيّ لهذا الغرض بقوله تعالى: [القصص من الآية 15]، أي: في حينها[4]، وذهب إلى ذلك الفراء[5] والطّبريّ[6] وهو مذهب الكوفيّينَ[7].

الخامس: كونها بمعنى عند: استشهد التَّبريزيّ لهذا الغرض بقوله تعالى: [الشعراء من الآية 14]،أي: عندي[8].

السَّادس: بيان الحال: استشهد التَّبريزيّ لهذا الغرض بقوله تعالى: [النساء من الآية 43]، ويرى التّبريزيّ أنّها هنا بمعنى في، إذ قال: ((وفي نظري إنَّها بمعنى في، على أنَّه يتوجّه عليه أنَّه لا يلزم من كون التقدير: على حال سفرٍ، كون (على) بمعناها، بل لا بدَّ أن يكون لها معنى على حياله)) [9].

الحرفُ الخامسُ: عن:

هو لفظٌ مشتركٌ: يكون اسماً إذا دخل عليه حرف جر، فتجرّ بـ (من) غالباً، ونادراً ما تجرّ بـ (على)، وهي عندئذ تكون اسماً بمعنى: جانب [10]، وتكون حرف جرَّ بدليل حذفها مع الضمير كما يحذف غيرها من حروف الجرّ[11]، وقد ذكر التَّبريزيّ أنّ أكثر استعمالات (عن) للمجاوزة، ويأتي بمعنى (بعد) بسبب إيجاد مصدر المعدّى بها، ولم يذكر البصريون سواها، نحو: أطعمه عن الجوعِ، أي بعد عنه الجوع بسبب الإطعام[12]،وذكرَ التَّبريزيّ لها معانيَ أخرى غيرَ المجاوزة، واستشهد لها بشواهد قرآنية وهي:

(1) ينظر: منتهى المقاصد: 774.
(2) ينظر: المصدر نفسه: لمكان نفسه.
(3) الكشّاف: 1/ 384.
(4) ينظر: منتهى المقاصد: 774.
(5) ينظر: معاني القرآن للفراء: 1/ 63.
(6) ينظر: تفسير الطبري: 1/ 299، 2/ 411.
(7) ينظر: أدب الكاتب: 514، والتذييل والتكميل: 11/ 236، والمساعد على تسهيل الفوائد: 2/ 270.
(8) ينظر: منتهى المقاصد: 775.
(9) ينظر: المصدر نفسه: 777.
(10) ينظر: الجنى الداني: 242.
(11) ينظر: التذييل والتكميل: 218/11.
(12) ينظر: منتهى المقاصد : 778.

أحدها: البدل: كقولهم: حَجَّ فلانٌ عن فلانٍ، استشهد التَّبريزيّ بقوله تعالى:ﱡ ﱠ [البقرة من الآية 48]، التقدير نفس بدل نفس[1].

الثَّاني: الاستعلاء: قَالَ ابن عقيل: ((أثبته الكوفيّونَ والقتبي))[2]، استشهد التَّبريزيّ بقوله تعالى:ﱡ ﱠ[محمد من الآية 38] أي: عليها، ويحتمل التّضمين، والمعنى فإنَّما يبعد الخير عن نفسه بالبخل، فإنَّما يصدر البخل عن نفسه لأنَّها مكانه ومنبعه[3].

الرَّابع: التّعليل: أثبته الكوفيّونَ[4]، وجعلوا منه قولَهم: أطعَمْتُهُ عن جوعٍ، ووافقهم ابن السّرّاج[5]،استشهد التَّبريزيّ لذلك بقوله تعالى:ﱡ ﱠ [التوبة من الآية 114] وقوله تعالى:ﱡ ﱠ [هود من الآية 53]، ليبين استعمال "عن" للتعليل في هاتين الآيتين [6]، وقَالَ ابْن هِشَامٍ: ((ويجوز أنْ يكون حالًا من ضمير (تاركي)، أي: ما نتركها صادرين عن قولك، وهو رأي الزّمخشريّ))[7].

الخامس: توافق بَعْد: قَالَ ابنُ عقيل: أثبته الكوفيّونَ والقتبيّ، وجعلوا منه:ﱡ ﱠ [الانشقاق] [8].أي بعد طبق[9]، وأورده ابن النّاظم على مجيء (عن) بمعنى (بعد)، والتقدير بعد طبق[10]، قَالَ الدَّماميني في الآية: ((هذا قابل للتّخريج على وجه يبقى بِهِ (عن) على معناها بأنْ يكون التقدير: طبقًا متباعدًا في الشّدّة عن طبق آخر دونه، فيكون كلّ طبقٍ أعظم في الشّدّة ممَّا قبله))[11].

ذكر الشُّمُنِّيُّ: ((هذا احتمال بعيد لم يعوّل عليه المعربون؛..... والأولى أنْ يقول إنَّ (عن) باقية على معناها، ويكون المعنى طبقًا متجاوزًا في الشّدّة عن طبق آخر دونه إلّا أنّ المقدّر في الشّرح متباعدٌ، ولا دليل عليه، وفي شرح اللّباب: متجاوزًا، و(عن) دليلٌ عليه فإنَّ معناها المجاوزة))[12].

ويرى التَّبريزيّ التّجاوز هو التّباعد فتقدير متباعدًا بمنزلة تقدير متجاوزًا، وأنّ (عن) هنا توافق (بَعْد)[13].

السَّادس: مرادفة مِنْ: استشهد التَّبريزيّ لذلك بقوله تعالى:ﱡ ﱠ [الشورى من الآية 25]، أي: منهم[1]، قَالَ الدَّماميني: ((يجوز التّعلّق بمحذوف، أي: يقبل التوبة

(1) ينظر: المصدر نفسه: المكان نفسه.
(2) المساعد على تسهيل الفوائد: 2/ 266.
(3) ينظر: منتهى المقاصد: 779.
(4) ينظر: التذييل والتكميل: 11/ 223، والمساعد على تسهيل الفوائد: 2/ 267.
(5) ينظر المصدران السَّابقان أنفسهما.
(6) ينظر: منتهى المقاصد: 775.
(7) مغني اللبيب: 1/ 158، وينظر رأي الزّمخشريّ في: الكشّاف: 3/ 208.
(8) ينظر: المنصف من الكلام: 1/ 295.
(9) ينظر: منتهى المقاصد: 779.
(10) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 264.
(11) تحفة الغريب (قسم الأدوات والحروف): 1/ 528.
(12) المنصف من الكلام: 1/ 295.
(13) ينظر: منتهى المقاصد: 779.

صادرة عن عباده))(2)، وقوله تعالى: ﴿ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﴾ [الأحقاف من الآية 16]، بدليل: ﴿ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﴾ [المائدة من الآية 27]، و﴿ ﭕ ﭖ ﭗ ﴾ [البقرة من الآية 127]، وأجاز الدَّمامينيّ أن يكون التقدير: يتقبّل أحسن ما عملوا صادرًا عنهم(3).

السابع: مرادفة الباء: استشهد التَّبريزيّ لذلك بقوله تعالى: ﴿ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﴾ [النجم] أي: به(4)، قَالَ ابْن هِشَامٍ: ((الظّاهر أنَّها على حقيقتها، وأنَّ المعنى وما يصدر قوله عن الهوى))(5).

الحرف السَّادس: اللّام:

حرف جرَّ يوصل معنى الفعل إلى الاسم، هو مكسور مع الاسم الظّاهر، نحو: لِزيدٍ، مفتوح مع الاسم المضمر، نحو: لَهُ، وكسرها معه أيضًا لغة خزاعة(6)، تكسر مع ياء المتكلم، نحو لِي غلام لمجانسة الكسر مع الياء(7) . ذكر الزّجّاجي في الّلامات، واحداً وثلاثين معنًى لحرف اللام(8). في حين ذكر التَّبريزيّ للّامِ الجرّ أربعة وعشرين معنًى، استشهد لتسعة منها بالشاهد القرآنيّ(9) وهي ما يأتي:

أحدها: الاختصاص إمّا بالملكية نحو: (المال لِزيدٍ) أو بغيرها، نحو: الجلّ لِلفرسِ، و الجنّة لِلمؤمنِ، والابن لِزيدٍ. والملك والاستحقاق هو أشهر معانيه و استشهد التَّبريزيّ لذلك بقوله تعالى: ﴿ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﴾ [البقرة من الآية 116]. وإذا جاء لهذا المعنى وقعت بين ذاتين، الثّانية تملك الأولى، أو قد يكون سبب تأخير المملوك لغرض بلاغيّ أو نحويّ، كما في الآية الكريمة(10)، فيتقدّم الّلام في اللّفظ من دون الرّتبة نحو له مصنع(11).

الثاني : شبه التّمليك، استشهد التَّبريزيّ لذلك بقوله تعالى: ﴿ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﴾ [الشورى من الآية 11] (12).

الثالث: العاقبة، تُسمّى في هذا المعنى لام الصّيرورة ولام المآل أيضًا، استشهد التَّبريزيّ لذلك بقوله تعالى: ﴿ ﭷ ﭸ ﭹ ﴾ [الأعراف من الآية 179]، إذ كأنَّ خلقهم لجهنم وولادتهم للموت(13).

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: 781.
(2) تحفة الغريب (قسم الأدوات والحروف): 1/ 529.
(3) ينظر: المصدر نفسه.
(4) ينظر: منتهى المقاصد: 782.
(5) مغني اللبيب: 1/ 159.
(6) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: 3/ 144، وشرح الرَّضيّ على الكافية: 2/ 328، وارتشاف الضرب: 1706.
(7) ينظر: اللامات : 31 و حروف المعاني والصفات :45.
(8) ينظر: اللامات : 31.
(9) ينظر: منتهى المقاصد: 787.
(10) ينظر: المصدر نفسه: 788.
(11) ينظر: موسوعة معاني الحروف: 162.
(12) ينظر: منتهى المقاصد: 775.
(13) ينظر: المصدر نفسه: المكان نفسه.

الرابع: توكيد النّفي، يسمّيها أكثرهم لامَ الجحود؛ لملازمتها الجَحْدَ أي النّفي، وعن النّحاس أنَّ الصّواب تسميتها لام النّفي، لأنّ الجحد في اللّغة إنكار ما يُعرف لا مطلق الإنكار[1]، الجَحْدُ عن العلم والإنكار عن الجهل[2]، تكون مسبوقة بـ(ما كان) أو (لم يكن)، ناقصتَينِ مسندتَينِ لِمَا أُسْنِدَ إليه الفعل المقرون باللّام، واستشهد التَّبريزيّ لذلك بشاهدين هما قوله تعالى: ﴿ٱ ﴾ [آل عمران من الآية 179]، وقوله تعالى: ﴿ٱ ﴾ [النساء من الآية 168]، ووجه تأكيد النّفي فيها عند الكوفيّينَ أنَّ أصل ما كان ليفعل: ما كان يفعل، ثُمَّ أدْخِلَتِ اللّامُ زيادةً لتقوية النفي[3].

الخامس: مواقفة (إلى)، استشهد التَّبريزيّ لذلك بثلاثة شواهد، وهي قوله تعالى: ﴿ٱ ﴾ [الزلزلة] والمعنى: أوحى إليها[4]، وهو مذهب الزجاجي[5]، وقوله تعالى: ﴿ٱ ﴾ [الرعد من الآية 2]، وقوله تعالى: ﴿ٱ ﴾ [الأنعام من الآية 28] أي: إلى ما نهوا عنه[6].وذكر المالقيّ (ت 702) أنّ اللّام أقرب الحروف لفظاً ومعنى لـ(إلى) ، ولهذا جوّز استعمال أحدهما في موضع الآخر مستدلّاً بقولهِ تعالى: ﴿ٱ ﴾[الأعراف من الآية 43] [7].

وذهب الزّمخشريّ وجمهور المفسّرينَ[8] إلى أنّ (لها) بمعنى (إليها) [9] وإلى مثله ذهب أبو البقاء العكبري، إذ يقول: ((ولها بمعنى إليها : وقيل : أوحى يتعدى باللام تارة و بـ (إلى) أخرى)) [10] .

السادس: مواقفة (على) في الاستعلاء الحقيقي: استشهد التَّبريزيّ لذلك بثلاثة شواهد هي قوله تعالى: ﴿ٱ ﴾ [الإسراء من الآية 109]، وقوله تعالى: ﴿ٱ ﴾ [يونس من الآية 12] ، وقوله تعالى: ﴿ٱ ﴾ [الصافّات من الآية 103]، وأورد التَّبريزيّ شاهداً واحداً في الاستعلاء المجازي، وهو قوله تعالى: ﴿ٱ ﴾ [الإسراء من الآية 7] ، أي: عليها[11].

(1) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 232.
(2) ينظر: معجم الفروق اللغوية:157.
(3) ينظر: منتهى المقاصد: 787.
(4) ينظر: المصدر نفسه: 788.
5() ينظر: حروف المعاني : 76 .
(6) ينظر: منتهى المقاصد: 788.
7() ينظر: رصف المباني: 222.
8() منهم الأخفش، ينظر: معاني القرآن للأخفش: 582/2 والطبري، ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن:482/7 والزجاج ، ينظر: معاني القرآن وإعرابه:17/4.
9() ينظر: الكشاف : 276/4 .
10() التبيان في إعراب القرآن : 292/2 .
(11) ينظر: منتهى المقاصد: 790.

السابع: موافقة (في): استشهد التَّبريزيّ لذلك بقوله تعالى:ﱡﱠ [الأنبياء من الآية 47]، والتقدير في يوم القيامة[1].**والثّامن:** موافقة (بعد): استشهد التَّبريزيّ لذلك بقوله تعالى:ﱡﱠ [الإسراء من الآية 78]، أي: بعد دلوك الشمس[2].

الحرف السَّابع: في:

قال سيبويه: ((وأمّا (في) فهي للوعاء، تقول: هو في الجراب، وفي الكيس. وإنْ اتّسعت في الكلام فهي على هذا، وإنّما تكون المثل يجاء به يقارب الشيء وليس مثله))[3] ، ولها عدّة معانٍ استشهد لها التَّبريزيّ بالشّاهدِ القرآنيّ، هي ما يأتي:

أحدها: الظّرفية[4] المكانية أو الزّمانيّة: تكون ظرفيّة حقيقيّة كقولنا (المصلّون في المساجد) أو تكون ظرفيّة مجازيّة نحو قوله تعالى:ﱡﱠ [سورة البقرة : 179][5].

استشهد التَّبريزيّ لها بشاهدين هما قوله تعالى:ﱡﱠ [القمر]، وقوله تعالى:ﱡﱠ [الحجر من الآية 45] أي: في نعيم جنّات ونهر، أو تقدّر النّهر مجرورًا بـ(في) أخرى، فتكون الأولى حقيقةً والثّانية مجازًا[6]،كذلك في الآية الثّانية، وقد أثبت هذا المعنى أغلب النّحويّينَ [7]، واستشهد التَّبريزيّ بقوله تعالى:ﱡﱠ[طه من الآية 71]، مبيّناً أنّ (في) بمعناها؛ لتمكّن المصلوب في الجذوع تمكّن الظرف في المظروف[8]، فلا حاجة إلى قول من قال: إنَّها هنا بمعنى (على)[9].

وساق التَّبريزيّ قوله تعالى:ﱡﱠ [الفجر الآية29] وقيل: هي تفيد المصاحبة بمعنى مع وهو مذهب الكوفيّينَ والقتبيّ[10]، ويرى التَّبريزيّ بأنّ الأَولى أنَّها بمعناها (في) أي: حاصلة في زمرة عبادي، أو بمعنى: ادخلي في أجسادهم[11].

يظهر مِمَّا يتقدّم أنّ (في) في الأمثلة السّابقة أفادت معنى الظرفية، وهو ما ذكره التَّبريزيّ ورجّحه المفسّرونَ.

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: 791.
(2) ينظر: المصدر نفسه: المكان نفسه.
(3) كتاب سيبويه: 226/4.
(4) ينظر: حروف المعاني والصفات: 12، واللمع في العربيّة: 73، والمفصل في صنعة الإعراب: 381، والجنى الداني: 250، وشرح شذور الذهب للجوجري:2/ 552.
(5) ينظر: موسوعة الحروف العربيّة:145 .
(6) ينظر: منتهى المقاصد: 805.
7() ينظر : حروف المعاني : 12، ومعاني الحروف : 96 ، والمخصص : 54/14 ، ومغني اللبيب : :182/1 ، وجواهر الأدب : 130 .
(8) ينظر: منتهى المقاصد: 805.
(9) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: 2/ 186، ومعاني القرآن للنحاس: 1/ 405، وتسهيل الفوائد: 146، والبحر المحيط في التفسير: 6/ 242، والجنى الداني: 251، ومغني اللبيب: 1/ 183، ونسبه للبصريين الدَّماميني في: شرح الدَّماميني على مغني اللبيب: وللكوفيين والقتبي أبو حيان في: التذييل والتكميل: 11/ 211، وخالد الأزهري في: شرح التصريح: 1/ 649.
(10) ينظر: أدب الكاتب: 509، والتذييل والتكميل: 11/ 216، والمساعد على تسهيل الفوائد: 2/ 265، وشرح التصريح: 1/ 649.
(11) ينظر: منتهى المقاصد: 805.

الثَّاني: المصاحبة: أثبته الكوفيّونَ والقتبيّ، وتبعهم ابن مالك [1]، وساق التَّبريزيّ قوله تعالى:ﱡﱠ [الأعراف من الآية 38]، أي: معهم، فيحسن في موضعها مع[2]، وقد أثبت هذا المعنى أغلب النّحويّينَ [3].

والمعنى عند الزّمخشريّ: ((ادخلوا في النار مع أمم (قد خلت من قبلكم) وتقدم زمانهم زمانكم)) [4].

ويرى الدكتور فاضل السامرائي أنّها بمعناها وليس بمعنى (مع) ويكون التقدير كما جاء في المغني ((وقيل: بل التقدير ادخلوا في جملة أمم فحذف المضاف)) [5]، وهو أولى فهناك فرق بين قوله دخل معهم، ودخل فيهم، فمعنى (دخل فيهم) أنّه أصبح من جملتهم، ومعنى (دخل معهم) أنّه مصاحب لهم، وليس منهم[6].

وذكر السامرائيّ الدليل على أنها بمعناها وليست بمعنى (مع) ((أنّه لا يصحّ أنْ تقول: (اذهب في خالد) ولا (ادخل فيه)، كما تقول: (اذهب مع خالد وادخل معه)؛ لأنّ خالدًا لا يكون ظرفا لك بخلاف (اذهب في القوم وادخل فيهم) فإنّ القوم يكونون كالظرف له يحتوونه)) [7].

الثَّالث: التّعليل: استشهد التَّبريزيّ بقوله تعالى:ﱡﱠ [يوسف من الآية 32]، وقوله تعالى:ﱡﱠ [النور من الآية 14] [8]، وذكر ابْن هِشَامٍ أنَّ منها مرادفة الباء[9]، وذكر خالد الأزهريّ أنَّ من معانيها السببيّة[10]، ومثَّل بالآية الثَّانية.

يرى التَّبريزيّ أنّ السببية ليست إلَّا مرادفتها لقاعدةِ: أنَّ الحرف الذي يكون بمعنى حرفٍ آخر صحَّ مجيؤه عوضه والإتيان بِهِ موقعه، ويرى أنّها مرادفة الباء[11]، ((والسببيّة مِنْ معانيها، فيجب أن تكون بهذا المعنى مرادفة لها، فما وجه إفرادها عن مرادفتها ؟، وعندي أنّه يجوز أن تكون في الآيتين بمعنى الباء، وأثبته الكوفيّونَ والقتبيّ)) [12]، وحكى يونس عن بعض العرب: ضَرَبْتُهُ فِي السَّيفِ[13].

(1) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 145.
(2) ينظر: منتهى المقاصد: 810.
3() ينظر: شرح التسهيل لابن مالك 3: 155، وارتشاف الضرب: 1726/4، والجنى الداني: 250.
4() الكشاف : 78/2 .
5() مغني اللبيب :182/1.
6() ينظر: معاني النّحو :59/3.
7() معاني النّحو :59/3.
(8) ينظر: منتهى المقاصد: 807.
(9) ينظر: أوضح المسالك: 3/ 38.
(10) ينظر: شرح التصريح: 1/ 649.
(11) ينظر: منتهى المقاصد: 807.
(12) المصدر نفسه: المكان نفسه.
(13) ينظر: الكتاب لسيبويه: 4/ 226.

الرابع: الاستعلاء: استشهد التَّبريزيّ بقوله تعالى:ﱡ ﱠ [طه من الآية 71]، ليُبيّنَ معنى (في) وهو الاستعلاء[1] كما نسبه خالد الأزهري إلى الكوفيّين والقتبيّ [2]، وقد سبق أنَّها هنا للظرفية، ونسبه الدَّماميني إلى البصريين[3]، وحكى يونس أنَّ العرب تقول: نَزَلْتُ في أبيك، أي: على أبيك[4].

التَّبريزيّ يميل إلى ما ذهب إليه النّحّاس والزّمخشريّ في هذه المسألة إذ استشهد بقوله تعالى:ﱡ ﱠ [طه من الآية 71] على مجيء حرف الجرّ(في) بمعناها ولا تجيء بمعنى(على) [5]، وفي هذه الآية لدلالة حرف الجرّ(في) رأيان: أحدهما: أنَّ حرف الجرّ(في) بمعنى (على)، وهو ما ذهب إليه الفراء[6]، وأبو عبيدة[7]، والأخفش[8]، والمبرّد[9]، والزّجّاج[10]، والزّجّاجيّ[11]، وابن جني[12]، والتّقدير: (على جُذوعِ النَّخْلِ)، والآخر: هو ما ذهب إليه النّحّاس الذي رفض الرأي السابق، وأوَّل الآية تأويلاً بليغاً؛ فالحرف عنده لا يخرج عن معناه الذي جاء به؛ لذا فإنَّ القول بأنَّ(في) في الآية السابقة بمعنى (على) ((لا يصحّ؛ لأنّ لكل حرف معناه وإنّما يتّفق الحرفان لتقارب المعنى، فقوله تعالى:((ﱡ ﱠ كأن الجذع مشتملاً على من صلب، ولهذا دخلت (في)؛ لأنّه قد صار بمنزلة الظّرف))[13].

وأيَّدهُ الزّمخشريّ أيضاً أي إنها على ((أصلها لتمكّن المصلوب في الجذع تمكّن الكائن في الظّرف))[14]، وذكر ابن يعيش أَنَّ (في) ((ليست في معنى (على) على ما يظنّه من لا تأكّدَ عنده ولما كان الصلب بمعنى الاستقرار والتمكّن عُدّي بـ(في) كما يُعدّى بالاستقرار))[15]، وقال الباقوليّ (ت543ه): ((ليس في بمعنى (على) وإنّما هو على بابه، لأنّ المصلوب في الجذع، والجذع وعاء له))[16].

(1) ينظر: منتهى المقاصد: 807.
(2) ينظر: شرح التصريح: 1/ 649.
(3) ينظر: تحفة الغريب (قسم الأدوات والحروف): 1/ 596.
(4) ينظر: معاني القرآن: 1/ 51، والصحاح مادة (في): 6/ 2458، والتذييل والتكميل: 11/ 212.
(5) ينظر: منتهى المقاصد: 808.
(6) ينظر: معاني القرآن للفراء: 324/1.
(7) ينظر: مجاز القرآن: 23/2.
(8) ينظر: معاني القرآن: 51/1.
(9) ينظر: المقتضب: 2/ 319.
(10) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج:417/1.
(11) ينظر: حروف المعاني و الصفات: 12.
(12) ينظر: الخصائص:309/2.
(13) معاني القرآن: 1/ 405.
(14) المفصّل في صنعة الإعراب: 381.
(15) شرح المفصّل لابن يعيش: 8/ 21.
(16) إعراب القرآن للباقولي: 806/3.

وبذلك يتبيَّن لي أنَّ رأيَ التَّبريزيّ موافقٌ للرأي الثاني في أنَّ (في) جاءت في الآية الكريمة بمعناها، وهي في هذه الآية بمعنى الظرفية.

الخامس: مرادفة إلى: أورد التَّبريزيّ شاهداً عليه قوله تعالى: ﴿ٱ□ني ني□﴾ [إبراهيم من الآية 9]؛ لأنّ المراد التمكّن، كناية عن عدم الرد عن ترك الكلام[1].

السَّادس: المقايسة: هي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق، أورد التَّبريزيّ شاهداً عليه قوله تعالى: ﴿ٱ□□□□□□□□□﴾ [التوبة من الآية 38]، لأن المعنى: فما متاع الحياة الدنيا بالقياس إلى الآخرة[2].

وذكر ابن مالك، وأبو حيّان، والمراديّ[3] هذا المعنى، وأوردوا هذهِ الآية مثالاً عليه، وذكر ابن عاشور(ت 1393ه) أنّ (في) ظرف مستقر حال من الحياة الدنيا، ومعنى (في) في الآية ظرفية مجازية دالّة على المقايسة، أي : إذا قارنا أحوال الدنيا بالآخرة يظهر أنّ الحياة الدنيا هي متاع قليل[4] .

وذهب الدّكتور محمد الأمين الخضري إلى أنّ (في) على أصلِها من الظرفية، فالظّرفيّة هامسة بعظمِ الآخرة ونعيمها ، وتفاهة الدنيا ومتاعها، وهو إذا ما قورن بنعيم الآخرة ظهرت ضآلته وتلاشى فيه، وصار قطرة في بحر أو ضوءٍ خافت جئت به في أوجِ النهار، فذلك أوقع في الكشف عن ضآلة الدنيا، والتّقليل من متاعها ونعيمها من جعل (في) للمقايسة[5]، ويظهر ممّا مرّ أنّ التَّبريزيّ ذكر هذا المعنى وفقاً لما ذكره بعض النّحويّينَ والمفسّرينَ ممّن سبقه .

السّابع: التّوكيد: هي الزّائدة لغير تعويضٍ، أورد التَّبريزيّ قوله تعالى: ﴿ٱ□□□﴾ [هود من الآية 41]، مبيّناً بأنّها زائدة للتّوكيد كما أجازها بعضهم في سعة الكلام أي: اركبوها[6]، وذكر ابن هشام، والأزهري، والأشموني [7] هذا المعنى .

القسم الثاني: حروف الجرّ التي تجرُّ الاسمَ الظاهرَ فقطَ:

أمّا الحروف التي تجرّ الاسم الظاهر فقط فهي سبعة(مُذْ، مُنْذُ ، رُبَّ ،حتى، التاء الكاف، والواو) [8]: استشهد التَّبريزيّ لثلاثة منها بالشّواهد القرآنيّة، هي ما يأتي .

---

(1) ينظر: منتهى المقاصد:810، أوضح المسالك 37/3 ، وموسوعة الحروف العربيّة: 146.
(2) ينظر: منتهى المقاصد: 805.
3() ينظر: شرح التسهيل: 156/3، و التذييل والتكميل : 210/11، والجنى الداني : 251.
4() ينظر: التحرير والتنوير: 135/13.
5() ينظر: أسرار حروف الجرّ : 125 .
(6) ينظر: منتهى المقاصد: 809.
(7) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 184، وشرح التصريح: 650/1 ، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك: 2/ 88.
(8) ينظر: منتهى المقاصد: 817 ، وأوضح المسالك 3/ 12.

التاء: من حروف الجرّ مختصّ بلفظ الجلالة، من استعمالات التّاء أنّها تأتي حرف قسم وتختصّ بالتّعجب، ولا يُذكر مع غيرهِ إلّا نادراً [1]، وأورد التَّبريزيّ قوله تعالى:ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ [الأنبياء من الآية 57] مبيّناً أنّها للقسم[2]، ذكر الزّمخشريّ في هذه الآية بأنّ الباء أصل حروف القسم، والواو بدل منها، والتّاء بدل من الواو، وفيها زيادة معنى التّعجب، كأنّه تعجّب من تسهيل الكيد على يده وتأتّيهِ مع عتوّ نمرود وقهره [3].

وتختصّ أيضاً بلفظ الله؛ لأنّ واو القسم مبدلة من الباءِ الإلصاقيّة في: أقسمْتُ باللهِ، وهي أصله؛ لأنّه أصلها، فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به؛ لأنّ الواو للجمع وهو والإلصاق متقاربانِ، فإذا أبدلت منها كانت فرعًا لها، ولكونها فرعًا لها نقصتْ في الاستعمال عنها بدرجة، إذ تدخل الباء على المظهر والمضمر، ولا تدخل الواو إلّا على المظهر، والتّاء بدل عن الواو، ولقرب مخرجيهما كما في وراث وتراث، ووكلة وتكلة، فلهذا قصرت عن الواو ونقصت عنها بدرجة وعن الباء بدرجتين، فلهذا لا تدخل من بين المظهرات إلّا على لفظ الله، كذا ذُكِرَ[4].

وجعل ابن هشام الباء أصل حروف القسم والواو بدلاً منها ، والتّاء بدلاً من الواو. وجعل التاء جارة لاسم الجلالة، وعلّل ذلك بأنّ العرب تخصّ البدل من البدل بشيء بعينهِ، فقد عدّ الباء بدلاً من بدل [5]، إذا الفرق بين الواو والتّاء هو أنّ الواو تكون لمطلق القسم فهي غير مختصّة، والتّاء لا يقسم بها إلا على اللّفظ الجليل سبحانه وتعالى[6].واستناداً إلى ما سبق يمكن أنْ نستنتج أنّ التَّبريزيّ يتّفق مع أغلب النّحويّينَ والمفسرين في كونِ التّاء مختصّة بالقسم بدليل اختصاصها بلفظ الجلالة من دون غيرها من حروف القسم، وأؤيدُ من قال: إنّ التّاء فرعٌ من الواو؛ لأنّ الواو تدخل على كلّ مقسم به، ليست مختصّة كالتّاء التي تحمل معنى التّعجب في هذه الآية ؛لأنّ السّياق في الآية يحتمل هذا المعنى ؛ لذا أُكّدَ بالتّاء؛ لأنّ القسم بالتّاء آكد من الواو في الخطاب بين إبراهيم (عليه السلام) وقومه، وهو يشتمل على موقف غريب فيه تعجب، وهو تحطيم أصنامهم .

الكاف: اختلف النُّحاةُ في (الكاف) أهو اسم أم حرف؟، فذهب البصريون إلى أنّه حرف لا يأتي اسماً إلّا في ضرورة الشّعر، وذهب آخرونَ[7] على أنّه يجوز أن يكون حرفاً واسماً في الاختيار، فإذا قلت: زيد كالأسد، احتمل الأمرين، وذهب ابنُ مضاء(ت592ه) [8] إلى

(1) ينظر: الجنى الداني : 57، وقاموس الأدوات النّحويّة : 53.
(2) ينظر: منتهى المقاصد: 821.
(3) ينظر: الكشّاف: 4/ 151.
(4) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: 2/ 51، ومعاني الحروف للرّماني: 50، والجنى الداني: 57.
(5) ينظر: شرح قطر الندى : 384 ، ومغني اللبيب : 123/1.
(6) ينظر: الإعجاز اللّغويّ في القرآن : 1/ 181.
(7) ينظر: سر صناعة الأعراب 281/1 ، الجنى الداني: 79، ومغني اللبيب: 1/ 180.
(8) ينظر: الجنى الداني: 79.

أنّ (الكاف) اسم دائمُ بمعنى (مثل)، ويرد حرفًا واسمًا، يرى التَّبريزيّ بأنّه يرد حرفًا واسمًا[1]، أمّا الحرف فذكروا له خمسة معانٍ: استشهد التَّبريزيّ لثلاثة معانٍ منها بالشواهد القرآنية، هي ما يأتي:

أحدها: التشبيه: نحو: زيدٌ كالأسدِ، وأورد التَّبريزيّ قوله تعالى: ﴿آتنى [الأعراف من الآية 138]، أي: كالذي هو لهم آلهة[2]، قال سيبويه:((وكاف الجرّ التي تجيء للتشبيه، وذلك قولك: أنت كزيدٍ)) [3]، وقد يكون بمعنى التّعجب، نحو قولهم : ((ما رأيتُ كاليوم ولا جِلْدَ مخبأة)) [4].

الثَّاني: التّعليل: وفيه خلاف؛ إذ أثبته بعضهم، ونفاه أكثرهم[5]، وقيّد بعضُهُمْ جوازه بأنْ يكون الكاف مكفوفة بـ(ما) كحكاية سيبويه: كما أنّه لا يعلم فتجاوز الله عنه[6]، وأورد التَّبريزيّ قوله تعالى:﴿ [القصص من الآية 82]، مبيّناً مجيئه بدون (ما)، أي: أعجب لعدم فلاحهم[7]، وهذا ما أجازه ابْن هِشَامٍ [8]، وأورد التَّبريزيّ شاهداً على الكاف المقرونة بـ(ما) المصدرية وهو قوله تعالى:﴿ [البقرة من الآية 151] [9]، ومعنى التّعليل ذكره الأخفش؛ إذ قال في تفسير هذه الآية: ((أي: لما فعلت هذا فاذكروني)) [10].

الثَّالث: التّوكيد: وهو الزّائد، أورد التَّبريزيّ قوله تعالى:﴿ [الواقعة الآية23] ، وقوله تعالى:﴿ [الشورى من الآية 11] ليُبيّنَ أنّ الكاف للتّوكيد وهو زائد[11] .

وقيل: إنّ (الكاف) ليس زائد، وقيل: الزائد(مثل) كما في قوله تعالى: ﴿ [البقرة من الآية 137]؛ كي يفصل الكاف عن الضمير[12]، وقال بزيادة الكاف في قوله تعالى:﴿ كثير من العلماء، منهم: الزجّاج بقوله: ((هذه الكاف مؤكَدة، والمعنى ليس مثله شيء، ولا يجوز أنْ يقال: المعنى مثلَ مثلِهِ شيء، لأنّ من قال هذا فقد أثبت المثل للَّهِ تعالى عن ذلك عُلُوًّا كَبيراً)) [13] وقال النّحّاس: ((وقوله جل وعز ﴿[14]

(1) ينظر: منتهى المقاصد: 828.
(2) ينظر: المصدر نفسه: 831.
(3) كتاب سيبويه: 4/ 217.
(4) الصاحبي في فقه اللّغة العربيّة : 1 : 73.
(5) ممّن أثبته الأخفش، ينظر: الجنى الداني: 84، ومغني اللبيب: 1/ 192.
(6) ينظر: كتاب سيبويه: 3/ 140.
(7) ينظر: منتهى المقاصد: 830.
(8) مغني اللبيب: 1/ 192.
(9) ينظر: منتهى المقاصد: 830.
(10) معاني القرآن : 1/ 163.
(11) ينظر: منتهى المقاصد: 832.
(12) مغني اللبيب: 1/ 195.
(13) معاني القرآن وإعرابه للزجاج : 4/ 395.
(14) الشورى من الآية 11.

الكاف زائدة للتّوكيد)) [1] وقَالَ آخرون[2]: التّقدير: لَيسَ شَيءٌ مِثْلُهُ؛ لأنّ المقصود نفي أنْ يكون شيء مثله تعالى، لا نفي أن يكون شيء مثل مثله، وإنَّما زيد لتوكيد نفي المثل، قَالَ ابنُ جني: ((لأنّ زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانيًا))[3].

ويرى الدكتور فاضل السّامرائيّ أنّ الكاف ليس زائد، بل هو على معناه، ووضّح ذلك بأنّك تقول مثلاً: (هي مثل البدر)، وتقول (هي كمثل البدر)، فإنّ القول الأوّل أقرب الشّبه إلى البدر من القول الثاني، لأنّ الزيادة في أدوات التشبيه تجعل التشبيه بعيداً نوعاً ما، وإذا حذفت أداة التشبيه كان الشبه أقرب، فلو قلت (هي البدر) كان الشبه أقوى مما لو قيل: (هي مثل البدر) ، وقولك : (هي مثل البدر) أيضاً قريبة في الشبه من البدر أكثر من قولك (هي كمثل البدر) ، ففي الأخيرة الشبه يبتعد بأداتي التشبيه ، إذا : لو قال تعالى(ليس مثله شيء) فإنه ينفي ذلك الشبه القريب أو المثل القريب ولكنه قال (ليس كمثله شيء) أراد بذلك نفي المشابهة فلا يشبهه شيء من قريب ولا من بعيد[4]. واستناداً إلى ما سبق نستنتج أنّ الكاف في الآية زائد للتوكيد كما ذهب التَّبريزيّ وآخرون من العلماء.

الواو: تجيء الواو للقسم، وهي بهذا المعنى مبدلة من الباء الإلصاقية في: أقسمْتُ باللهِ[5]، ولها ثلاثة شروط، **الأوّل:** حذف فعل القسم معها، ولذا قيل: هي عوض عنه، ثُمَّ جاز أقسمتُ باللهِ، وامتنع: أقسمتُ واللهِ، على أنْ يكون جملة واحدة، وإلّا كان الكلام قسمين، وذلك لأكثرية استعمالها في القسم من أصلها، وبكونها عوضًا عن فعلها[6].

أورد التَّبريزيّ قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ﴾ [الليل الآيات1،2]، مبيّناً الاعتراض الوارد من أنّه قد عطف بالواو في: (والنهار)، على عاملين أحدهما الفعل المحذوف والآخر الواو التي هي حرف جرٍّ، وتقديره: أنَّ الواو في (والليل) عوض عن الفعل، فصارت عاملة للعملين كليهما، فَجَرَتْ مجرى عامل واحد عمل عملين، وذلك سائغ شائع، كضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا. **الثَّاني:** أنْ لا يُستعمل في قَسَم الطلب، فلا يقال: واللهِ أخبرْنِي؟ كما يقال: باللهِ أخبرْنِي. **الثَّالث:** أنْ لا تدخل على الضمير، فلا يقال: وكَ، كما يقال: بِكَ، قيل: اختصاصها بهذين الحُكمين لكونها بدلًا من الباء، ولا تختصّ بظاهر معيّن كما اختصت التاء بلفظ الجلالة[7]،وإذا تكرّر الواو بعد واو القسم، نحو قوله تعالى:﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾

(1) معاني القرآن للنحاس : 207/6.

(2) الفارسي في: الإغفال: 2/ 349- 350، والمسائل المشكلة: 400، وابن جني في: سر صناعة الإعراب: 1/ 291، والطبرسي في: مجمع البيان: 9/ 32، وابن الحاجب في: شرح المقدّمة الكافية: 958، وشرح الوافية نظم الكافية: 384، والعكبري في: التبيان: 2/ 1131، وابن الأحنف اليمني في: البستان في إعراب مشكلات القرآن: 2/ 429، المرادي في: الجنى الداني: 86، 87.

(3) نقل ابْن هِشَامٍ هذا القولَ لابن جني في: مغني اللبيب: 1/ 195.

4() ينظر: موسوعة معاني الحروف العربيّة: 153، و معاني النّحو 60/3.

5() ينظر: المفصّل في صنعة الإعراب: 383.

(6) ينظر: شرح الرَّضيّ على الكافية: 2/ 337.

(7) ينظر: منتهى المقاصد: 837.

أي: والليل والنهار، فمذهب سيبويه والخليل والمبرّد أنَّ المكرَّرة واو العطف[1]، وذهب بعضهم إلى أنَّها واو القسم[2]، وقد أيّد الرَّضيّ[3] والزّمخشريّ[4] ما ذهب إليه الخليل وسيبويه.

وذهب التَّبريزيّ مذهب سيبويه أي: إنّ الواو الثانية هي للعطف ((فمذهب سيبويه والخليل أنَّ المكرَّرة واو العطف، وذهب بعضهم إلى أنَّها واو قسم، والأوّل أقوى)) [5]. ذاكراً العلة التي ذكرها الرَّضيّ بقوله: ((وذلك لأنّها لو كانت واو القسم لكانت بدلاً من الباء ولم تفد العطف وربط المقسم به الثاني وما بعده بالأول، بل يكون التقدير: أقسم بالليل، أقسم بالنهار: أقسم بما خلق، فهذه ثلاثة أيمان كلّ واحد منها مستقل، وكلّ قسم لابدّ له من جواب، فتطلب ثلاثة أجوبة)) [6].

المبحثُ الثاني: الأحرفُ المشبّهةُ بالفِعلِ.

عبّر عنها ابْن مالكٍ وابْن هشامٍ بالأحرف[7]؛ نظرًا إلى أنَّ الموضع للقلّة فلا يناسبه الحروف[8]، وذكر التَّبريزيّ بأنَّه من باب وضع جمع الكثرة موضع جمع القلّة وهو ثابت، واستشهد بقوله تعالى:ُّ [البقرة من الآية 228]. فإن (قروء) جمع كثرة، وقد أضيف إلى الثلاثة، ولو جاء على القاعدة لقال (أقراء) [9]. والجواب أنّه أوثر جمع الكثرة هنا؛ لأنّ بناء القلة شاذ، فإنه جمع (قرء) بفتح القاف، وجمع فعل على أفعال شاذّ، فجمعوه على فعول إيثاراً للفصيح، فأشبه ما ليس له إلّا جمع كثرة؛ فإنه يضاف إليه، كثلاثة دراهم [10].

عددها: عدّها سيبويه خمسة وهي ((إنَّ، ولكن، وليت، ولعل، وكأن)) [11] وكذلك عدّها المُبرّد، قال: ((هَذَا بَاب الأحرف الْخَمْسَة المشبهة بالأفعال وَهِي إِن وَأَن وَلَكِن وَكَأَن وليت وَلَعَلَّ وَإِنَّ وَأَنَّ مجازهما وَاحِد فَلذَلِك عددناهما حرفا وَاحِدًا وَالْفرق بَينهمَا يَقع فِي بَاب مُفْرد لَهما)) [12]، وعدّها ابن هشام ثمانية أحرف ((هذا باب الأحرف الثمانية الداخلة على

(1) ينظر: كتاب سيبويه: 3/ 501 ، والمقتضب 326/2.
(2) منهم الطبري في جامع البيان عن تأويل آي القرآن: 2/ 337.
(3) ينظر: الكشاف: 2/ 337.
(4) ينظر: المفصّل في صنعة الإعراب: 488.
(5) منتهى المقاصد: 838.
(6) شرح الرَّضيّ على الكافية: 2/ 337.
(7) ينظر: تسهيل الفوائد: 61، وأوضح المسالك: 1/ 325.
(8) ينظر: شرح التصريح: 1/ 293.
(9) ينظر: منتهى المقاصد: 322.
(10) ينظر: البرهان في علوم القرآن : 4/ 119.
(11) كتاب سيبويه: 2/ 131.
(12) المقتضب: 4/ 107.

المبتدأ والخبر)) [1] ، إذ عدَّ (عسى) إذا جاءت تفيد الرجاء بمعنى (لعلّ) حرفاً مشبهاً بالفعل. وعدّها ابن الناظم والأشموني ستة أحرف[2] ، وعدّها التَّبريزيّ ستة أحرف أيضاً بقوله: ((هذه الحروف: إنَّ بكسر الهمزة، أنَّ بفتحها، كأنَّ، لكنَّ، لَيتَ، لَعلَّ))[3] .

عملها: اختلف النّحويّونَ في العامل بخبر (إنَّ وأخواتها)، وفيه مذهبان، هما:

مذهب البصريين: تدخل هذه الأحرف على المبتدأ والخبر: فتنصب الأوّل ويسمّى اسمها، وترفع الثاني ويسمّى خبرها، فهم يرون أنها تعمل بالمبتدأ والخبر لقوّة مشابهتها الأفعال؛ لأنّها تتضمن معاني الأفعال؛ فتنصب المبتدأ، وترفع الخبر، وعملها عكس عمل (كان وأخواتها) وذكر ابْن مالكٍ: أنَّ سبب إعمال هذه الحروف اختصاصها بمشابهة كان الناقصة في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما[4]، كما الفعل له مرفوع، وهو الفاعل ومنصوب، وهو المفعول به، فكذلك هذه الأحرف لها مرفوع مشبهٌ بالفاعل، ومنصوب مشبهٌ بالمفعول، ولسبب تقديم المنصوب قال الرَّضيّ: ((العلّة أنّ هذه الحروف لمّا شابهت الأفعال المتعدّية معنىً لطلبها الجزءين مثلها وشابهت مطلق الأفعال لفظاً كان مشابهتها للأفعال أقوى من مشابهة (ما) الحجازية فجعل عملها أقوى بأن قدّم منصوبها على مرفوعها وذلك لأنّ عمل الفعل أن يرفع ثُمَّ ينصب فعكسه عمل غير طبيعي فهو تصرّف في العمل))[5]، فحجّة البصريّينَ أنّ لهذه الأحرف شبهًا بـ(كان) الناقصة في لزوم دخولهنّ على المبتدأ والخبر، والاستغناء بهما، فعملهنّ عمل (كان) معكوس، ليكون المبتدأ والخبر معهنّ كمفعول مقدم، وفاعل مؤخر، تنبيهاً على الفرعيّة[6].

مذهب الكوفيّينَ: نسب خالد الأزهريّ إلى الكوفيّينَ أنَّهم ذهبوا إلى أنَّ هذه الأحرف لا تعمل في الخبر وإنّما هو مرفوع بما كان به مرفوعاً قبل دخولهنَّ عليه؛ لأنّه لا يجوز: إنَّ قائمٌ زيداً، ولو كان الخبر معمولها لجاز أن يليها[7]. وأجاب التَّبريزيّ بقوله: ((وليس بشيء؛ إذ لا مانع من أن لا يجوز هذا التقديم لمانع، واستخراجه مما ذكر بمكان الإمكان)) [8]، وهو يرى أنها تنصب الاسم وترفع الخبر، وذهب مذهب البصريين في ذلك [9].

---

(1) أوضح المسالك: 1/ 313.
(2) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 116 ، وشرح الأشموني لألفية ابن مالك: 1/ 294.
(3) منتهى المقاصد: 324.
(4) ينظر: شرح التسهيل لابْن مالكٍ: 2/ 8.
(5) شرح الرَّضيّ على الكافية: 1/ 345.
(6) ينظر: شرح التصريح : 1/ 293.
(7) ينظر: المصدر نفسه: المكان نفسه.
(8) منتهى المقاصد: 324.
(9) المصدر نفسه: المكان نفسه.

إنَّ المشبّهة بالفعل: الداخلة على المبتدأ والخبر، هي الواقعة للتوكيد فتنصب الاسم وترفع الخبر.

مواضع كسر همزة إنَّ وفتحها:

أوردَ التَّبريزيّ قوله تعالى: ﴿ٱتخذنهم﴾ [الكهف من الآية 110]، وهو ما استشهد به ابن هشام بقوله: الأصحُّ أنَّ (أنَّ) المفتوحة فرعٌ عن (إنَّ) المكسورةِ، وبهذا فهو يرى هنا صحّة ما ادّعاه الزمخشريّ أنَّ (أنّما) بالفتح يفيد كـ(إنّما) بالكسر وقد اجتمعا في قوله تعالى فالأولى لقصر الموصوف على الصفة والثانية بالعكس[1].

المواضع التي يجب فيها كسر همزة (إنّ) : هي عشرة مواضع، استشهد التَّبريزيّ بشواهد من القرآن الكريم لثمانية منها، هي[2]:

1) أنْ يبتدأ بها الكلام مستقلاً لفظاً أو معنىً. استشهد التَّبريزيّ لذلك بقوله تعالى: ﴿ٱ﴾ [الكوثر الآية1] إذا كان مبدوءًا بها لفظًا، واستشهد بقوله تعالى: ﴿ٱتخذتمتهَّ﴾ [البقرة من الآية 13] أو إذا كان مبدوءًا بها معنىً لا لفظاً [3].
2) بعد القول إذا قصدتَ به الحكاية: استشهد التَّبريزيّ لذلك بقوله تعالى: ﴿ٱ﴾ [مريم من الآية 30] لأنّه ابتداء الكلام المحكيّ لا الاعتقاد الشامل للظنّ والعلم[4].
3) بعد الموصول واقعة في ابتداء الصّلة؛ لأنّ الصّلة لا تكون إلّا جملة، استشهد التَّبريزيّ لذلك بقوله تعالى: ﴿ٱبهتخذتمتهثم﴾ [القصص من الآية 76]، فدخلت إنَّ على جملة الصلة هنا وهي (تهثم) [5].

4) في جواب القسم المقترن بلام التوكيد؛ لأنّه جملة لا محالة نحو: والله إنَّ زيدًا لقائمٌ، واستشهد التَّبريزيّ بقوله تعالى: ﴿ٱ﴾ [يونس من الآية 53] [6].
5) إذا وقعت حالاً نحو: لقيتُكَ وإنَّكَ راكبٌ، واستشهد التَّبريزيّ لذلك بشاهدين هما قوله تعالى: ﴿ٱ﴾ [الأنفال الآية5]، وقوله تعالى: ﴿ٱ﴾ [الفرقان من الآية 20] [7]، قال الرَّضيّ: ((لأنّ الجملة تقع حالاً، ولا دليل على كونها في تأويل المفرد، فإنْ قلتَ: أفتحها لتكون بتأويل المصدر فإنَّ المصدر أيضاً يقع حالًا قلتُ: ذلك إذا كان صريح المصدر لا المؤوّل به))[8].

(1) ينظر: منتهى المقاصد: :333.
(2) ينظر: أوضح المسالك: 1/ 320، ومنتهى المقاصد :333.
(3) ينظر: منتهى المقاصد: 333.
(4) ينظر: منتهى المقاصد: 334.
(5) ينظر: المصدر نفسه: المكان نفسه.
(6) ينظر: المصدر نفسه: المكان نفسه.
(7) ينظر: المصدر نفسه: :335.
(8) شرح الرَّضيّ على الكافية: 2/ 349.

6) إذا وقعت بعد عامل علّق عن العمل فيها باللام الابتدائية: واستشهد التَّبريزيّ بقوله تعالى: ﴿ۀ ہ ہ ہ ہ ھ ھ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ﴾ [المنافقون من الآية 1]، أي: يعلم، لأنَّها لو فتحت هنا وجب تسليط العامل عليها ولام الابتداء لها صدر الكلام، يمنع ما قبله أنْ يعمل فيما بعده، وهذه اللام وإنْ كانت متأخّرة في اللفظ فرتبتها التقديم على (إنَّ)، وإنَّما أخّرت لئلّا يدخل حرف توكيد على مثله، ولم تؤخّر إنَّ لقوتها بالعمل، وإنَّما فتحت في نحو: علمت أنَّ زيداً لقعد؛ لأنّ اللّام ليست للابتداء لدخولها على الفعل الماضي، وقد تحقّق أنَّها لا تدخل عليه إلّا مع قد ظاهرة أو مقدّرة[1].

7) إذا كانت في موقع خبر عن اسم عين نحو: زيد إنّه قائمٌ، وكان عمرو إنّه قائمٌ، واستشهد التَّبريزيّ بقوله تعالى: ﴿ۀ ہ ہ ہ ہ ھ ھ ھ ھ ھ ھ ے ے ۓ ﴾ [الحجّ من الآية 17] [2].

8) إذا دخلت على مبتدأ في خبره لام الابتداء، استشهد التَّبريزيّ بقوله تعالى: ﴿ۀ ہ ہ ہ ہ ﴾ [الأعراف من الآية 167] فإنَّها لا تجامع إلّا المكسورة؛ لأنّ وضعها لتأكيد مضمون الجملة، كـ(إنَّ) المكسورة، فهما سواء في المعنى[3]، وإذا وقعت بعد كلّا، استشهد بقوله تعالى: ﴿ۀ ہ ہ ہ ہ ھ ﴾ [العلق الآية 6] [4].

المواضع التي يجب فيها فتح همزة (أنَّ): هي سبعة مواضع، استشهد التَّبريزيّ بشواهد من القرآن الكريم لأربعة منها [5].

1) إذا وقعت بعد لو، أورد التَّبريزيّ شاهداً عليها قوله تعالى: ﴿ۀ ہ ہ ہ ﴾ [الحجرات من الآية 5] أي: ولو ثبت صبرهم[6].

2) وبعد لولا أورد التَّبريزيّ شاهداً عليها قوله تعالى: ﴿ۀ ہ ہ ہ ہ ﴾ [الصافات الآية 143] أي: فلولا تسبيحه ثابت، وبعد ما التوقيتيّة نحو: لا أكلّمك ما أنَّ في السماء نجماً، أي ما ثبت[7].

3) إذا وقعت مجرورة بحرف جر، أورد التَّبريزيّ قوله تعالى: ﴿ۀ ہ ہ ہ ھ ﴾ [الحجّ من الآية 6] شاهداً عليها[8].

4) بعد لا جَرَمَ، وقد أورد التَّبريزيّ قوله تعالى: ﴿ۀ ہ ہ ہ ہ ﴾ [النحل من الآية 62] شاهداً عليها[1]، وذكر ابن هشام عن سيبويه أنَّ الغالب هو الفتح على أنَّ جَرَمَ فعلٌ ماضٍ بمعنى وَجَبَ، وأنَّ وصلتها في موضع رفع به على الفاعلية[2].

---

(1) ينظر: منتهى المقاصد: 335 ، وشرح التصريح: 302/1 .
(2) ينظر: منتهى المقاصد: :334.
(3) ينظر: المصدر نفسه: المكان نفسه.
(4) ينظر: المصدر نفسه:335.
(5) ينظر: منتهى المقاصد: 335، وأوضح المسالك: 324/1 .
(6) ينظر: منتهى المقاصد :340.
(7) ينظر: المصدر نفسه: المكان نفسه.
(8) ينظر: منتهى المقاصد :341.

المواضعُ التي يجوزُ فيها الوجهانِ أي الفتح والكسر:

يجوز الوجهانِ في كلّ موضع يجوزُ فيه التأويل وعدمُ التأويل بمصدر(3).

الأول: أن تقع بعد فاء الجواب نحو: من يأتِنِي فإنَّه مُكْرَمُ، الكسر على جعل ما بعد الفاء جملة بلا تقدير، كما لو قيل: فهو مكرمُ، والفتح على جعل ما بعدها مصدرًا مبتدأً وخبره محذوف أي: فإكرامُهُ واقعٌ، واستشهد التَّبريزيّ لذلك بقوله تعالى: ﴿ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًا بِ جَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الأنعام من الآية 54]، إذ قرئ بالوجهين(4)، فالكسر بمعنى فهو غفور رحيم، والفتح على معنى الغفران والرحمة على جعل أن ومعموليها جملة مستقلة بعد فاء الجزاء في محل جزم جواب الشرط وهو أفضل لعدم الحاجة إلى تقدير(5).

يتّضح لنا من ذلك أن الجواز في هذه المواضع لا يكون جوازاً مطلقاً، وإنما مقيداً بقصد المتكلم، فإذا أراد المتكلم بقصد معنى يوجب فيه كسر الهمزة فلا يجوز فتحها، وإذا قصد العكس فلا يجوز كسرها، وإنّما الجواز الاستعمالي أي يجوز الاستعمالان، لكنّ لكل استعمال معناه، فمن أراد معنى خاص يجب عليه استعمال ما يلائم ذلك المعنى، وهو ما ذهب اليه التَّبريزيّ(6)، إذ يرى التَّبريزيّ إلى أنَّ (إنَّ) المكسورة الهمزة و(أنَّ) المفتوحة الهمزة كلّ منهما أصل برأسه(7).

جواز رفع المعطوف على اسم إنَّ:

جواز العطف على محلّه مطلقاً مذهب بعض البصريين الذين لم يتشرطوا وجود الطالب لذلك المحلّ(8)، ذكره ابْن الحاجب وابْن مالكٍ (9)، والدَّماميني (10)، واشترط له عليه به مضيّ الخبر لفظاً أو تقديراً نحو: إنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو، وإنَّ زيداً وعمراً قائمٌ، فلا يجوز: إنَّ زيداً وعمرٌو قائمانِ؛ لأنّ العامل في خبر المبتدأ عند جمهور البصريين الابتداء، والعامل في خبر إنَّ (إنَّ)، فيكون قائمانِ خبراً عن زيد وعمرو معاً، فيعمل عاملان مختلفان مستقلّان في العمل رفعًا واحداً فيه.

وقال الأنباري: ((فإن قيل: فهل يجوز العطف على الموضع قبل ذكر الخبر؟ قيل: اختلف النّحويّونَ في ذلك؛ فذهب أهل البصرة إلى أنه لا يجوز ذلك على الإطلاق، وذلك لأنك إذا

(1) ينظر: المصدر نفسه:336.
(2) ينظر: أوضح المسالك: 1/ 344.
(3) ينظر: منتهى المقاصد: 340 ، والجنى الداني:411 .
(4) ينظر: السبعة في القراءات: 258، والمستنير في القراءات العشر: 2/ 130- 131.
(5) ينظر: منتهى المقاصد: :336 ، وأوضح المسالك: 1/ 344.
(6) ينظر: منتهى المقاصد: :336.
(7) ينظر: المصدر نفسه: المكان نفسه.
(8) قاله ابْن هشامٍ في مغني اللبيب: 2/ 527، والدَّماميني في المنهل الصافي: 2/ 453.
(9) ينظر: الكافية في علم النّحو: 52، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 66.
(10) ينظر: المنهل الصافي: 2/ 452.

قلت: "إنك وزيد قائمان" وجب أن يكون زيد مرفوعًا بالابتداء، ووجب أن يكون عاملاً في خبر زيد، وتكون "إن" عاملة في خبر الكاف، وقد اجتمعا معًا، وذلك لا يجوز)) [1].

أمّا الكوفيّونَ فجوزوا(إنَّ زيداً وعمرٌو قائمانِ) لأنّ العامل في خبر إنَّ عندهم ما كان عاملًا في خبر المبتدأ، لأنّ (إنَّ) لا تعمل عندهم إلّا في المبتدأ، فلا يلزم صدور أثر عن مؤثّرين[2].

وذهب الفرّاء[3] إلى التفصيل أنَّه إنْ كان الاسم مبنيًّا جاز الحمل على المحلّ قبل مضيّ الخبر نحو: إنَّك وزيدٌ ذاهبانِ، وإلّا فلا؛ لأنّ خبرًا واحدًا عن مختلفَينِ ظاهرَي الإعراب مستبعد، ولا يلزمه توارد المستقلَّينِ على أثر واحد لأنّ مذهبه ارتفاع خبر إنَّ بما كان عاملًا في خبر المبتدأ، كذا نُسِبَ إلى الفرّاء بهذا الطريق في الكافية والإيضاح والوافي[4]. وأورد التَّبريزيّ قوله تعالى: [illegible] [المائدة الآية 69] مبيناً أنهم اعتمدوا عليه حجّة لهم فـ(الصابئون) معطوف على المحلّ قبل إتيان الخبر[5]. في حين أنّ التَّبريزيّ لا يرى ذلك وأجاب عن الآية بأمرين: أحدهما: أنَّ خبر إنَّ محذوف، أي: مأجورون أو فرحون، والصابئون مبتدأ وما بعده الخبر، الثاني: إنَّ الخبر المذكور لـ(إنَّ)، والواو في (والصابئون) اعتراضيّة لا للعطف، وهو مبتدأ محذوف الخبر، أي: والصابئون كذلك، لسدّ خبر إنَّ مسدّه ودلالته عليه[6]، وهذا الوجه هو الذي قطع به الزّمخشريّ في الكشّاف[7]، وذكر الأنباريّ ((والصّحيح: ما ذهب إليه البصريّون، وما استدل به الكوفيّونَ، فلا حُجَّة لهم فيه)) [8]، وبذلك يتبيَّن أنَّ التَّبريزيّ تابع الأنباريّ، وذهب مذهب البصريّين في هذه المسألة وأبطل الحجّة التي ذكرها الكوفيّونَ.

لكنَّ: يفيد الاستدراك، والعطف، وتعقيب الكلام برفع ماتوهّم ثبوته، أو نفيه[9]،عند البصريّينَ بسيطة، وعن الفرّاء أنَّها مركّبة، وأصلها: لكنْ إنَّ[10]، فطرحت الهمزة للتخفيف، ونون لكن للساكنين أو نُقِلَتْ حركةُ الهمزةِ إلى الساكنة قبلها، ثُمَّ حُذِفَتِ النُّونُ لاجتماع الأمثال، وعند بقية الكوفيّينَ أنَّها مركّبة من (لا وإنَّ) المكسورة المصدّرة بالكاف الزائدة لا التشبيهيّة، وأصله: لا كإنَّ، فنقلت كسرة الهمزة إلى الكاف، وحذفت الهمزة

---

(1) أسرار العربيّة:125.
(2) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 176- 185، مسألة (22).
(3) ينظر: معاني القرآن للفراء: 1/ 310- 311.
(4) ينظر: المصدر نفسه: المكان نفسه.
(5) ينظر: منتهى المقاصد:337.
(6) ينظر: المصدر نفسه: المكان نفسه.
(7) ينظر: الكشاف: 2/ 272.
(8) أسرار العربيّة:125.
(9) ينظر: المقتضب: 1/ 12، والأصول: 2/ 75، واللمحة في شرح الملحة: 2/ 542، وهمع الهوامع: 1/ 485.
(10) ينظر: الجنى الداني: 617، ومغني اللبيب: 1/ 322.

تخفيفًا[1]، فلا تفيد أنَّ ما بعدها ليس كما قبلها، بل هو مخالف له نفيًا وإثباتًا، وإن تحقّق مضمون ما بعدها[2].

وفي معناها ثلاثة أقوال: أحدها، وهو المشهور المعروف، أنّه واحد وهو: الاستدراك، وفُسِّرَ بأنْ يثبت لما بعدها حكم مخالف لحكم ما قبلها، فتقعُ بين كلامين متغايرين معنىً، في النفي والإثبات، والتغاير اللفظيّ قد يكون نحو: جاءني زيدٌ لكنَّ عَمْرًا لم يجئ، وقد لا يكون، لهذا أوردَ التَّبريزيّ قوله تعالى: ﴿ ﴾ [الأنفال من الآية 43]، في مقام حديثه عن معاني (لكنَّ)، لا تكون بين كلامين متغايرين معنىً [3]، وقال ابْن هشامٍ: ((لا بدَّ أن يتقدّمها كلام مناقض لما بعدها نحو: ما هذا ساكناً لكنّه متحرّك، أو ضدّ له نحو: ما هو أبيض لكنّه أسود، قيل: أو خلاف نحو: ما زيدٌ قائمًا لكنّه شاربٌ، وقيل: لا يجوز ذلك))[4] ، وأوردَ التَّبريزيّ قوله تعالى: ﴿ ﴾ [النمل الآية 73] ، في معرض حديثه عن التّضاد في ما قبل وما بعد لكن مستشهداً بقول الرَّضيّ فهو يرى أنّه لا يلزم التّضاد بينهما تضادّاً حقيقيّاً، بل يكفي تنافيهما بوجه ما، كما في الآية الكريمة[5]، ومبيناً السبب وهو قول الرَّضيّ ((فإنَّ عدم الشكر غير مناسب للإفضال، بل اللائق به أن يُشكر المفضل، ومثله كثير))[6] .

الثاني: أنَّها ترد تارة للاستدراك وتارة للتوكيد. نسبه ابْن هشامٍ إلى جماعة، وجعل منهم ابن أبي الربيع السبتيّ(ت 688 ه) صاحب البسيط[7]، قال: ((وفسّروا الاستدراك برفع ما تُوهِّم ثبوته نحو: ما زيدٌ شجاعًا لكنّه كريمٌ، لأنّ الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان، فنفي أحدهما يوم انتفاء الآخر، وما قام زيدٌ لكنَّ عَمْرًا قام، وذلك إذا كان بين الرجلين تلابس أو تماثل في الطريقة، ومثّلوا للتوكيد بنحو: لو جاءني أكرمته لكنّه لم يجئني، فأكّدت ما أفادته لو من الامتناع))[8].

الثالث: أنَّها للتوكيد دائماً، مثل إنَّ، ويصحب التوكيدَ معنى الاستدراك، قال ابن عصفور: ((إنَّ وأنَّ ولكنَّ ومعناها التوكيد، ولم يزد على ذلك، وقال في الشرح: معنى لكنَّ التوكيد وتعطي مع ذلك معنى الاستدراك))[9]. وهذا الرأي ذكره ابن هشام[10].

---

(1) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 323.
(2) ينظر: شرح الرَّضيّ على الكافية: 2/ 360.
(3) ينظر: منتهى المقاصد: :347.
(4) مغني اللبيب: 1/ 322.
(5) ينظر: منتهى المقاصد: :347.
(6) شرح الرَّضيّ على الكافية: 1/ 360.
(7) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 322، والبسيط في شرح جمل الزجاجي: 2/ 762، 766.
(8) مغني اللبيب: 1/ 322.
(9) المقرّب: 1/ 106.
(10) ينظر: مغني اللبيب: 1: 322.

لم يأتِ التَّبريزيّ بأيّ شاهد قرآني للموضعين الثاني والثالث من معاني لكن، واكتفى بذكرها هنا.

لعل: هي للترجّي، والإشفاق[1]، والترجّي طلب الممكن المرغوب فيه[2]، وهو في المحبوب نحو: لعلّ اللهَ يرحمُنَا، أمّا الإشفاق فهو توقُّع الأمر المكروه، والتخوُّفُ من حدوثهِ[3]، أي: ((أَنَّ لَعَلَّ لِتوقعِ أمرٍ مرجوٍّ أو مَخُوفٍ، تقولُ: لَعَلَّ زَيْداً يَرجِعُ))[4]، وأوردَ التَّبريزيّ قوله تعالى:ﱡ ﱠ [الكهف من الآية 6] ، في مقام حديثه عن معاني (لعلّ)، وهو للترجّي والإشفاق، والأوّل في المحبوب نحو: لعلّ اللهَ يرحمُنَا، والثاني في المكروه كما في الآية الكريمة، وتختصُّ بالممكن[5]، وقوله تعالى:ﱡ ﱠ [غافر من الآيتين 36، 37]، وهو قول فرعون جهل منه أو إفك [6].

وأوردَ التَّبريزيّ قوله تعالى:ﱡ ﱠ [الحج من الآية 77] ، في مقام حديثه عن معاني (لعلّ)، إذ يذكر الخلاف الحاصل في معناها، فذكر قطرب(ت206ه) وأبي علي الفارسي(ت377ه) أنَّ معناها التّعليل[7]، وهو من جملة المعاني الثّلاثة التي ذكرها ابْن هشامٍ، ونسبه إلى جماعة منهم الأخفش والكسائي[8]، ويرى التَّبريزيّ أنّ ذلك لا يطّرد في قوله تعالى:ﱡ ﱠ [الشورى من الآية 17]، إذ لا معنى فيه للتّعليل[9].

يرى التَّبريزيّ أنَّ معناها في الآية الأولى عند بعضهم هو لتحقيق مضمون الجملة التي بعدها غير صحيح مستشهداً بقوله تعالى:ﱡ ﱠ [طه من الآية 44] إذ لم يحصل التذكّر من فرعون، والدّليل على ذلك قوله تعالى:ﱡ ﱠ [يونس من الاية90] توبة يأسٍ لا معنى تحتها، ولو كان تذكّراً حقيقيّاً لقُبِلَ منه، وعن سيبويه أنَّ الرجاء أو الإشفاق يتعلّق بالمخاطبينَ واختاره الرَّضيّ[10]، وهذا ما يراه التَّبريزيّ[11].

وأوردَ التَّبريزيّ قوله تعالى:ﱡ ﱠ [الطلاق من الآية 1] وقوله تعالى:ﱡ ﱠ[عبس الآية 3]، مبيناً أنَّ من معاني لعلّ هو الاستفهام: تقول: لعلّ زيداً منطلقٌ، أي: هل هو كذلك؟[12]، نسبه ابْن هشامٍ إلى الكوفيين[13]، قال:

(1) ينظر: المقتضب: 183/4، و اللامات: 75، والجنى الداني: 579.
(2) ينظر: توضيح المقاصد: 523/1، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 1/ 364، وهمع الهوامع: 487/1.
(3) ينظر: شرح الكافية الشافية: 1/ 471، والجنى الداني: 580، وتوضيح المقاصد: 523/1.
(4) البسيط في شرح جمل الزجاجي : 2/ 591.
(5) ينظر: منتهى المقاصد: :361.
(6) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 318.
(7) ينظر: شرح الرَّضيّ على الكافية: 2/ 346.
(8) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 318، وينظر رأي الأخفش في معاني القرآن له: 2/ 445.
(9) ينظر: منتهى المقاصد: :361.
(10) ينظر: شرح الرَّضيّ على الكافية: 2/ 346، وينظر رأي سيبويه في الكتاب: 1/ 331، 4/ 233.
(11) ينظر: منتهى المقاصد: :361.
(12) ينظر: منتهى المقاصد: :362.
(13) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 319.

ولهذا علّق بها الفعل كما في الآيتين الكريمتين[1]، أوردَ التَّبريزيّ قوله تعالى:ﱡ ﱠ [الأحزاب من الآية 63]، ليُبيّنَ رأي أبي حيّان[2]: أنَّ لعلّ من المعلِّقات لأفعال القلوب مستشهداً بهذه الآية الكريمة[3].

وعن الزّمخشريّ أنَّ جمهور أئمة اللّغة اقتصروا في بيان معناها الحقيقيّ على الترجّي والإشفاق، وأنَّ عدم صلوحها لمجرّد معنى العلية ممّا وقع على الاتفاق، ألا تراك تقول: دخلْتُ على المريضِ كي أعودَهُ، ولا يصحّ لعلّ[4]،أجابَ التَّبريزيّ معترضاً على كلام الزّمخشريّ بقوله: الإنصاف أنّه لا يلزم من عدم جواز خصوص دخلْتُ على المريض لعلّي أعوده أنْ لا يجوز كونها للتعليل أصلاً، كيف ولا غبار على جوازه في نحو قوله تعالى:ﱡ ﱠ [طه الآية 44]، ولا يلزم من الاقتصار المذكور تعيّن ما اقتصروا عليه بعد ما ذهب جماعة من أئمة العربيّة إلى التعدّد[5].

ويتضح لي من ذلك أنّ التَّبريزيّ يخالف الزّمخشريّ باقتصار معاني لعل على الترجّي والإشفاق ويؤيد تعدد معاني لعلّ.

المبحث الثالث: حروف أخرى:

حروف الإيجاب: هي نعم، وبلى، وأي، وأجل، وجير، وإنّ، وجلل[6]، ومن حروف الايجاب التي وردت باستشهادات التَّبريزيّ القرآنية، هي(نَعَمْ وبَلَى) [7]:

فرق التَّبريزيّ بينَ نَعَمْ وبَلَى، فهو يرى أنَّ ((أنَّ نَعَمْ تُستعملُ في معانٍ منهَا: التَّصديقُ والتَّقريرُ لما سَبَقَها من كلامٍ خبريٍّ، سواءٌ كانَ موجبًا كَنَعَمْ في جوابِ مَنْ قَالَ: قَامَ زيدٌ، أو منفيًّا كما في جوابِهِ إذا قالَ: ما قَامَ زيدٌ، وبلى مختصَّةٌ بإيجابِ النَّفي مفيدةٌ لإبطالِهِ سواءٌ كانَ النَّفيُ مجرّدًا أو كانَ مقرونًا بالاستفهامِ حقيقيًّا أو توبيخًا أو تقريرًا))[8].

أولاً: حين يكون النَّفيُ مجرّداً، استشهد التَّبريزيّ بقوله تعالى:ﱡ ﱠ [التغابن من الآية ٧][9].

(1) ينظر: المصدر نفسه: المكان نفسه.
(2) ينظر: البحر المحيط في التفسير: 278/8، والجنى الداني: 581.
(3) ينظر: منتهى المقاصد: 363.
(4) ينظر: الكشّاف: 1/ 91، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 400/1.
(5) ينظر: منتهى المقاصد: 363.
(6) ينظر: جامع الدروس العربيّة:255/3، ومعاني النّحو: 235/4.
(7) ينظر: منتهى المقاصد:143.
(8) منتهى المقاصد:144.
(9) ينظر: المصدر نفسه:145.

ثانياً: إذا كانَ مقرونًا بالاستفهامِ حقيقيًّا نحو: أليسَ زيدٌ بقائمٍ؟ فتقولُ: بلى، وعندما يكون النَّفيُ مقروناً بالاستفهامِ توبيخاً، استشهدَ التَّبريزيّ لذلك بشاهدينِ هما قوله تعالى: ﴿أَبِيتُرْ تِنَتِي﴾ [الزخرف من الآية 80]، وقوله تعالى: ﴿أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ [القيامة، الآيتين 3،4][1].

ثالثاً: إذا كانَ مقروناً بالاستفهامِ تقريراً نحو: قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ﴾ [الملك من الآيتين 8، 9] وقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ﴾ الأعراف من الآية 172] والتقدير هنا: ((أَنتَ ربُّنَا))[2] وهو ما ناسب الاستفهام الذي سبقه[3].

أكد التَّبريزيّ قولَهُ بقولِ ابن الحاجبِ: ((وأمّا قولُ اللهِ تعالى: ﴿أَلَمْ﴾ بعد قولهِ تعالى: ﴿أَلَيْسَ﴾[4] فلِأنَّ معنى قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ﴾: ما هداني، فجيءَ بـ(بلى) لإثباتِ المنفي في المعنى، ولذلكَ حَقَّقَهُ بقولِهِ تعالى: ﴿أَبَلَىٰ﴾ [5] وهي مِنْ أعظمِ الهداياتِ، فَصَحَّ أن تَرِدَ بلى لمعنى النَّفي، ولولا ذلكَ لم يكنْ لإتيانِ بلى معنًى صحيحٌ، ولم يأتِ بلى))[6].

وفرق التَّبريزيّ أيضاً بين (نعم) و(بلى) بقوله. ((فلو قيلَ: لي عليكَ كذا، فقالَ: نَعَمْ، يكنْ إقرارًا، بخلافِ ما لو قالَ: بَلى، ولو قَالَ ليسَ لي عليكَ كذا، فقالَ: بلى، لَزِمَهُ، ولو قَالَ: نَعَمْ، لم يَلْزَمْهُ شيءٌ، ولو قالَ: أليسَ لِي عليكَ كذا؟، فقالَ: بَلى، لَزِمَهُ ولو قالَ: نَعَمْ لم يَلْزَمْهُ)) [7]، وَذَهَبَ جماعةٌ من الفقهاءِ إلى أنَّهُ يلزمُهُ، وَجَرُوا في ذلكَ على مقتضى العُرْفِ لا اللّغة، كَما صَرَّحَ بِهِ الشهيد الثاني ت(965 ه) [8].

لات:

اختلف النحويّون في (لات) وكان لهم فيها آراء عدة، إذ ذهب الخليل إلى أنّها تفيد النفي كـ(لا) النافية، ولكنها تختص بنفي الأزمان[9]. في حين ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن (لات) تعمل عمل ليس[10]. أمّا الكوفيّونَ فذهبوا إلى أنها تعمل عمل (إنْ)، وهي للنفي العام[11].

إنَّها تعمل عمل ليس، نسبه ابن هشام و خالد الأزهري إلى الجمهور[12]، ((ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر)) [1]، ونسبه ابن الحاجب إلى

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: المكان نفسه.
(2) البسيط في شرح جمل الزجاجي: 2/ 625.
(3) ينظر: منتهى المقاصد:145.
(4) الزمر من الآية 57.
(5) الزمر من الآية 59.
(6) ينظر: منتهى المقاصد: 272، والإيضاح في شرح المفصّل: 2/ 221- 222.
(7) ينظر: منتهى المقاصد:272.
(8) ينظر: تمهيد القواعد الأصولية: 475.
(9) ينظر: العين: 8/ 369.
(10) ينظر: الكتاب لسيبويه: 1/ 57.
(11) ينظر: الإيضاح في شرح المفصّل: 1/ 399، وشرح الرَّضيّ على الكافية: 277/1.
(12) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 281، وشرح التصريح: 1/ 269.

البصريّين[2]. قال الرَّضيّ: ((لمشابهتها له بكسع[3] التاء إذ تصير على عدد حروفه ساكنة الوسط))[4].

وقد استشهد التَّبريزيّ على إعمالها بقوله تعالى: ﴿ [ص الآية ٣]، إذ جاءت (لات) نافية عاملة، ودخلت على (حين) وهي من الأزمان أي: ولات الحين حينَ مناصٍ فحذف اسمها وهو ما اشترطه النّحويّونَ إذ اشترطوا لعملها أن يحذف أحد معموليها[5]، وقال بدر الدين العيني (ت ٨٥٥ هـ): ((وعلى كلّ قول لا يذكر بعدها إلّا أحد المعمولين، والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع))[6] ، وقد يكون المنصوب كقراءة بعض: ﴿وَلاَتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾[7] برفع حين على أنّه اسم لات والخبر محذوف، أي: لَيسَ حِينُ مَنَاصٍ لَهُمْ.

(لا) العاملةُ عَمَلَ إنَّ:

أوردَ التَّبريزيّ تعريفاً لها وآراء بعض النحويّين فيها، وتسمّى النافية للجنس،((فإن كانَ المرادُ بالمنفيّ الاسمَ ففيها نوع من التجوّز؛ لأنَّها لنفي حكم الجنس لا نفي الجنس نفسه، ألا ترى قولك: لا رجلَ في الدارِ، وإن كان المراد الخبرَ فلا تجوّز، وسيأتي من الدَّماميني ما يشعر بأنَّ المراد هو الأوّل، قال ابن هشام: وتسمّى حينئذٍ تبرئة[8]، عن الأندلسي، لأنّها تنفي الجنس بالتبرئة فكأنها تدلّ على البراءة من ذلك الجنس))[9].

والفرق بين (لا) هذه و(لا) المشبّهة بـ(ليس) أنَّ الأولى لنفي الماهية والثانية لنفي واحد منها، ومن هذا ظهر وجه تخصيص اسم التبرئة بها، هذا هو المشهور بين الناس[10].

أوردَ التَّبريزيّ قوله تعالى: ﴿ [البقرة من الآية 2] ، في مجمل حديثه عن معنى(لا) رادّاً على من قال إنَّ كلّاً منهما للتوكيد، فـ(لا) لتأكيد النفي و(إنَّ) لتأكيد الإثبات، وهو ليس في الكلام الدّاخلة عليه (لا) قبل دخولها نفي حتّى تؤكّده[11]، وذكر العليمي الحمصي في حاشيته على التصريح أن معنى كونها لتأكيد النفي أنَّها ترجِّحُ طرفَ

---

(1) شرح التصريح 269/1.

(2) ينظر: الإيضاح في شرح المفصّل: 1/ 399.

(3) ضرب أدبارهم بالسّيف، وكسعت الإنسان: ضربت دبره بظهر قدميّ، وكسعت الرّجل: تكلّمت بإثر كلامه بما ساءه، وكسعت النّاقة: أبقيت فى ضرعها لبنا يستدعى غيره، ينظر، وكتاب الأفعال لابن القوطية: 225 والأفعال لابن القطّاع: 3/ 81.

(4) شرح الرَّضيّ على الكافية: 1/ 271.

(5) ينظر: منتهى المقاصد:275.

(6) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: 645/2.

(7) ينظر: البحر المحيط في التفسير: 7/ 367، وبلا نسبة في: معاني القرآن للأخفش: 2/ 492.

(8) ينظر: مغني اللبيب: 1/ 262.

(9) منتهى المقاصد: 288 .

(10) ينظر: منتهى المقاصد:288، و مغني اللبيب: 1/ 262.

(11) ينظر: منتهى المقاصد:288.

النفي المحتمل في أصل القضية رجحاناً قويّاً أكثر من ترجيح ما مثلاً، ثُمَّ ذكر أنَّ (لا) لا تدلّ على تأكيد أصلاً إذ جعلوا (لا) في الآية الكريمة ﴿ ﴾ مما لا تأكيد فيه[1].

ويرى التَّبريزيّ أنَّ (إنَّ) ليست لتأكيد الإثبات، بل هي لتوكيد الكلام إثباتاً كان مثل: إنَّ زيداً قائمٌ، أو نفياً مثل: إنَّ زيداً ليس بقائمٍ[2].

ساقَ التَّبريزيّ شاهداً آخر ذكره الرَّضيّ[3]، وهو قوله تعالى: ﴿ ﴾ [الفاتحة من الآية 7]، ليُبيّنَ عدم تكرار (لا) المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل، بشرط أن تكون (لا) بمعنى غير وأن يُعطف ما بعد (لا) على المجرور بغير مستشهداً بالآية الكريمة[4].

وجاءَ التَّبريزيّ بثلاثة شواهدَ ليُبيّنَ بناء اسم لا على الفتحِ، نحو قوله تعالى: ﴿ ﴾ [يوسف من الآية 92] وقوله تعالى: ﴿ ﴾ [الشعراء من الآية 50] وقوله تعالى: ﴿ ﴾ [الأحزاب من الآية 13][5].

(يا) النداء: من المسائل التي ساق لها التَّبريزيّ شواهد قرآنية هي حذف حرف النداء، وذكر أنّ الحذف إمّا أنْ يكون لا خلاف فيه كما في حذفه إذا كان المنادى علمًا، واستشهد بقوله تعالى: ﴿ ﴾ [يوسف من الآية 29]، والحذف نوع من التصرّف، فينبغي أن يكون فيما كَثُرَ دورُهُ لا فيما قَلَّ[6]. وذكر ابن الوراق علة الحذف بقوله: ((وَيجوز أَنْ يكون الْحَذف كثيراً فِي الْقُرآن، لأنّ الله تَعَالى قريب مِمَّن يَدعُوهُ)) [7]. ومن مواضع الحذف التي استشهد لها التَّبريزيّ بشاهد قرآني هو إذا كان مع لفظ الجلالة، وهو قوله تعالى: ﴿ ﴾ [الزمر من الآية 46] مبيناً سبب الحذف، لأنّ نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس، فلو حُذِفَ حرف النداء لم يدلّ عليه دليل، والحذف إنَّما يكون للدليل، فإنْ وجدت الميم في آخره لزم الحذف؛ لأنَّها في (اللّهُمَّ) عوض عن (يا) عند البصريين[8]؛ واختلف النّحويّونَ في تفسير مجيء الميم في (اللّهُمَّ)، فرأى البصريون أنَّها عوض عن حرف النداء المحذوف (يا)، ورأى الكوفيّونَ أنَّها بقيّة تركيب فسّره الفرّاء بقوله: ((نرى أنّها كانت كلمة ضُمّ إليها (أُمّ)، تريد: يا اللهُ أُمّنا بخيرٍ، فكثرتْ في الكلام، فاختلطت))[9].

وقد أخذ التَّبريزيّ بمذهب البصريين، ووصف مذهب الكوفيّينَ بالبعيد جدًّا، قال: ((لأنّه يستلزم جواز الجمع في السعة وأن يقال: اللّهُمَّ واغفره، بتوسّط العاطف، لأنّ الدعاء قد حصل بقوله اللّهُمَّ وقوله اغفر دعاء ثانٍ، والأحسن عطف الجملة على الجملة،

(1) ينظر: حاشية الشيخ يس العليمي على شرح التصريح: 1/ 235 وينظر: الشَّاهِد القرآنيّ في الحروف عند ابن الناظم، ظاهر محسن كاظم، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، مجلد 28، عدد2020،5 م : 4.

(2) ينظر: منتهى المقاصد: 288.

(3) شرح الرَّضيّ على الكافية: 1/ 258- 259.

(4) ينظر: منتهى المقاصد:292.

(5) ينظر: المصدر نفسه:294.

(6) ينظر: المصدر نفسه:476.

(7) علل النّحو:384.

(8) ينظر: منتهى المقاصد:476.

(9) معاني القرآن للفرّاء: 1/ 203.

وقد أطبقوا عن آخرهم على ترك العاطف)) [1]، أميل إلى ما مال أليه التَّبريزيّ في لفظة (اللّهُمَّ) وهو مذهب البصريون أي مجيء الميم عوض عن حرف النداء المحذوف (يا).

عدم جواز حذف (يا) النداء مع اسم الإشارة:

من المواضع التي لايجوز فيها حذف النداء إذا كان مع اسم الإشارة، وإنْ كان متعرفًا قبل النداء؛ لأنّه موضوع في الأصل لما يُشار إليه للمخاطب، وبين كون الاسم مشاراً إليه وكونه منادى، أي مخاطباً، تنافر ظاهر، فلمّا أُخْرِجَ في النداء عن ذلك الأصل احتيج إلى علامة ظاهرة تدلّ على تغييره وجعله مخاطباً، وهي حرف النداء، كذا ذكر[2].

وذهب البصريون إلى أنَّ حرف النداء (يا) لا يجوز حذفه إذا كان المنادى اسم إشارة، خلافًا للكوفيين[3]، فإنَّهم جوّزوا حذف الحرف من اسم الإشارة، اعتبارًا بكونه معرفة قبل النداء، وقد بيّن الوجه في عدم جواز الحذف في هذه الصورة، بما يتوافق مع مذهب البصريين، ثُمَّ أورد الكوفيّونَ دليلاً على جواز الحذف استناداً إلى قوله تعالى:ﱡ□□□□□ ﱠ [البقرة من الآية 85]، بتأويل: يا هؤلاء[4]، وأن(يا) حذفت، وردّ التَّبريزيّ قولهم بأنَّ (أنتم) مبتدأ وهؤلاء خبره،أو بالعكس، وجملة (تَقْتُلُونَ) حال[5] ولا يوجد محذوف في هذه الآية.

وذكر السيرافي ثلاثة أقوال في هذه الآية : ((أحدها: مذهب أصحابنا وهو: أنّ أنتم هؤلاء مبتدأ أو خبر، وتقتلون أنفسكم في موضع الحال، تقديره: (قاتلين أنفسكم)، وعلى أصل مذهب الكوفيّينَ تقتلون خبر التقريب، على ما ذكرناه من مذهب الكوفيّينَ، قال ثعلب: هؤلاء في معنى (الذين)، وتقتلون في صلتها، كأنّه قال: (ثُمَّ أنتم الذين تقتلون أنفسكم).)) [6]

وقد أخذ التَّبريزيّ بمذهب البصريين في عدم جواز الحذف في هذه الصورة، ثُمَّ أورد قوله تعالى:ﱡ□□□□□ ﱠ [البقرة من الآية 85] راداً على الكوفيّينَ بجواز الحذف مبيناً أنَّ (أنتم) مبتدأ وهؤلاء خبره، أو بالعكس، وجملة (تَقْتُلُونَ) حال [7].

الأحرف الزائدة : وهي: (إن، وأن، وما، ولا، ومن، والباء)، وسميت زائدة؛ لأنّه ((لا يتغير بها أصل المعنى، بل لا يزيد بسببها إلّا تأكيد المعنى الثابت وتقويته))[8].

ومن الأحرف الزائدة التي استشهد عليها التَّبريزيّ بشاهدٍ قرآنيٍّ، ما يأتي:

(1) منتهى المقاصد: 476.
(2) ينظر: شرح الرَّضيّ على الكافية: 1/ 160.
(3) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 403، وأوضح المسالك: 4/ 14، وشرح التصريح: 2/ 209.
(4) ينظر: تفسير الطبري: 1/ 277.
(5) ينظر: منتهى المقاصد: 476، و كشف المشكلات للباقولي: 1/ 66، والبحر المحيط في التفسير: 1/ 458.
(6) شرح كتاب سيبويه:111/3.
(7) ينظر: منتهى المقاصد: 477.
(8) شرح الرَّضيّ على الكافية: 432/1.

لا: تزاد (لا) في الكلام والمعنى، منه: ما جاءني زيدٌ ولا عمرٌو[1]، وهذا ما ذهب إليه التَّبريزيّ، واستشهد على ذلك، بالآيتين الكريمتين، في قوله تعالى:ﱡ [المعارج من الآية 40] وقوله تعالى:ﱡ [الواقعة الآية 75] فهي زائده لوقوعها بين الفاء ومعطوفها [2]. ثُمَّ استشهد بقوله تعالى:ﱡ [القيامة الآية 1]، مبيناً أنْ (لا) زائدة[3]، فقد ذهب كثير من النّحويّينَ إلى أن (لا) في الآية الكريمة زائدة[4]، وممّن قال بزيادتها في هذه الآية: الخليل بن أحمد الفراهيدي[5]. أمّا الفراء فيرى أَنَّ (لا) لا تزاد لمجرّد التوكيد صدرًا بل حشوًا ، فتأوّل، وقال: إنها ردّ الكلام على المشركين الذي يتقدّم في سورةٍ أخرى، ويرى أنّ القرآن الكريم كالسورة الواحدة، فجازَ أن يكون الادّعاء في سورةٍ، والرد عليهم في سورة أخرى[6].

يرى التَّبريزيّ ((أَنَّ ما جاء به الفراء غير سديد))[7]؛ وبهذا يتبيّن أنّ التَّبريزيّ ذهب مع مذهب كثير من النّحويّينَ في زيادة (لا) في الكلام المجرّد لتقويته وتوكيدِهِ.

ما: بيَّن التَّبريزيّ ورود(ما) زائدة، في مواضع عدَّة، واستشهد على بعضها بشواهد قرآنية كريمة، منها: إذ ترد(ما) زائدة بعد بعض حروف الجرّ[8]، واستشهد التَّبريزيّ بالآيتين الكريمتين في قوله تعالى:ﱡ [آل عمران من الآية 159] فجاءت (ما) هنا زائدة، و قوله تعالى:ﱡ [نوح من الآية 25] مبيناً أنْ (ما) زائدة كافّة عن عمل الجرّ[9]. وبهذا يتبيّن أنّ التَّبريزيّ سار على ما سار عليه النّحويّونَ في زيادة (ما) بعد حروف الجرّ، كـ(الباء، ومن).

حاشا: في حاشا خلاف هل هي فعل أم حرف؟ أذ يرى الكوفيّونَ أنَّ (حاشا) فِعْلٌ[10]، ودليلهم على مذهبهم تصرّفهم بهذه الكلمة بالحذف، والحرف لا يُتصرّف به بذلك، ودخول هذه الكلمة على الحرف كما في قوله تعالى:ﱡ [يوسف من الآية 51]، وقد ردَّ التَّبريزيّ دليليهم قائلًا: ((ولا يخفى قصور الدليلين من وجهين، أمّا أوَّلًا فلأنَّهما ينفيان الحرفية المتّفق على نفيه، كما صرّح به في شرح التسهيل[11]، ولا يثبتان الفعليّة التي

1() ينظر: تأويل مشكل القران:154/1.
(2) ينظر: منتهى المقاصد: 297، ومغني اللبيب: 1/ 276.
(3) ينظر: منتهى المقاصد: 298.
(4) ينظر: معاني القران، الاخفش:508/2، وحروف المعاني والصفات:8، واللباب في علوم الكتاب: 428/18.
(5) ينظر: العين مادة (قسم): 5/ 86.
6() ينظر: معاني القرآن للفراء: /207.
7() منتهى المقاصد:297.
(8) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي:631/2.
9() منتهى المقاصد:312.
(10) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 278- 287 مسألة (37)، وشرح المفصّل لابن يعيش: 2/ 85.
(11) قال ابن مالك في شرح التسهيل: 2/ 308: ((وإذا وليها مجرور باللّام فارقت الحرفية بلا خلاف))، بيد أنّه استثنى المُبرّد من هذا الخلاف في تسهيل الفوائد: 105.

ادّعوها، وذلك لإمكان المناقشة فيهما، أمّا في الأوّل فإنَّ الحرف الكثير الاستعمال قد يُتَصَرَّفُ فيه بالحذف منه، كـ(سوف) فإنَّه قد يقال فيه: سَوْ، و: سَفْ[1]، وأمَّا في الثاني فبما قال شارح اللباب من أنَّا لا نسلّم دخول حاشا على حرف الجرّ، فإنَّ اللّام في قوله تعالى:ﱡﱠ زائدة عوّضت عمّا حذفت من حاشى))[2].

الجمع بين حرفين متفقي المعنى:

ساقَ التَّبريزيّ قوله جلَّ شأنه:ﱡ [آل عمران من الآية 181] ليُبيّنَ أنه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى إلّا مفصولًا بينهما كما في: إنَّ زيداً لقائمٌ، وأمّا الجمع بين (اللام) و(قد)في الآية الكريمة مع أنَّ في كليهما معنى التحقيق فلأنَّ (قدْ) يشوبها معنيان آخران وهما التقريب والتوقّع، فلم تكن بحثاً للتحقيق [3]. وقال الرَّضيّ:((لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى إلا مفصولا بينهما كما في إنّ زيداً لقائم)) [4].

أميل الى أنه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى إلّا مفصولًا بينهما وهو رأي التبريزي في المسألة، وأمّا الجمع بين (اللام) و(قد) في الآية الكريمة كان بمعان مختلفة.

(1) لغاتٌ في (سوف) حكاها الكوفيّونَ، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 646 ،مسألة (92)، والجنى الداني: 458، ورصف المباني: 397، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب: 1/ 205.

(2) منتهى المقاصد: 583.

(3) ينظر: شرح الرَّضيّ على الكافية: 1/ 276.

(4) المصدر نفسة: المكان نفسه.

الخاتمةُ

الخاتمةُ

بعد هذه الرّحلة العلميّة النّافعة لدراسة الشّاهِد القرآنيّ في كتاب (منتهى المقاصد) للتّبريزي، والوقوف على المسائل التي استشهد لها بشواهد قرآنيّة، واستجلاء منهجه في ذلك، آن لي أنْ أوجز النّتائج العامّة التي توصلتْ إليها هذه الدراسة بفضل الله تعالى وتوفيقه، أمّا النّتائج الخاصة بكل مسألة، فيلاحظها القارئ في مواضعها.

- امتاز التَّبريزيّ بسعةٍ معرفيةٍ علميةٍ كبيرةٍ، إذ لم يقتصر في شواهده على الآيات القرآنية الكريمة فقط، بل اتّكأ على الأحاديث النبوية الشريفة، والتراث العربي؛ (بما امتلكه من ثقافة أصيلة) من النثر والشعر، والأمثال؛ لتأييد القاعدة النّحويّة، وعرضه لآراء العلماء والخلافات بينهم.
- كان للشّاهِد القرآنيّ حضورٌ لافتٌ في كتاب (منتهى المقاصد)، فقد كان التَّبريزيّ يستحضره ما وجد لذلك سبيلاً، ويكثر منه، في حين تجد المسألة نفسها عند نحويين آخرين لا يوردون لها شواهد قرآنية، مما يعني أنّه كان يقصد الاستشهاد بكتاب الله تعالى قصدًا؛ ليزداد كلامه في المسائل النّحويّة حجة ووثاقةً، وأكثرَ التَّبريزيّ من إيراد الشواهد القرآنيّة في المسائل التي يناقشها، إذ غالبًا ما لا يكتفي بشاهد واحد، وإنما يورد أكثر من نص قرآني ينطبق على ما يدرس من مسائل، وغالبًا ما نلاحظ تقديم الشّاهِد القرآنيّ على غيره عند التَّبريزيّ، هذا هو الشائع في منهجه في الاستشهاد. وأحيانًا يكتفي به دون غيره في شرح المسائل التي يناقشها، فلا يورد لها شاهدًا شعريًا أو نثريًا، دليلاً على كفاية النص القرآنيّ شاهدًا وحجةً.
- غالبًا ما يجتزئ التَّبريزيّ من النصّ القرآنيّ محلَّ الشّاهِد فقط، وهذا أمر طبيعيّ يفرضه أخذ موضع الحاجة من النص القرآنيّ اختصارًا، ولكنه أحيانًا لا يقتطع نصًا ذا معنى مفيد، اكتفاء بمعرفة المتعلم ذلك.
- قد يوظف التَّبريزيّ النص القرآنيّ الواحد في أكثر من مسألةٍ نحويةٍ، وذلك لتضمّن هذا النص أكثر من شاهد نحويّ، وهذا الصنيع أيضًا أمارةُ احترامٍ للشّاهِد القرآنيّ وإيثارٍ له، على الرغم من تكراره، وإمكانية المجيء بشواهد أخرى غير قرآنية.
- لم يكن التَّبريزيّ ناقلًا للآراء حسب، بل رأيناه محتجًّا لها أو عليها، مؤيّدًا أو مخالفًا، بل رأيناه مع إجلاله وتعظيمه للرضي ينتقد عليه بعض اختياراته، كما لم يسلم سائر النّحويّينَ من نقوده عليهم في بعض الأحيان.
- وفي كتاب (منتهى المقاصد) نرى التَّبريزيّ كثيرًا ما يعرض آراء المذاهب النّحويّة، ونراه في الغالب قد أخذ بآراء المذهب البصريّ في كثير من المسائل، وأخذ من آراء الكوفيّينَ في القليل منها، واختار لنفسه بعض الآراء متابعًا بها من سبقه من النّحويّينَ الذين انفردوا عن آراء أهل البلدين في النّحو، وربّما أعرض عن ذكر الترجيح بين أحد المذهبين.

- نقل التبريزيّ كثيرًا عن ابن هشام، ولا سيّما من كتابه (مغني اللّبيب)، ثُمَّ كتابه (أوضح المسالك)، وقد سمّاه: التوضيح، وكذلك نقل من كتابيه: شرح قطر الندى، وشرح شذور الذهب، إلى جانب نقله من حواشي ابن هشام على التسهيل، نقل عن تحفة الغريب للدماميني وشرح التصريح للأزهري وحاشية يس العليمي على شرح التصريح؛ ويبدو مستأنسًا بما يذهب إليه ابن هشام الأنصاري من تحليلات وتحريرات ومذاهب، بل صرّح باختيار ما ذهب إليه ابن هشام في بعض المسائل وردّ عليه في أخرى.
- يميل التَّبريزيّ إلى رأي الزّمخشريّ بوقوع الجملة فاعلاً ويعارض ابن هشام فهو يرى أنّ المراد من الجملة في الآية الكريمة ليس من باب الإسناد إلى الجمل، إذ التي يراد بها لفظها يُحْكَمُ لها بحكمِ المفردات وجاز وقوعها فاعلاً.
- نجد أن هناك تباينًا في آراء التَّبريزيّ بخصوص معاني الحروف فنجده مرة يؤيد أن حرف الجرّ بمعناه ومرة يؤيد الرأي القائل بأن حرف الجرّ يأتي بمعنى آخر واستشهد بالشّواهد القرآنية لذلك ، وهذا يدل اضطرابه بعض الأحيان في تحليل المسائل والخروج بنتائج.

وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ لله رب العالمين، والصلاةُ والسلامُ على نبينا المصطفى الأمين محمّد وعلى آله الطيبين الطاهرين.

المصادر والمراجع

أوّلًا: المطبوعات:

- القرآن الكريم.
- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزَّبيدي (ت802ه)، تحقيق: طارق عبد عون الجنابي، ط2، عالم الكتب- بيروت، 1428ه / 2007م.
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: أحمد بن محمد البنا (ت1117ه)، حقّقه وقدّم له الدكتور شعبان محمد إسماعيل، ط1، عالم الكتب بيروت- لبنان، 1407هـ / 1987م.
- الإتقان في علوم القرآن: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)،تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، الهيأة المصرية العامة للكتاب، (د.ط): ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤ م.
- الإحاطة في أخبار غرناطة، محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني اللوشي الأصل، الغرناطي الأندلسي، أبو عبد الله، الشهير بلسان الدين ابن الخطيب (ت ٧٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1424،1هـ.
- أدب الكاتب: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة،(د. ط).
- الأدوات النّحويّة في كتب التفسير، د. محمود أحمد الصغير، دار الفكر، دمشق، المطبعة العلمية، ط1، 1422هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، ط1، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1418هـ / 1998م.
- أسرار البلاغة: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، الدار (ت ٤٧١هـ)، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة ،ط1،(د.ت).
- أسرار العربيّة: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، لبنان، ط1، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو: تمام حَسّان، عالم الكتب، أميرة للطباعة، القاهرة، ١٤٢٠هـ- 2000م.

- الأصول في النّحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النَّحويّ المعروف بابن السراج (ت316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة– بيروت ،(د.ط).
- الإعجاز اللّغويّ في القرآن الكريم: مناهج جامعة المدينة العالمية، جامعة المدينة العالمية، (د. ط) ، ماليزيا ، 2007م.
- إعراب القراءات السبع وعللها: أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت370ه)، حقّقه وقدّم له: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1413ه / 1992م.
- إعراب القراءات الشواذ: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العُكْبري (ت616هـ)، تحقيق: محمد السّيّد أحمد عزوز، ط1، عالم الكتب بيروت- لبنان، 1417هـ / 1996م.
- إعراب القرآن: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النَّحويّ (ت ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١ هـ.
- إعراب القرآن للباقولي: علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي (ت نحو ٥٤٣هـ)، تحقيق ودراسة: إبراهيم الأبياري، ط4، دار الكتاب المصري - القاهرة ودار الكتب اللبنانية - بيروت ، ١٤٢٠ هـ.
- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: تحقيق ودراسة: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري– القاهرة، دار الكتاب اللبناني- بيروت، 1404هـ / 1982م.
- إعراب القرآن وبيانه: محيي الدين الدرويش، ط4، دار الإرشاد للشؤون الجامعية - حمص - سورية، (دار اليمامة - دمشق - بيروت)، (دار ابن كثير - دمشق - بيروت)، 1415هـ.
- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه د. عبد الحميد هنداوي، ط1،مؤسسة المختار للنشر والتوزيع – مصر، القاهرة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: بهجت عبد الواحد صالح، ط2، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ١٤١٨ هـ.
- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦ هـ)، ط15، دار العلم للملايين ٢٠٠٢ م.
- أعيان الشيعة: محسن الأمين العاملي (ت1371ه)، حقّقه وأخرجه واستدرك عليه حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات- بيروت، 1406هـ / 1986م.

- الأغراب في جدل الإعراب، أبو البركات الأنباري، (ت:557ه)، تحقيق: سعيد الافغاني، مطبعة الجامعة السورية،ط1، 1377ه / 1957م.
- الإغفال: وهو المسائل المصلحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي أبو علي، تحقيق: عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، دبي، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث 2003 م.
- الاقتراح في أصول النّحو وجدله: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق : د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، ط1، ١٤٠٩ه / ١٩٨٩ م.
- الإقليد في شرح المفصل: تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجَندي (ت700هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور محمود أحمد علي ابو كته الدراويش، ط1، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية- المدينة المنوّرة، 1423ه -/ 2002م.
- ألفية ابن مالك في النّحو والتصريف المسمّاة (الخلاصة): أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت672هـ)، حقّقها وخدمها: سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني، ط1، مكتبة دار المنهاج ، الرياض، 1428هـ.
- أمالي ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب، دراسة وتحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل ، بيروت، 1409هـ/ 1989م.
- أمالي ابن الشجري: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة المعروف بابن الشجري (ت542هـ)، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1413هـ / 1991م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّينَ البصريين والكوفيين: أبو البركات الانباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4، مطبعة السعادة بمصر، 1380ه /1961م.
- الأنموذج في النّحو: جار الله محمود بن عمر الزّمخشريّ (ت538هـ)، اعتنى به: سامي بن حمد المنصور، ط1، 1420ه / 1999م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي الشافعي البيضاوي (ت691هـ)، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط1، دار إحياء التراث العربي – بيروت، 1418هـ/ 1998م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية – بيروت، (د. ط)، (د. ت).

- الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي ، حقّقه وقدّم له: حسن شاذلي فرهود، ط1، كلّيّة الآداب – جامعة الرياض، 1389ه / 1969م.
- الإيضاح في شرح المفصّل: أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت646هـ)، تحقيق وتقديم: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني – بغداد، 1402هـ / 1982م.
- الإيضاح في علل النّحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزَّجَّاجي (ت ٣٣٧ هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس – بيروت، ط5، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.
- الإيضاح في علوم البلاغة: محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي، جلال الدين القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق (ت ٧٣٩هـ)، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي ، ط3، دار الجيل – بيروت،.
- البحر المحيط في التفسير: أبو حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت، 1413ه / 1993م.
- البديع في علم العربيّة: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربيّة السعودية، ط1، ١٤٢٠ هـ.
- البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، ١٣٧٦ هـ / ١٩٥٧ م.
- البستان في إعراب مُشكلات القرآن: أحمد بن أبي بكر بن عمر الجِبْلِيّ المعروف بـابن الأحنف اليمني (ت717هـ)، دراسة وتحقيق: أحمد محمد عبد الرحمن الجُندي، ط1، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 1440هـ / 2018م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي: ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الاشبيلي السبتي (ت688هـ)، تحقيق ودراسة: عياد بن عيد الثبيتي، ط1، دار الغرب الإسلامي- بيروت، 1407ه / 1986م.
- البسيط في شرح الكافية لركن الدين الحسن ابن محمد بن شرف شاه الأستراباذي (ت:517ه)، تحقيق: الدكتور حازم سليمان الحلي، ط1 /جمادي الاولى1427 ه، المكتبة الادبية المختصة، المطبعة: ستارة قم.
- تأويل مُشكل القرآن، أبو محمد بن قتيبة الدنيوري، (ت : 276ه) تحقيق : إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (د.ت) .

- تاج اللّغة وصحاح العربيّة: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، دار العلم للملايين- بيروت، 1407هـ / 1987 م.
- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاءه، (د. ط)، (د.ت).
- التبيين عن مذاهب النّحويّينَ البصريين والكوفيّين: أبو البقاءالعكبري، تحقيق ودراسة: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، الدار اللبنانية بيروت – لبنان، 1433ه / 2011م.
- التحرير والتنوير المشهور بـ"تفسير ابن عاشور": محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت1284هـ)، ط1، مؤسسة التاريخ العربي - بيروت، 2000م.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الادب في علم مجازات العرب: أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري (ت476هـ)، حقّقه وعلّق عليه: زهير عبد المحسن سلطان، ط1، دار الشؤون الثقافية- بغداد، 1992م.
- تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب: بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني (ت828هـ)، (قسم الأدوات والحروف)، تحقيق: محمد بن مختار اللوحي، (قسم التركيب)، تحقيق: محمد عبد الله غنضور، ط1، عالم الكتب الحديث – الأردن، 1432هـ / 2011م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي (كلية التربية - بغداد)، ط1،دار الكتاب العربي، ١٤٠٦هـ /١٩٨٦ م.
- التخمير في شرح المفصّل: صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت617هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، دار الغرب الإسلامي – بيروت، 1990م.
- التذكرة في القراءات الثمان: أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون المقرئ الحلبي (ت399هـ)، دراسة وتحقيق: أيمن رُشدي سويد، ط1، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم – جدّة، 1412ه/1991م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، ط1، دار القلم – دمشق، 1420هـ- 2000م.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الأندلسي، حقّقه وقدّم له: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي بالقاهرة، 1388هـ- 1968م.
- التعبير القرآني: الدكتور فاضل صالح السامرائي، عمان، ط4، دار عمار، 1426 ه / 2006 م.
- تعجيل الندى بشرح قطر الندى: عبد الله بن صالح بن عبد الله الفوزان، ط1،دار ابن الجوزي، السعودية ، 1431ه.
- التعريفات: علي بن محمد الشريف الجرجاني(ت816ه)، طج، مكتبة لبنان – بيروت، 1985م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط1، 1403هـ / 1983م.
- تفسير الجلالين: جلال الدين محمد بن أحمد المحلي (ت ٨٦٤هـ) وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، ط1، دار الحديث – القاهرة، (د.ت).
- تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: أسعد محمد الطيب، ط3،مكتبة نزار مصطفى الباز- المملكة العربيّة السعودية، ١٤١٩ هـ.
- تفسير القرآن الكريم : ابن القيم الجوزية، (ت : 751ه)، تحقيق : مكتب الدراسات والبحوث العربيّة والاسلامية ، بإشراف الشيخ إبراهيم رمضان، ط1، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1410ه .
- تقريب المقرب: أبي حيان الاندلسي، تحقيق الدكتور عفيف سلمان ، دار المسرة، ط1، 1982 م.
- تكملة أمل الآمل: حسن الصدر (ت1354هـ)، تحقيق: حسين علي محفوظ وزميليه، دار المؤرّخ العربي- بيروت، 1425هـ- 2005م.
- التلخيص في علوم البلاغة: جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب (ت739هـ)، ضبطه وشرحه: عبد الرحمن البرقوقي، ط2، دار الفكر العربي– مصر، 1350هـ/ 1932م.
- تمهيد القواعد الأصوليّة: زين الدين بن علي الجبعي المعروف بالشهيد الثاني (ت965هـ)، تحقيق: مكتب الإعلام الإسلامي، ط1، مكتب الإعلام الإسلامي– قم، 1416هـ.

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش (ت778هـ)، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، ط1، دار السلام – القاهرة، 1428ه -/ 2007م.
- توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، أستاذ اللّغويّات بكلية اللّغة العربيّة، جامعة الأزهر، ط2، دارالسلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، جمهورية مصر العربيّة، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: الحسن بن قاسم المرادي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي ، القاهرة، 1428ه / 2008م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: أبو جعفر، محمد بن جرير الطبري (٢٢٤ - ٣١٠هـ)، دار التربية والتراث - مكة المكرمة - ص.ب: ٧٧٨٠،(د.ت)،(د،ط).
- الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط2، ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310هـ)، حقّقه وعلّق حواشيه: محمود محمد شاكر، راجعه وخرّج أحاديثه: أحمد محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية- القاهرة، 1971م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310هـ)، حقّقه وعلّق حواشيه: محمود محمد شاكر، راجعه وخرّج أحاديثه: أحمد محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية- القاهرة، 1971م.
- جامع الدروس العربيّة: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط28، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م.
- الجامع الصحيح وهو الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وسننه وأيّامه): أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري (ت256هـ)، تشرّف بخدمته والعناية به: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1، دار طوق النجاة – بيروت، 1422هـ.
- جامع المقدمات، تأليف جمع من العلماء ، تحقيق الشيخ جليل الحراثيمي، ط4،مؤسسة النشر الإسلامي، قم المقدسة، 1431 هـ.
- الجمل في النّحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزّجّاجي (ت337هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط1، مؤسسة الرسالة – بيروت، 1404هـ- 1984م.
- الجملة العربيّة تأليفها وأقسامها: فاضل صالح السامرائي، ط3، دار الفكر ناشرون وموزعون- الأردن، 1430ه / 2009م.

- الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن أم قاسم المرادي (ت749هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت، 1413ه /1992م.
- جوامع الجامع: أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت548هـ)، تحقيق: جواد السّيّد كاظم الحكيم، ط1، العتبة العباسيّة المقدّسة- كربلاء، 1439هـ- 2018م.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ، علاء الدين بن علي الأربلي (ت771ه) تحقيق : السّيّد محمد مهدي السّيّد حسن الموسوي الخرسان – المطبعة الحيدرية، (د.م) ، 1970م .
- حاشية الجرجاني على الكشاف: محمد بن علي الشريف الجرجاني، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث – بيروت، 1385هـ- 1966م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: الشيخ محمد الخضري الشافعي(ت1287هـ)، شرحها وعلّق عليها: تركي فرحان مصطفى، ط2، دار الكتب العلمية - بيروت، 1426هـ / 2005م.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: مصطفى محمد عرفة الدسوقي(ت1230هـ)، ضبطه وصحّحه ووضع حواشيه: عبد السلام محمد أمين، ط1، دار الكتب العلمية - بيروت، 1421هـ / 2000م.
- حاشية الشيخ يس العليمي على التصريح (بهامش شرح التصريح): يس بن زين الدين العليمي الحمصي (ت1061هـ)، دار الفكر – بيروت، (د. ط)، (د. ت).
- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبّان (ت1206ه) دار إحياء الكتب العربيّة ـ عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د. ت).
- الحجّة للقرّاء السبعة: أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، حقّقه بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، ط1، دار المأمون للتراث- دمشق، 1404هـ/ 1984م.
- حروف المعاني: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزّجّاجي، حقّقه وقدّم له: علي توفيق الحمد، ط2، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، 1406هـ / 1986م.
- الحلل في شرح أبيات الجمل: أبو محمد عبد الله بن محمد بن السّيّد البطليوسي (ت ٥٢١هـ)، تحقيق: يحي مراد، ط1،دار الكتب العلمية، 1424هـ / 2003م.
- خاتمة مستدرك الوسائل: حسين النوري الطبرسي (ت1320هـ)، تحقيق ونشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام، ط1، مؤسسة آل البيت عليهم السلام بيروت، 1429هـ / 2008م.
- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093ه)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط4، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1418هـ/ 1997م.

- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت395ه)، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، (د.ت).
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع: أحمد بن الأمين الشنقيطي (1331هـ)، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية– بيروت، 1419ه / 1999م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، شهاب الدين السمين الحلبي (ت:756هـ) ، تحقيق : د. أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، (د.ت).
- دلائل الإعجاز: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، ط3، 1413هـ/ 1992م.
- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن صالح بن عبد الله الفوزان ، دار المسلم للنشر والتوزيع، 1416هـ.
- دليل الطالبين لكلام النّحويّينَ: مرعي بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمى المقدسي الحنبلى (ت ١٠٣٣هـ)، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية – الكويت، (د.ط)،١٤٣٠ هـ / ٢٠٠٩ م .
- ديوان عبيد بن الأبرص: شرح: أشرف أحمد عدرة، دار الكتاب العربي، ط1، بيروت- لبنان، ١٤١٤هـ / 1994 م .
- الذريعة إلى تصانيف الشيعة: آقا بزرك الطهراني، ط3، دار الأضواء – بيروت، 1403هـ- 1983م.
- رسالة الحدود: علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت ٣٨٤هـ) ، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر – عمان، (د.ط).
- رسالة في اسم الفاعل، المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة: أحمد بن قاسم الصباغ العبادي ثُمَّ المصري الشافعي الأزهري، شهاب الدين (ت ٩٩٢هـ) ، تحقيق: الدكتور محمد حسن عواد، دار الفرقان – عمان، ط1، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد عبد النور المالقي (ت :702ه) تحقيق : أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة ، دمشق ، (د.ت) .
- سبب وضع علم العربية، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق مروان العطية ، ط1، دار الهجرة - بيروت / دمشق، ١٤٠٩ه/1988م.
- السبعة في القراءات: ابن مجاهد (ت324ه)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، 1972م.

- سير أعلام النبلاء - ط الرسالة: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣،١٤٠٥ ه/١٩٨٥ م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت ١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط ، ط1،دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت769ه)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت - لبنان ، 1423ه / 2002م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد بن جمال الدين بن مالك (ت686ه)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلميّة بيروت – لبنان، 1420هـ / 2000م.
- شرح أبيات سيبويه: يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر،١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: أبو الحسن علي بن محمد الأشموني (ت929هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، دار الكتاب العربي – بيروت، 1375هـ / 1955م.
- شرح ألفية ابن مالك: أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي http://alhazme.net .
- شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك: العلامة شمس الدين محمد الفارضي الحنبلي (ت ٩٨١ هـ)، تحقيق، أبو الكميت، محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، ط1، ١٤٣٩ هـ / ٢٠١٨ م.
- شرح التسهيل: جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الأندلسي، تحقيق: عبد الرحمن السّيّد ومحمد بدوي المختون، ط1، هجر للطباعة والتوزيع، 1410ه / 1990م.
- شرح التسهيل: الحسن بن أم قاسم المرادي، تحقيق ودراسة: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، ط1، مكتبة جزيرة الورد- القاهرة، 1427هـ / 2006م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النّحو: خالد بن عبد الله الأزهري (ت905هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت، 1421هـ / 2000م.

- شرح الرَّضيّ على الكافية: رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي (ت686ه)، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، عن طبعة الشركة الصحافية العثمانية لسنة 1310هـ.
- شرح جمل الزّجّاجي: أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الأشبيلي (609) تحقيق ودراسة من الأوّل حتى نهاية باب المغالطة: سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى – معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، 1419هـ.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الأنصاري (ت761ه) تحقيق محمد محيي الذين عبد الحميد ، (د. ت).
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (ت ٨٨٩ هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، ط1،عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربيّة السعودية، ١٤٢٣ هـ/٢٠٠٤ م.
- شرح شواهد الإيضاح: عبد الله بن بَرّي (ت582هـ)، تقديم وتحقيق: عيد مصطفى درويش، الهيأة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1405هـ/ 1985م.
- شرح قطر الندى قطر الندى وبلّ الصدى: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، تقديم: إميل بديع يعقوب، ط4، دار الكتب العلمية – بيروت، 1425هـ / 2004م.
- شرح قواعد الإعراب: محمد بن مصطفى القُوجَوي، شيخ زاده (ت ٩٥٠ هـ)، دراسة وتحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، ط1،دار الفكر (دمشق - سورية)، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م.
- شرح الكافية الشافية: أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الأندلسي، حقّقه وقدّم له: عبد المنعم أحمد هريدي، ط1، دار المأمون للتراث – الرياض، 1402هـ /1982م.
- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ط1، دار الكتب العلمية- بيروت، 1429هـ / 2008م.
- شرح اللمحة البدرية في علم اللّغة العربيّة: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: هادي نهر، دار اليازوري – عمّان،(د.ط)، 2007م.
- شرح اللمع في النّحو: القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير، تحقيق: د. رجب عثمان محمد ، تصدير د. رمضان عبد التواب، ط1،مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1420ه / 2000م.

- شرح مائة المعاني والبيان، أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي http://alhazme.net .
- شرح المقدّمة الكافية في علم الإعراب: جمال الدين أبو عمرو بن عثمان ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، ط1، مكتبة نزار مصطفى الباز- الرياض، 1418ه / 1997م.
- شرح المقدمة المحسبة: طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، ط1، المطبعة العصرية – الكويت، ١٩٧٧ م.
- شرح الوافية نظم الكافية: أبو عمرو عثمان بن عمر ابن الحاجب النَّحويّ، دراسة وتحقيق: موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الآداب – النجف الأشرف، 1400هـ / 1980م.
- شواذ القراءات: أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الكرماني (من علماء القرن السادس الهجري)، تحقيق: شمران العجلي، مؤسسة البلاغ- بيروت، (د. ط)، (د. ت).
- الشواهد القرآنية والشعرية للزمخشري، حسين بن علي بن مسعود الفارسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2012م.
- الصاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها: احمد بن فارس، طبعة المكتبة السلفية بالقاهرة لصاحبها محب الدين الخطيب، 1328هـ / 1910م.
- ضياء السالك إلى أوضح المسالك: محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، ط1، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- طبقات أعلام الشيعة: آقا بزرك الطهراني، ط1، دار إحياء التراث العربي – بيروت، 1430هـ / 2009م.
- طبقات النّحويّينَ واللّغويّين، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (ت ٣٧٩هـ)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط2،دار المعارف، (د.ت).
- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلويّ الطالبي الملقب بالمؤيد باللّه (ت ٧٤٥هـ)، ط1، المكتبة العنصرية – بيروت، ١٤٢٣ هـ.
- العُدّة في إعراب العُمدَة: بدر الدين أبو محمد عبد الله ابن الإمام العلامة أبو عبد الله محمد بن فرحون المدني رحمةُ الله عليه، تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث (أبو عبد الرحمن عادل بن سعد)، ط1، دار الإمام البخاري - الدوحة، (د.ت).
- علل النّحو: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، ط1، مكتبة الرشد - الرياض / السعودية، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩م.

- علم المعاني: عبد العزيز عتيق (ت ١٣٩٦ هـ)، ط1، دار النهضة العربيّة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
- العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175ه)، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ط1، مؤسّسة الأعلمي- بيروت، 1408هـ / 1988م.
- غريب القرآن المسمى بنزهة القلوب، محمد بن عُزير السجستاني، أبو بكر العُزيري (المتوفى: ٣٣٠هـ)،تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، دار قتيبة – سوريا،ط1، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: حسن موسى الشاعر، ط1،دار البشير – عمان، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- الفوائد الضيائيّة: نور الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامي (ت898هـ)، تحقيق: أسامة طه الرفاعي، وزارة الاوقاف والشؤون الدينية- بغداد 1403هـ/ 1983م.
- في أصول النّحو: سعيد الأفغاني ،المكتب الإسلامي، بيروت1407هـ/ 1997م.
- القواعد التطبيقية في اللّغة العربيّة: الدكتور نديم حسين دعكور، ط2،مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ١٩٩٨ م.
- القوانين المحكمة في الأصول المتقنة: أبو القاسم بن محمّد حسن الجيلاني القمي (ت1231هـ)، شرحه وعلّق عليه: رضا حسين صبح، ط3، دار المحجّة البيضاء – بيروت، 1431هـ.
- الكافية في علم النّحو: ابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت646هـ)، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، 1431هـ/ 2010م.
- كتاب الأفعال: أبو بكر محمد بن عمر القرطبي المعروف بابن القوطية (ت ٣٦٧ هـ)، تحقيق: علي فوده، العضو الفني للثقافة بوزارة المعارف، ط2،مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٩٣م.
- كتاب الأفعال: علي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، المعروف بابن القَطَّاع الصقلي (ت ٥١٥هـ)، ط1، عالم الكتب، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
- كتاب الأفعال: سعيد بن محمد المعافري القرطبي ثم السرقسطي، أبو عثمان، ويعرف بابن الحداد (ت بعد ٤٠٠ هـ)، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، مراجعة: محمد مهدي علام، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة - جمهورية مصر العربية،(د.ط)، ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م.

- الكشّاف: جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزّمخشريّ (ت538هـ)، تحقيق وتعليق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط1، مكتبة العبيكان – الرياض، 1418هـ/ 1998م.
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (ت بعد ١١٥٨هـ)، تحقيق: د. علي دحروج، ط1، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، - ١٩٩٦م.
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات: جامع العلوم أبو الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي (ت543هـ)، حقّقه وعلّق عليه وصنع فهارسه: محمد أحمد الدّالي، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة بدمشق، 1415هـ/ 1995م.
- الكفاية في التفسير بالمأثور والدراية: د. عبد الله خضر حمد، دار القلم، بيروت – لبنان، ط1، ١٤٣٨ هـ / ٢٠١٧ م.
- الكناش في فني النّحو والصرف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت ٧٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان،2000م.
- كنز العرفان في فقه القرآن: جمال الدين المقداد بن عبد الله السيوري (ت826هـ)، أشرف على تصحيحه وإخراج أحاديثه: محمد باقر البهبودي، منشورات المكتبة المرتضوية – قم، 1384هـ. ق/ 1343هـ. ش.
- الكوكب المنير في شرح الألفية بالتشطير: عبد الجليل بن أبي المواهب محمد بن عبد الباقي الحنبلي البعلي الدمشقي الشهير بـ المواهبي (١٠٧٩ - ١١١٩ هـ)، دراسة وتحقيق: حمزة مصطفى أبو توهة، أروقة للطباعة والنشر، ط1، ١٤٤١ هـ / ٢٠١٩ م.
- اللامات: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، ط2، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَري، تحقيق: غازي مختار طليمات، ط1، دار الفكر المعاصر بيروت– لبنان، 1416هـ/ 1995م.
- اللباب في علم الإعراب: تاج الدين محمد بن أحمد الاسفرائيني (ت684هـ)، تحقيق: شوقي المعرّي، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، 1996م.
- اللّباب في علوم الكتاب: أبو حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي (ت880ه)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، ط1، منشورات دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، 1419هـ/ 1998م.

- لسان العرب: لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الافريقي المصري (ت711هـ) ، ط3، دار صادر بيروت – لبنان،1414ه .
- اللمحة في شرح الملحة: محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط1،عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربيّة السعودية، ١٤٢٤هـ /٢٠٠٤م.
- اللمع في العربيّة: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق، فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت، (د. ط) .
- لهجة تميم وأثرها في العربيّة الموحّدة: غالب فاضل المطّلبي، من منشورات وزارة الثقافة والفنون – الجمهورية العراقية، 1978م.
- متممة الأجرومية، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي، المعروف بالحطاب الرُّعيني (ت ٩٥٤هـ)،(د ط) ، (د ت).
- متن شذور الذهب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، (د.ط).
- مجمع البحرين ومطلع النيرين: فخر الدين الطريحي (ت1085هـ)، تحقيق: أحمد الحسيني، ط1، مؤسسة التاريخ الإسلامي بيروت – لبنان، 1428هـ/ 2007م.
- مجمع البيان في تفسير القرآن: أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي، ط1، دار العلوم للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت، 1426هـ / 2005م.
- المحصول في علم الأصول: فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، دراسة وتحقيق: طه جابر العلواني، مؤسسة الرسالة- بيروت، (د. ط)، (د. ت).
- المخصص: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت458هـ)، تحقيق: خليل إبراهم جفال، ط1، دار إحياء التراث العربي- بيروت، 1417هـ / 1996م.
- مرآة الشرق: صدر الدين محمد أمين الإمامي الخوئي، إشراف: محمود المرعشي النجفي، تصحيح وتقديم: علي الصدرائي الخوئي، ط1، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي – قم، 1427هـ / 2006م.
- مراتب النّحويّينَ، عبد الواحد بن علي الحلبي، أبو الطيب اللّغويّ (ت 351 هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة،(د ط) ، (د ت).
- مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت210هـ)، عارضه بأصوله وعلّق عليه: فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1988م.
- مجالس ثعلب: أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت291هـ)، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط2، دار المعارف بمصر، 1960م.

- مجمع البحرين ومطلع النيرين: فخر الدين الطريحي (ت1085هـ)، تحقيق: أحمد الحسيني، ط1، مؤسسة التاريخ الإسلامي بيروت – لبنان، 1428هـ/ 2007م.
- المدارس النّحويّة، شوقي ضيف (ت 1426ه)، دار المعارف، مصر، (د.ت).
- المسائل العسكريات في النّحو العربي: أبو علي الفارسي، دراسة وتحقيق: علي جابر المنصوري، دار الثقافة – عمّان، 2002م.
- المسائل المشكلة المعروفة بـ(البغداديات) :أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي النَّحويّ (ت377هـ)، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني - بغداد، 1983م.
- المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت769ه)، تحقيق: محمد كامل بركات، ط1، دار الفكر بدمشق، 1402هـ / 1982م.
- المستنير في القراءات العشر: أبو طاهر أحمد بن علي بن عبيد الله بن عمر بن سوار البغدادي (496هـ)، تحقيق: عمار أمين الددو، ط1، دار البحوث والدراسات الإسلامية وإحياء التراث- دبي، 1426هـ / 2005م.
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم): مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: 261هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، 1374 هـ / 1955م.
- المشجّر الوافي: حسين أبو سعيدة الموسوي، ط5، مؤسسة إحياء الكتب الإسلامية، إيران – قم، 2011م.
- مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثُمَّ الأندلسي القرطبي المالكي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق، د. حاتم صالح الضامن، ط2، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤٠٥ ه.
- مصابيح المغاني في حروف المعاني، محمد بن نور الدين، تحقيق: د. يحيى مراد، (د. م) ، (د.ت).
- معاني الحروف ، أبو الحسن الرمّاني (ت 384هـ) ، تحقيق: الشيخ عرفان بن سَيلمُ العشا حسُّونة الدّمشقِي ، ط1،المكتبة العصرية، بيروت، 2005 م .
- معاني القرآن: أبي زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء (ت207ه)، ج 1، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ط2، الهيأة المصرية العامة للكتاب، 1980م، ج2، تحقيق ومراجعة: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2000م، ج 3، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مراجعة: علي النجدي ناصف، الهيأة المصرية العامة للكتاب، 2001م.

- معاني القرآن: أبو الحسين سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت215هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، ط2، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1431هـ / 2010م.
- معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجّاج، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبدُه شلبي، ط1، عالم الكتب – بيروت، 1408هـ / 1988م.
- معاني القرآن الكريم: أبو جعفر النحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، ط1، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي- جامعة أم القرى، 1410هـ / 1989م.
- معاني النّحو، د. فاضل السامرائي، الناشر، ط1،دار الفكر للطباعة والتوزيع ، الأردن، 1420ه - 2000م.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن ، عبدالرحمن السيوطي (ت : 911ه) ، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1988م .
- معجم البلدان: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرّومي البغدادي، دار صادر – بيروت، 1397هـ / 1977م.
- معجم الفروق اللغوية: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت نحو ٣٩٥هـ)، تحقيق: الشيخ بيت الله بيات، ومؤسسة النشر الإسلامي، ط1، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بـ (قم) ، ١٤١٢هـ.
- معجم القراءات القرآنية: أحمد مختار عمر وعبد العال سالم مكرم، ط2، مطبوعات جامعة الكويت، 1408هـ / 1988م.
- معجم اللّغة العربيّة المعاصرة: د أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت ١٤٢٤ هـ)، د أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت ١٤٢٤ هـ) بمساعدة فريق عمل، ط1، ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ م.
- معجم متن اللّغة (موسوعة لغوية حديثة): أحمد رضا (عضو المجمع العلمي العربي بدمشق)، دار مكتبة الحياة – بيروت،(د ط)، ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٩ م.
- المسائل السفرية في النّحو: ابن هشام الأنصاري ،تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت،1403ه / 1983م.
- مصابيح المغاني في حروف المعاني، محمد بن علي الخطيب الموزعي ابن ثور الدين، تحقيق:الدكتور عائض بن نافع بن ضيف الله العمري، المدينة المنورة ، ط1، دار المنار،1414ه/1993م.
- مصفى المقال في مصنّفي علم الرجال: آقا بزرك الطهراني، عني بتصحيحه ونشره ابن المؤلّف أحمد منزوي، ط1، جابخانه دولتي إيران، 1378هـ/ 1959م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين ابن هشام الأنصاري، حقّقه وخرّج شواهده: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر بدمشق، 1368هـ/ 1964م.
- مفاتيح الغيب: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت ٦٠٦هـ)، ط3، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ١٤٢٠ هـ.
- مفتاح العلوم: أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي (ت626هـ)، ضبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه: نعيم زرزور، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت، 1407هـ/ 1987م.
- المفصّل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزّمخشريّ جار الله (ت ٥٣٨هـ) ، تحقيق: د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال – بيروت، ط1، 1993م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ)،تحقيق الجزء الثالث، د. عياد بن عيد الثبيتي. ط1، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ١٤٢٨ هـ /٢٠٠٧ م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ (شرح الشواهد الكبرى): بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى ٨٥٥ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط1، ١٤٣١ هـ / ٢٠١٠ م.
- مقاييس اللّغة: لأبي الحسين احمد بن فارس بن زكريا (ت395هـ) ، تحقيق وضبط : عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر العربي للطباعة والنشر والتوزيع ،(د.ط)، 1399هـ /1979م.
- المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر – بغداد، 1982م.
- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المُبرّد (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف – جمهورية مصر العربيّة، 1415هـ/ 1995م.
- المقدّمة الجزولية في النّحو: أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت607هـ)، تحقيق وشرح: شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، 1988م.
- المقرّب: علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، ط1، مطبعة العاني- بغداد، 1392هـ/ 1972م.

- المقرر في توضيح منطق المظفر مع متنه المصحح : السّيّد رائد الحيدري، مؤسسة التاريخ العربي ، ط1 ، بيروت – لبنان ، 1425هـ / 2004م .
- مكارم الأثار: ميرزا محمد علي (معلّم حبيب آبادي)، انتشارات انجمن كتابخانه هاي عمومي أصفهان إيران1383هـ. ق /1333 هـ. ش.
- من أسرار حروف الجرّ في الذكر الحكيم: د.محمد أمين الخضري ، مكتبة وهبة ،القاهرة، ط1، 1989.
- منازل الحروف، أبو الحسن الرُّماني (ت : 384ه) ، تحقيق : إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان ، (د.ت).
- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام: تقي الدين أحمد بن محمد الشُّمُنِّي (ت872هـ)، المطبعة البهيّة – مصر، 1305هـ.
- المنهاج الواضح للبلاغة: حامد عوني، ط5، المكتبة الأزهرية للتراث،(د.ت).
- المنهل الصافي في شرح الوافي: بدر الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدماميني (ت828هـ)، دراسة وتحقيق: فاخر جبر مطر، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت، 2008م.
- مواهب الرحمن في تفسير القرآن، السّيّد عبد الأعلى الموسوي السبزواري (ت : 1996م) ، ط3،مطبعة الديواني، بغداد، 1409ه .
- موسوعة معاني الحروف العربيّة ، د. علي جاسم سلمان ، دار اسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 1997م.
- موسوعة طبقات الفقهاء: اللجنة العلمية في مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام) بإشراف الشيخ جعفر السبحاني، ط1، مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام)- قم، 1422هـ.
- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، ط1،الرسالة – بيروت، ١٤١٥هـ /١٩٩٦م.
- نتائج الفكر في النّحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت581هـ)، حقّقه وعلّق عليه: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت، 1412هـ/ 1992م.
- النّحو المصفى: محمد عيد، مكتبة الشباب، ط1، ١٩٧١ م.
- النّحو الوافي، عباس حسن (ت1398هـ)، ط15، دار المعارف، القاهرة، 1963م (د.ت).
- النشر في القراءات العشر: أبو الخير محمد بن محمد بن محمد ابن الجوزي الدمشقي الشافعي، تصحيح ومراجعة: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى بتصوير دار الكتب العلمية- بيروت، (د. ت).

- النكت على الالفية والكافية والشافية والشذور والنزهة: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دراسة وتحقيق: فاخر جبر مطر، ط1، دار الكتب العلمية- بيروت، 1428هـ/ 2007م.
- النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه): علي بن فَضَّال بن علي بن غالب المُجَاشِعِي القيرواني، أبو الحسن (ت ٤٧٩هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- نهاية الوصول إلى علم الأصول: الحسن بن يوسف بن المطهّر الحلّي (ت726هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، ط1، مؤسسة آل البيت- قم، 1431هـ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة- بيروت، 1413هـ/ 1992م.
- وظيفة الصورة الفنية في القرآن: عبد السلام أحمد الراغب، فصلت للدراسات و الترجمة والنشر – حلب، ط1، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

ثانياً: الرسائل الجامعية:

- التّمييز في القرآن الكريم دراسة نحوية دلالية، حازم ذنون إسماعيل السبعاوي، كلية التربية في جامعة الموصل، 1424ه- 2004م.
- الشَّاهِد الشعري النَّحويّ عند الفراء (ت207هـ) في كتابه (معاني القرآن) دراسة نحوية، عبد الهادي كاظم كريم الحربي، رسالة ماجستير، جامعة بابل – كلية التربية 2005م.
- الشَّاهِد الشِّعْرِيُّ النَّحويّ فِي كِتَابِ (الإِقْلِيدُ شَرْحُ المُفَصَّلِ) لِتَاجِ الدِّينِ الجَنْدِيّ (ت700ه)، حيدر عبد الكاظم گعيم الحُجابي، رسالة ماجستير، جامعة بابل – كلية التربية، 1442ه- 2020م.
- الشَّاهِد القرآنيّ النَّحويّ في كتاب الفاخر في شرح جمل عبد القاهر لأبي الفتح البعليّ (ت: 709 هـ) دِراسَة نَحْوِيَة: حامد مظلوم هادي ، جامعة بابل- كلية الدراسات القرآنية، 1444ه- 2022م.
- الشَّاهِد القرآنيّ فِي كِتَابِ البَسِيطِ لِرُكنِ الدِّينِ الأَستَرَآباذِي (ت:715ه) دِراسَة نَحْوِيَة: فاطمة موسى عبد العباس عبد الحسن الدليمي، جامعة بابل- كلية الدراسات القرآنية ، 1439ه- 2017م.

✍ مُنْتَهَى المَقَاصِدِ لمحمودٍ بنِ عليّ أصغر الطّباطبائيّ التّبريزيّ (ت1310هـ) دراسةٌ وتحقيقٌ: مقدام محمد جاسم البياتي، أطروحة دكتوراه، جامعة بابل – كلية التربية للعلوم الإسلامية، 1442 ه - 2020 م.

ثالثاً:البحوث المنشورة:

✍ الشَّاهِد القرآنيّ في الحروف عند ابن الناظم، ابتهال سامي نوماس، ظاهر محسن كاظم، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية ، مجلد28،عدد2020،5.

✍ الشواهد القرآنية في ألفية ابن معطٍ، دراسة نحوية تحليلية، د. علي نجار محمد حسن، مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية جامعة جازان، السنة الخامسة، العدد9 ،1437 ه.

✍ الشواهد القرآنية لتمييز العدد عند الشوكاني، أ.م.د. سهيلة خطاف عبدالكريم الجنابي، أوراق ثقافية، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد 4، بيروت لبنان، تشرين الثاني 2019 م.

Abstract

In the name of Allah most mercies most merciful Thanks for Allah the God of the worlds and pray and peace upon prophet Mohammad and his pure kind family.

For the Qur'anic wittiness in the Arabic grammar and its great importance to establish grammar, I do like to study the Qur'anic witness to be my thesis for the master degree there I chose of the book (Muntaha al-Maqasid) by Mahmoud bin Ali Asghar al-Tabatabai al-Tabrizi (d. 1310 AH); what is suitable as a topic for academic study; Since (Muntaha al-Maqasid)has enough witnesses to be a good subject for an academic study .Because the mentioned book has many Qur'anic witnesses in citing , study ,search ,and inference

I followed a descriptive and analytical approach in my study, so I started by mentioning the title of the issue, then a preface that does not exceed a few lines, then the Qur'anic witness, and then I started by mentioning the issue and the scholars' opinions on it, so I started with the ancients, passing through the later ones, and ending with the modernists and contemporaries if they had an opinion on it, then the opinion of Al-Tabrizi, and I expressed my preference For the closest opinions for certain reasons documented in their places.

I classified my study on introduction, preface with three chapters and I end it with a conclusion which has the most important results I come up with. As for the introduction, I talked about choosing the topic, the reason for the choice, the approach followed, the research

plan, the research sources and related matters, the reason for choosing these evidences, and the difficulties that the researcher faced.

As for the chapters, they adopted a division in the first chapter into investigations. Because the study required that and the names in the book were the most abundant, and the second and third chapters did not bear that, so the first chapter is titled The Grammatical the Qur'anic witness in Names and it contains three sections: the first is the grammatical poetic evidence in the "marfoiat"; the second in the "mansobat"; and the third in the "majrorat" ؛ while the second chapter was titled the Qur'anic grammatical witness in verbs. The third chapter was entitled the grammatical Qur'anic witness in the letters. The conclusion (results) included the most important opinions that came in the research, which clarify to the reader the topic of the Qur'anic witness.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
and Scientific Research University of Babylon
College of Education for Human Sciences
Department of Arabic Language / Higher Studies

The Quranic grammatical witness in the book MONTAHA AL MAQASID by Mahmoud Ibn Ali Asghar Al Tabrizi (d. 1310 A.H.)

A thesis presented:

To the Board of the College of Education for the Humanities at the University of Babylon. It is part of

Requirements for obtaining a master's degree in Arabic language and literature / language

By

Afrah Hamzah Kadhem Muhamed

Supervised by

Prof.

Dr. Mohammed Nori Al-Mosaway

1445 A.H. 2023 A.D.